سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 731 – الأحد 22 شباط / فبراير 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

المشاريع السعودية تضع سوريا على لائحة "الفرص" الاستثمارية

14

التعليم في سوريا..

قطاع يعاني بغياب استراتيجية للدولة

تتكرر احتجاجات المعلمين في سوريا وسط مطالب بزيادة الرواتب والتثبيت الوظيفي في ظل واقع تعليمي يفتقد لأبسط المقومات (تعديل عنب بلدي)

ملف خاص

أخبار سوريا 03

السويداء..
ترتيبات جديدة
تلوح في الأفق

شؤون محلية 04

حلب..
انهيار المباني
يعيد ملف السلامة إلى الواجهة

شؤون محلية 05

الحسكة تواجه تحديات
بينها توحيد الكتاب
وردم الهوة بعد انقسام

شؤون محلية 07

دير الزور..
"فزعات" أهلية
لترميم جسور الريف الشرقي

ثقافة وفن 16

جيني إسبر
تتحرر من عباءة "صبايا"

رياضة 18

إقالات مبكرة
تهز استقرار
الدوري السوري

15

عائدون:

رمضان دمشق
يعاش ولا يوصف

مع بدء شهر رمضان، لا تتغير ملامح العاصمة السورية دمشق فحسب، بل تتبدل وتيرتها أيضًا، إذ تهدأ الضوضاء قبيل المغرب، وتتسارع الخطوات في الأسواق، وتعلو في المساء أصوات التراويح من مآذن الجامع الأموي، في مشهد اعتاد الدمشقيون أن يصفوه بأنه "الشهر الذي تستعيد فيه المدينة روحها".

في أزقة أحيائها العتيقة، حيث تتكئ الحجارة على ذاكرة البيوت القديمة، تمتلئ واجهات المحال و"بسطات" الطرق بأنواع التمور وأكياس "المعروك" و"الناعم"، وتوضع صحون الحلويات إلى جانب أباريق "العرقسوس" و"التمر هندي".

وتختلط رائحة المشروبات الرمضانية بقهوة السحور.....

قانونيون يناقشون طرق المساءلة

ما آليات الرد على استهداف إسرائيل لريف القنيطرة بمواد سامة

عنب بلدي – ركان الخضر

مديرية زراعة القنيطرة تجري جولة لمعاينة الأضرار الناتجة عن رش الجيش الإسرائيلي مواد سامة على الأراضي الزراعية في القنيطرة – 8 شباط 2026 (مديرية إعلام القنيطرة)

ظهرت الآثار الناتجة عن المواد المجهولة التي رشها الجيش الإسرائيلي على الأراضي الزراعية بالقنيطرة في أواخر كانون الثاني الماضي.

وأوضحت المعاينة الميدانية التي أجراها مدير زراعة القنيطرة، جمال علي، في 8 من شباط الحالي، بالمناطق التي تعرضت لرش مواد كيماوية من قبل الطيران الإسرائيلي، وقوع أضرار بيئية وزراعية جسيمة في المواقع المستهدفة.

وبيّنت مديرية زراعة القنيطرة أن الجولة أظهرت موت الأعشاب البرية، ما يعكس التأثير المباشر والخطير لهذه المواد على البيئة الطبيعية، وفق المديرية.

ورصدت المديرية خلال الجولة تضرر حقل قمح في قرية كودنة بريف القنيطرة الجنوبي، تقدّر مساحته بنحو 80 دونمًا، مشيرة إلى أن الضرر كان واضحًا من خلال موت محصول القمح بشكل كامل.

وشكّلت العملية الإسرائيلية خسارة وانتكاسة لسبل عيش المزارعين والأمن الغذائي في المنطقة.

وكان الجيش الإسرائيلي قام برش مواد يعتقد أنها سامة لأعشاب في الأراضي القريبة من نقاطه العسكرية في محافظة القنيطرة، في 25 من كانون الثاني الماضي.

وعاد الطيران الإسرائيلي لرش الأراضي الزراعية مرة أخرى في 27 من الشهر ذاته.

المساحة المتضررة

مديرية إعلام القنيطرة قالت لعنب بلدي حينها، إن مساحة الأراضي المتضررة من العملية، تقدّر بحوالي 3000 دونم أراضي رعوية.

وشملت المساحة المتضررة كذلك، وفق مديرية الإعلام، 250 دونمًا مزروعًا بالقمح والشعير، وعشرات الدونمات المزروعة بالرزانية.

وأفادت بأن المواد الكيماوية التي قامت برشها القوات الإسرائيلية، أدت إلى نفوق عدد من الأغنام في المنطقة.

وبخصوص إجراءات تعويض الفلاحين، أكدت المديرية أن المحافظة ما زالت تعد الكشوف التقديرية لحجم الضرر المباشر وغير المباشر على البنية الزراعية، وانعكاساتها على الثروة الحيوانية، بالتعاون مع مديريتي الزراعة والبيئة.

وحول الخطوات الحكومية تجاه الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في المنطقة، أكدت مديرية الإعلام في القنيطرة لعنب بلدي، أن المسار الدبلوماسي الذي اتبعته الحكومة السورية واضح، من خلال المطالبة بالرجوع إلى اتفاقية فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل الموقعة عام 1974، والعودة إلى خط 8 من كانون الأول 2024.

إشكالية قانونية مركبة

المحامي المختص في القانون الجنائي الدولي المعتصم الكيلاني، قال لعنب بلدي، إن واقعة رش مواد مجهولة المصدر في منطقة زراعية تثير إشكاليات قانونية مركّبة، تتقاطع فيها قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي البيئي، موضحًا أن الأصل في العلاقات الدولية هو احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وهو مبدأ مؤكد في ميثاق الامم المتحدة ولا سيما في المادة "2/4" التي تحظر استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة أراضي دولة أخرى.

فمن زاوية القانون الدولي الإنساني، بيّن الكيلاني أن حماية المدنيين والأعيان المدنية، بما فيها الأراضي الزراعية ومصادر الرزق، تعد من المبادئ الجوهرية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، الذي يحظر الوسائل والأساليب القتالية التي تُلحق أضرارًا واسعة النطاق وطويلة الأمد وشديدة بالبيئة الطبيعية.

وأضاف أن إتلاف الأعشاب والتربة بما يؤثر في سبل عيش السكان الزراعية، قد يعد انتهاكًا لمبدأي التمييز والتناسب، إذا لم يثبت وجود ضرورة عسكرية ملحّة تبرره، كما أن تدمير الموارد الضرورية لبقاء السكان المدنيين قد يرقى إلى مخالفة جسيمة إذا توفرت شروطها الموضوعية.

وفي إطار القانون الدولي البيئي، أشار الكيلاني إلى أن قاعدة عدم إحداث ضرر عابر للحدود تعد قاعدة عرفية مستقرة أكدت عليها أحكام محكمة العدل الدولية، ومفادها التزام الدول بعدم استخدام أراضيها أو وسائلها بما يسبب ضررًا جسيمًا لدولة أخرى أو لمناطق خارج ولايتها، الأمر الذي يتيح إمكانية إقامة مسؤولية دولية تستوجب جبر الضرر، في حال ترتبت على الرش أضرار بيئية تتجاوز الحدود أو تمس إقليمًا لا يخضع لسيطرة الدولة الفاعلة قانونًا.

وأفاد الكيلاني أن الإضرار بالأراضي الزراعية من منظور حقوق الإنسان، يمس مباشرة بحق الإنسان في الغذاء والصحة وتأمين مستوى معيشي لائق، وهي حقوق منصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأضاف أن الإضرار بالتربة أو الأعلاف في مجتمع ريفي يعتمد بأكمله على الزراعة وتربية الماشية، لا يُعد مسألة بيئية فحسب، بل يمس جوهر الأمن الغذائي والكرامة الإنسانية، ويؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية قد تمتد لسنوات.

من جهته، أشار الباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله، إلى أن التكييف القانوني لهذه التصرفات الإسرائيلية مهم في سياق البحث في الإجراءات المتاحة، مشيرًا إلى أن ما تقوم به إسرائيل يشكل انتهاكًا أولًا لاتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، التي تحظر أي تـوغلات عسكرية أو أعمال عدائية، بالإضافة إلى أنها تشكّل انتهاكًا للقانون الإنساني الدولي الذي يحظر تدمير الموارد الطبيعية والأراضي الزراعية دون مبرر عسكري، وهو غير موجود في الحالة السورية التي لم تشهد أصلًا انطلاق أعمال عسكرية ضد إسرائيل، مبيّنًا أن انتهاكات كهذه قد ترقى إلى جرائم حرب.

فرض واقع يخدم الرؤية الأمنية الإسرائيلية

يعتقد الباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله، أن جميع الإجراءات الإسرائيلية في المنطقة الجنوبية بشكل متكامل، تسعى لفرض أمر واقع يخدم رؤيتها الأمنية أولًا، ويؤدي إلى خلق أمر واقع يفرض نفسه في المفاوضات الحالية أو المستقبلية.

وقال الباحث، إن الخطوة الإسرائيلية الأخيرة على وجه الخصوص، المتمثلة برش مواد مجهولة على الأراضي الزراعية، تبدو ذات هدفين رئيسين، يتمثل الأول بإنهاء مظاهر الحياة المرتبطة بالجانب الزراعي وإظهار البعد الأمني والعسكري على الشريط الحدودي.

بينما يشمل الهدف الثاني، وفق العبد الله، نشر الخوف لدى السكان ودفعهم للتراجع عن المناطق، وبالتالي ترسيخ خط خال من النشاط البشري، منوهًا إلى تنفيذ العملية ذاتها في لبنان أيضًا، مرجحًا أن الخطوة الإسرائيلية تمثل "استراتيجية أمنية في الحدود الشمالية".

المحامي المختص في القانون الجنائي الدولي المعتصم الكيلاني، شرح لعنب بلدي أهمية توثيق هذه الانتهاكات من وجهة نظر قانونية، موضحًا أن التوثيق القانوني والعلمي ركيزة أساسية في أي مسار مساءلة دولية، فالقانون الدولي يقوم على الإثبات، ولا يكفي الادعاء بوقوع ضرر دون إقامة الدليل على العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة.

وأضاف أن توثيق عينات التربة والنباتات وتحليلها مخبريًا من جهات مستقلة، وتسجيل التواريخ الدقيقة وجمع شهادات المزارعين وإعداد تقارير بيطرية حول نفوق أو تضرر الماشية، كلها عناصر تُكوّن ملفًا قانونيًا يمكن الاستناد إليه أمام المحافل الدولية.

وبيّن الكيلاني أن التوثيق المنهجي يسهم في إثبات الطابع المتكرر أو المنهجي للفعل، وهو عنصر حاسم في توصيف بعض الانتهاكات بوصفها جسيمة أو واسعة النطاق.

وأشار إلى أن الأثر المباشر لمثل هذه الأفعال يتمثل في تدهور الإنتاج الزراعي وتراجع الثروة الحيوانية، غير أن التبعيات الأعمق قد تشمل تفاقم الفقر، وزيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية، واحتمال النزوح الداخلي نتيجة فقدان مصادر الرزق.

وأفاد الكيلاني أن إثبات المخالفة على المستوى القانوني، قد يرتب على الدولة المسؤولة تقديم التزامات بوقف الفعل غير المشروع، وضمان عدم تكراره، إضافة إلى الالتزام بجبر الضرر، سواء عبر التعويض أو إعادة الحال إلى ما كان عليه قدر الإمكان وفق قواعد المسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة.

آليات متعددة للمساءلة

قال المحامي المعتصم الكيلاني، إن الآليات القانونية المتاحة أمام سوريا لمساءلة إسرائيل عن هذه الانتهاكات متعددة، وإن كانت فعاليتها ترتبط بعوامل قانونية وسياسية.

وأوضح إمكانية أن ترفع الدولة المتضررة نزاعًا أمام محكمة العدل الدولية إذا توفرت شروط الولاية القضائية، وذلك للمطالبة بإثبات المسؤولية الدولية وجبر الضرر، وهو ما يتطلب قبول الطرفين لاختصاص المحكمة أو وجود أساس اتفاقي يمنحها الولاية.

وأضاف أن إثبات وصول الفعل إلى جريمة حرب، كإلحاق ضرر واسع النطاق بالبيئة أو استهداف مصادر عيش المدنيين، فقد يُثار اختصاص محكمة العدل الدولية، بشرط توفر شروط الاختصاص الإقليمي أو الشخصي المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

وفي إطار الأمم المتحدة، نوه الكيلاني إلى إمكانية تقديم شكاوى وتقارير إلى مجلس حقوق الإنسان، وطلب تفعيل لجان تقصي الحقائق أو المقررين الخاصين المعنيين بالحق في الغذاء أو بالبيئة أو بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المعنية، كما يمكن إثارة المسألة أمام الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وإن كان ذلك يخضع لتوازنات سياسية معروفة.

إضافة إلى ذلك، تتيح بعض الآليات التعاقدية ضمن منظومة حقوق الإنسان، وفق الكيلاني، تقديم بلاغات أو تقارير دورية توثق الانتهاكات، وهو ما يضع الدولة المعنية تحت رقابة دولية علنية ويُسهم في بناء ضغط دبلوماسي وقانوني، كما قد يُلجأ إلى المحاكم الوطنية في بعض الدول استنادًا إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية في حال انطبقت شروطه، خاصة إذا تعلق الأمر بجرائم خطيرة بموجب القانون الدولي.

من جانبه، يعتقد الباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله أن الإجراءات التي يمكن أن تتبعها الحكومة السورية في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها سوريا، تنحصر بإجراءات قانونية ودبلوماسية، قد تشمل تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة والمطالبة بإجراء تحقيق دولي، في محاولة للضغط على إسرائيل عبر منظمات دولية حكومية وغير حكومية وتسليط الضوء على الانتهاك الإسرائيلي.

خروج الأطرش وتباين المواقف يعزز احتمالات التغيير

السويداء.. ترتيبات جديدة تلوح في الأفق

عنب بلدي – أمير حقوق

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها محافظة السويداء، وتباين المواقف بين القيادات الدينية والاجتماعية والسياسية فيها، برزت سلسلة من التصريحات والمواقف التي تعكس حجم التعقيد الذي يحيط بالمرحلة الراهنة.

ويأتي في مقدمة هذه التطورات إعلان أمير دار عرى، حسن الأطرش، خروجه من السويداء إلى دمشق، مبررًا خطوته بأنها جاءت حقنًا للدماء ومنعًا لفتنة داخلية، في مقابل تصاعد خطاب سياسي مختلف داخل المحافظة.

ففي الوقت الذي شدد فيه الأطرش على تمسكه بوحدة سوريا ورفضه أي مسار انفصالي، تتواصل الدعوات التي يقودها الشيخ حكمت الهجري، في السويداء، والتي تتحدث عن خيارات سياسية خارج الإطار المركزي، بما في ذلك الطرح المرتبط بطلب دعم خارجي.

تضع هذه المواقف المتقاطعة المحافظة أمام مفترق طرق سياسي وأمني حساس، وتفتح الباب أمام تساؤلات عميقة حول مآلات المشهد في السويداء، وحدود التباين بين القوى المحلية، وإمكانية بلورة خارطة طريق جديدة في ضوء المستجدات الأخيرة.

تراجع هامش "المناورة السياسية"

خروج حسن الأطرش من السويداء جاء في توقيت بالغ الحساسية، حيث تعيش المحافظة حالة من التوتر السياسي والانقسام في الرؤى حول مستقبلها، وتحمل هذه الخطوة أبعادًا تتجاوز بعدها الشخصي، لتلامس التوازنات الداخلية في الجبل، والعلاقة مع الدولة المركزية، لذلك يطرح هذا الحدث تساؤلات حول دلالاته السياسية، وانعكاساته على المشهد المحلي، وما إذا كان يشكل إعادة تموضع داخل الخريطة السياسية في السويداء.

الكاتب السياسي درويش خليفة، يرى أن موقف حسن الأطرش يعكس نزوعًا واضحًا لعدم الاصطفاف خلف قوى فصائلية قد تقود إلى تعميق الانقسام داخل البيت الدرزي السوري.

فالمشهد المحلي في السويداء يعيش حالة إعادة تشكّل بعد تراجع مشروع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) شرقي سوريا، وهو تراجع أضعف بيئة المناورة السياسية أمام التيارات ذات السقف المرتفع، وفي مقدمتها التيار المرتبط بالشيخ حكمت الهجري وما يُعرف بـ"الحرس الوطني"، بحسب خليفة.

نمط استقطاب شخصيات قيادية

الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، توقع أن تكون مسألة خروج الأمير حسن الأطرش مرتبطة بنمط سبق أن اتبعته الحكومة السورية في شمال شرقي سوريا، لجهة استقطاب شخصيات عشائرية قبيل الأحداث والاشتباكات التي انطلقت من الشيخ مقصود بالأشرفية، في 6 من كانون الثاني الماضي، والتي تلاها وصول القوات الحكومية إلى مختلف النقاط في تلك المنطقة، سواء بشكل رسمي أو فعلي.

ويرى جلو أن الحكومة السورية تتبع الأسلوب ذاته في السويداء، عبر استقطاب شخصيات قيادية وجهات محلية، تمهيدًا لخلق مدخل لاحق لدخول حكومة دمشق، سواء عسكريًا أو أمنيًا أو رسميًا، إلى المنطقة.

ولفت إلى أن من بين هذه الشخصيات حسن الأطرش، الذي يمتلك وزنًا رمزيًا نظرًا لامتداد نسبه إلى سلطان الأطرش، زعيم الثورة السورية الكبرى في مواجهة الاحتلال الفرنسي.

وأشار إلى أن هذه الخطوة قد تتبعها تحركات أخرى من شخصيات مختلفة، مع تراجع نفوذ الشيخ الهجري يومًا بعد يوم، معتبرًا أن هذا السياق يشكّل التفسير الأبرز لخروج الأمير حسن، سواء ارتبط الأمر بمسألة "حقن الدماء" أم لا.

> الحكومة السورية تتبع أسلوب استقطاب شخصيات قيادية وجهات محلية في السويداء، تمهيدًا لخلق مدخل لاحق لدخولها المدينة.
>
> عمار جلو
> باحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن

توقيت الموقف

في مقابل خطاب الأطرش الذي أكد تمسكه بوحدة سوريا، ورفضه أي مسار خارج الإطار الوطني، يبرز موقف الشيخ حكمت الهجري، الداعي إلى خيارات سياسية مغايرة، هذا التباين يثير تساؤلات حول تأثير موقف الأطرش وتوقيته.

الكاتب درويش خليفة، يعتقد أن توقيت الخروج يبدو دالًا بحد ذاته، إذ جاء في لحظة استقطاب حاد، تتضاءل فيها هوامش التموضع الوسطي، خاصة أن الأطرش، بوصفه شخصية ذات رمزية تاريخية مرتبطة باسم جده سلطان باشا الأطرش، يفتقر إلى ظهير عسكري يمكّنه من فرض موقع مستقل في معادلة يغلب عليها منطق السلاح.

هذا الواقع يجعله عرضة لضغوط فصائلية تسعى لاستثمار رمزيته الوطنية في معركة تمثيل داخلية.

ومن هذا المنظور، بحسب خليفة، يمكن فهم خروجه كخيار لتفادي الانخراط في خطاب عالي السقف لا ينسجم، على الأرجح، مع اتجاهات دول الإقليم ولا مع المقاربة الأمريكية لملف سوريا.

وبذلك، يبدو أنه فضّل الحفاظ على مساحة أخلاقية وسياسية تتيح له الدفاع عن وحدة الجبل والدروز عمومًا، بدل الانخراط في مشروع قد يفضي إلى عزلة سياسية.

وفي الوقت نفسه، فإن خروجه يشكّل ضغطًا معنويًا على الشيخ الهجري والقوى الفصائلية المتحالفة معه، إذ يضع سؤال التمثيل والمسؤولية الوطنية في الواجهة، بحسب قراءة الكاتب السياسي درويش خليفة.

يوافقه الرأي الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" بواشنطن عمار جلو، الذي قال إن تيار الشيخ الهجري والمجلس العسكري مارسا سابقًا ما يدعم ادعاءات حسن الأطرش بشأن التورّط في الدماء، مشيرًا إلى حادثة اعتقال شخصيات قُتلت في اليوم التالي، واصفًا ذلك بأنه أمر لافت ومؤثر، ويُعد سابقة في المدينة من قبل تيار يتولى أو يهيمن على السلطة المحلية، ما يمنح تلك الادعاءات قدرًا من المصداقية.

وكانت مدينة السويداء شهدت توترات أمنية عقب حملة اعتقالات طالت شخصيات معارضة للشيخ الهجري، في 28 من تشرين الثاني 2025، أدت إلى وفاة ماهر فلحوط ورائد المتني، إثر اعتقالهما.

وأكد جلو أن التفاعلات والمناكفات المحلية آخذة في التصاعد بين تيار يسعى إلى احتكار تمثيل الطائفة، وربما تحميلها لاحقًا وزر أخطائه القاتلة، إلا أن مآلاتها النهائية تصبّ في مكاسب شخصية.

اقتراب دخول القوات الحكومية للسويداء

قال مدير الأمن في السويداء، سليمان عبد الباقي، إن دخول القوات الحكومية إلى السويداء اقترب، والهدف من العملية هو "إعادة هيبة القانون وحماية المدينة لا كسرها".

وتعهد بأنه لن تحصل تجاوزات، وأكد أن "المحاسبة ستطول كل من ارتكب مخالفات من أي طرف كان، دون حماية أو غطاء لأي فاسد"، لافتًا إلى أن من "دافع عن أرضه وكرامته وبيته لن يُمسّ بسوء"، بينما ستتم محاسبة من استغل اسم الكرامة والدم لمصالح شخصية.

تصريحات عبد الباقي يمكن قراءتها على مستويين، بحسب الكاتب السياسي درويش خليفة:

• أولهما سياسي: رسالة مفادها أن السلطة في دمشق ماضية في استعادة السيطرة على كامل الجغرافيا السورية، وأن أي ترتيبات محلية لا يمكن أن تكون خارج هذا السقف.

• ثانيهما ميداني: تنفيذ هذا الطرح يصطدم بحساسية اجتماعية عميقة تجاه دخول قوات كبيرة ومسلحة، لا سيما في ظل ذاكرة المواجهات السابقة والمواقف الصفرية التي تبادلها الطرفان، ومن دون تفاهمات مسبقة وضمانات واضحة، قد يتحول أي دخول إلى عامل تفجير بدل أن يكون مدخلًا للاستقرار.

المشهد محكوم بإدارة الأزمة

فيما يتعلق بوجود خارطة طريق بناء على المستجدات الأخيرة، بحسب خليفة، يصعب الحديث عن مسار متكامل المعالم حتى الآن، والأرجح أن المشهد محكوم بإدارة أزمة أكثر منه بتنفيذ خطة شاملة، وقد يُستعاد نموذج "المنطقة الشرقية" جزئيًا من حيث آلية التدرج أو إعادة التموضع، لكن مع فارق جوهري يتمثل في حساسية السويداء الخاصة، واحتمال تداخل البعد الإسرائيلي في حساباتها الأمنية والسياسية، وهو عنصر لا يتوفر بالدرجة نفسها في شرق الفرات.

> السويداء تقف عند مفترق بين تصعيد خطابي قد يراكم المخاطر، وتسوية تدريجية تعيد إدماجها في الدولة بشروط جديدة، والفاعلون المحليون يتحركون ضمن هامش ضيق، حيث كل خطوة تحمل تكلفة سياسية تتجاوز حدود الجبل نفسه.
>
> درويش خليفة
> كاتب سياسي

ترتيبات سياسية لبسط السيطرة على الجنوب

الباحث عمار جلو يعتقد أن تصريحات عبد الباقي تستند إلى ترتيبات سياسية قد تجريها الحكومة مع فواعل إقليمية ودولية لإعادة بسط سيطرة دمشق على الجنوب السوري، وإنهاء ما وصفه بالتدخل الإسرائيلي المزعزع للاستقرار، انطلاقًا من الجنوب، وذلك بعد إنهاء ملف الشمال الشرقي الذي شكّل، بحسب قوله، ركيزة أساسية ومثالًا للمطالبين بالفيدرالية في سوريا، سواء في الجنوب أو الساحل.

وتوقّع أن تكون مسألة إعادة بسط السيطرة مسألة وقت، مع احتمال تفاعل الأهالي تجاه سياسة التضييق الهادفة إلى إضعاف تيار الهجري، وإظهاره بمظهر العاجز عن تأمين الخدمات أو التفاعل مع المجتمع المحلي أو التوصل إلى تفاهمات مع حكومة دمشق أو مع الدول الراعية لما يُسمى بحقوق الدروز في سوريا.

وأشار إلى أن طبيعة أي دخول محتمل، أمنيًا كان أم عسكريًا، ستحدّدها التطورات الميدانية، لكنه رجّح أن يكون أكثر انضباطًا من تجربة دخول القوات الحكومية إلى مناطق شمال شرقي سوريا، خاصة بعد الانتهاكات التي شهدها تموز 2025، بسبب دخول عناصر غير منضبطة ضمن فصائل لم تلتزم بالقرار الحكومي، وهو ما أجّج الوضع حينها.

وختم جلو بأن أي دخول حالي سيكون شديد الانضباط، بهدف إظهار أن قوات دمشق معنية بحماية جميع المواطنين، بمعزل عن التنوع الديني أو المذهبي أو العرقي، مؤكّدًا أن الهدف الأساس هو إنهاء المشاريع الانفصالية في سوريا.

لقاء محافظ السويداء مع الأمير حسن الأطرش في مدينة السويداء – 11 شباط 2025 (محافظة السويداء)

حلب.. انهيار المباني بالكلاسة والحميدية يعيد ملف السلامة إلى الواجهة

حلب – محمد ديب بظت

لم يكن انهيار المبنى السكني في حي الكلاسة بمدينة حلب، في 13 من شباط الحالي، ومبنى آخر بحي الحميدية، في 17 من الشهر ذاته، حدثًا استثنائيًا بقدر ما كان تذكيرًا جديدًا بواقع تعيشه المدينة منذ سنوات، حيث انتهى الحادثان بأضرار مادية فقط، لكن صداهما تجاوز الحيين، ليعيد فتح ملف الأبنية التي لا تزال تحمل في جدرانها آثار الحرب وتصدعات الزلزال.

خلال سنوات الحرب، تعرضت أحياء واسعة في حلب لقصف مباشر، بينما أصيبت أخرى بأضرار غير مباشرة نتيجة الزلزال أو غياب الصيانة، لم تنهَر كثير من الأبنية حينها، لكنها خرجت من الحرب بأعمدة متعبة، وأسقف فقدت جزءًا من تماسكها.

المهندس المدني حسام الدين حردان، قال إن المشكلة الأخطر ليست في الأبنية المدمرة كليًا، بل في تلك التي بقيت واقفة رغم تضررها، لأن خطرها غير مرئي للسكان.

وأضاف المهندس، خلال حديث إلى عنب بلدي، أن بعض الأضرار تظهر بعد سنوات، خاصة مع غياب الصيانة وتأثر الأساسات بالرطوبة وتسرب المياه.

بين السلامة والحاجة

ارتفاع الإيجارات خلال السنوات الأخيرة، نتيجة خروج جزء كبير من المساكن عن الخدمة، قابله دخل محدود ومستقر عند مستويات منخفضة، ما خلق فجوة دفعت بالسكان نحو حلول إسعافية، أحد هذه الحلول كان ترميم المنازل المتضررة بوسائل بسيطة، غالبًا بجهود شخصية أو عبر ورشات محلية، تركز على جعل المنزل قابلًا للسكن دون النظر إلى معايير الأمان، فبالنسبة لكثيرين، لم تعد المنازل تُختار لأنها آمنة وإنما لأنها موجودة.

في هذا السياق، لفت المهندس المدني حسام الدين حردان إلى أن معظم أعمال الترميم التي تجرى حاليًا تندرج تحت ما يمكن تسميته في إطار المعالجة السطحية.

إغلاق الشقوق أو إعادة طلاء الجدران قد يعطي انطباعًا بأن المشكلة انتهت، بينما يبقى الخلل الحقيقي في الأعمدة أو الأساسات دون معالجة.

وقال المهندس، إن الترميم الإنشائي الصحيح عملية مكلفة ومعقدة، وقد تتطلب أحيانًا تدعيم الهيكل أو إخلاء المبنى مؤقتًا، وهو ما لا تستطيع أغلبية العائلات تحمله، سواء بسبب التكلفة المباشرة أو بسبب عدم امتلاك بديل للسكن.

هذا الواقع خلق معادلة صعبة، حيث يجد السكان أنفسهم أمام خيارين كلاهما قاس، إما الانتقال إلى منزل بإيجار يفوق قدرتهم، وإما البقاء في منزل يعرفون أنه لم يعد سليمًا بالكامل، ومع الوقت، يتحول الخطر من احتمال طارئ إلى جزء من الحياة اليومية.

كشوف مستمرة للأبنية المتضررة

مدير خدمات السليمانية، يحيى حاج غازي، قال إن مجلس مدينة حلب شكّل لجنة سلامة عامة مركزية، تفرعت عنها لجان سلامة فرعية في مختلف قطاعات المجلس، تتولى إجراء كشوف مستمرة على الأبنية المتضررة، وإعداد التقارير والتوصيات اللازمة بشأنها.

وقال حاج غازي، في حديث إلى عنب بلدي، إن عدد المناطق التي تضم أبنية آيلة للسقوط أو متضررة في قطاع السليمانية يبلغ ست مناطق، هي بستان الباشا والسيد علي والحميدية والجابرية والميدان والهزازة.

أبرز الأسباب التي تؤدي إلى تدهور هذه الأبنية تتمثل في استمرار وصول المياه إلى أساساتها، بحسب حاج غازي، مبينًا أن ذلك يحدث نتيجة ارتفاع منسوب المياه السطحية في بعض المناطق، مثل الجابرية والحميدية، إلى جانب تسرب مياه الصرف الصحي ومياه الشرب بسبب أعطال أو انسدادات مختلفة، فضلًا عن مرور حمولات ثقيلة بالقرب من المباني أو إضافة حمولات غير مدروسة إليها.

وفيما يتعلق بخطط الترميم، أشار حاج غازي إلى أن المجلس أعد جداول بالأبنية المتضررة، وأصدر قرارات إخلاء أصولًا وإغلاق للأبنية غير الآمنة، في حين ترمم الأبنية القابلة للترميم استنادًا إلى تقارير لجان السلامة العامة، وبموجب تقرير فني صادر عن نقابة المهندسين.

وبيّن أن تحديد جدول زمني لتنفيذ أعمال الترميم أو الإصلاح يخضع للقوانين والأنظمة النافذة، التي تشترط حضور جميع المالكين أو من ينوب عنهم، معتبرًا أن هذا الشرط يعد من أبرز أسباب التأخير في تنفيذ الترميم. كما لفت إلى أنه بعد انتهاء عقد إزالة الأبنية المتضررة مع الشركة العامة للموارد المائية، طرح مجلس المدينة مناقصة للتعاقد مع شركة متخصصة لتنفيذ أعمال الإزالة.

وأكد حاج غازي أن المجلس ينسق مع نقابة المهندسين لضمان إعداد الدراسات الإنشائية وفق الكود السوري لمقاومة الزلازل، مع التشدد في إعداد تقارير ميكانيك التربة لضمان قدرتها على التحمل.

وأشار إلى أن الأبنية الخطرة أُخليت بموجب ضبوط أصولية، في حين توجد بعض الأبنية المهددة نتيجة عوامل فجائية، مثل تسرب المياه الشديد أو الهبوطات السريعة، موضحًا أن التعامل مع هذه الحالات يتطلب أجهزة ومعدات حديثة غير متوفرة حاليًا، ولا يمكن التكهن بحدوثها مسبقًا.

تقديرات توضح حجم الدمار

أظهرت تقديرات أممية حجم الضرر الواسع الذي لحق بالبنية السكنية في مدينة حلب خلال سنوات الحرب، ففي عام 2019، نشر معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب أطلسًا لتقييم الأضرار في المدن السورية، بيّن أن محافظة حلب سجلت أعلى نسبة دمار في البلاد.

وبحسب الأطلس، بلغ عدد المباني المدمرة كليًا 4773 مبنى، إضافة إلى 14680 مبنى مدمرًا بشكل بالغ، و16269 مبنى متضررًا بشكل جزئي، ليصل مجموع المباني المتضررة إلى 35722 مبنى.

وأشار التقرير إلى أن عدد سكان حلب كان يتجاوز 2.5 مليون نسمة قبل عام 2011، وانخفض إلى نحو 1.6 مليون نسمة، بينهم نحو 200 ألف يقيمون في القسم الشرقي من المدينة، الذي تحمّل النسبة الكبرى من الدمار.

آثار انهيار مبنى بحي الكلاسة بمدينة حلب – 13 شباط 2026 (عنب بلدي)

بعد اتفاق دمج التعليم

الحسكة تواجه التحديات.. توحيد الكتاب وردم الهوة بعد انقسام

عنب بلدي – الحسكة

تشهد محافظة الحسكة مرحلة انتقالية في ملف التعليم، عقب سيطرة الجيش السوري خلال الأسابيع الماضية على مساحات واسعة من ريف المحافظة، وانحسار نفوذ "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) داخل مراكز المدن ومحيطها، وما تبع ذلك من توقيع اتفاق في كانون الثاني الماضي، يقضي بدمج العملية التعليمية في الحسكة ضمن المنظومة التربوية التابعة لوزارة التربية في الحكومة السورية.

الاتفاق، الذي جاء في سياق تفاهمات أوسع بين دمشق و"قسد" لإعادة تنظيم القطاعات الخدمية، وضع حدًا نظريًا لسنوات من الازدواجية التعليمية التي عاشتها المحافظة، حيث كانت المدارس منقسمة بين مناهج صادرة عن وزارة التربية في دمشق، وأخرى اعتمدتها "الإدارة الذاتية" منذ عام 2016، وسط غياب اعتراف رسمي متبادل، ما انعكس سلبًا على الطلاب وأسرهم.

طلاب يفترشون الأرض لعدم وجود مقاعد في مدرسة قرية الحدادية بريف الحسكة الجنوبي – 16 شباط 2026 (أخبار الحسكة/ فيسبوك)

سنوات من الانقسام

منذ توسع سيطرة "الإدارة الذاتية" في شمال شرقي سوريا، برز واقع تعليمي مزدوج في الحسكة، لا سيما في مدينتي القامشلي والحسكة، حيث استمرت مدارس "المربعات الأمنية" سابقًا بتدريس المنهاج الحكومي، في حين اعتمدت أغلبية المدارس الأخرى مناهج خاصة بـ"الإدارة الذاتية"، تضمنت مواد باللغة الكردية والسريانية، إلى جانب تعديلات على مناهج التاريخ.

هذا الانقسام عمّق حالة الإرباك لدى الأهالي، إذ وجد كثيرون أنفسهم أمام خيارين أحلاهما مرّ، إما تسجيل أبنائهم في مدارس بمناهج غير معترف بها خارج مناطق "الإدارة الذاتية"، وإما تحمل أعباء النقل والتكاليف لإلحاقهم بمدارس تدرّس المنهاج الحكومي في مناطق محدودة.

عليا أحمد، وهي معلمة من مدينة الحسكة، قالت لعنب بلدي، إن "أبناء الحي الواحد كانوا يدرسون مناهج مختلفة، وبعضهم لا يستطيع التقدم لامتحانات الشهادتين الإعدادية أو الثانوية العامة إلا بعد معادلات معقدة". وأضافت أن "الطالب كان يدفع ثمن الخلاف السياسي، بينما مستواه العلمي يتراجع عامًا بعد عام".

اتفاق كانون الثاني.. خطوة نحو التوحيد

مع تقدم الجيش السوري في ريف الحسكة الجنوبي والغربي، والبدء بإجراءات استعادة مؤسسات حكومية عدة، برز ملف التعليم كإحدى أبرز القضايا الخلافية.

وفي كانون الثاني الماضي، أُعلن عن اتفاق يقضي بدمج "هيئات التربية" التابعة لـ"قسد" ضمن هيكلية وزارة التربية السورية، مع تشكيل لجان مشتركة للإشراف على الانتقال التدريجي. مدير مدرسة في ريف القامشلي (فضّل عدم نشر اسمه) قال إن "المرحلة الحالية انتقالية، وهناك محاولات لتلافي أي صدمة للطلاب، خاصة في الصفوف الانتقالية"، الأمر الذي سيستدعي، غالبًا، تأجيل هذه الخطوات إلى العام الدراسي المقبل".

مدارس مدمرة وخدمات شبه معدومة

في الأرياف التي دخلتها القوات الحكومية حديثًا، يتضح حجم التدهور بالبنية التحتية التعليمية، ففي ريف الحسكة الجنوبي، خصوصًا في محيط الشدادي والهول، تعاني مدارس عدة من أضرار جزئية أو كلية نتيجة سنوات من الإهمال.

عبد اللطيف الخالد، وهو مزارع من ريف الحسكة الجنوبي، قال إن مدرسة القرية "تضررت مرافقها بالكامل نتيجة مواجهات عسكرية خلال سنوات سابقة، فيما كانت عمليات الترميم شكلية من قبل (هيئة التعليم) في (قسد)".

وأضاف أن أبناءه "عادوا إلى الدوام بعد سيطرة الجيش عليها، لكنهم يجلسون على مقاعد مكسرة، وبعض الصفوف بلا مقاعد أو أبواب أو نوافذ".

وتشير تقديرات محلية إلى أن عشرات المدارس في الريف بحاجة إلى صيانة عاجلة، في ظل ضعف الإمكانات المالية، وغياب تدخلات دولية واسعة حتى الآن، خاصة بعد إعادة ترتيب السيطرة الإدارية في المنطقة.

مخاوف من فجوة تعليمية

على الرغم من الترحيب الحذر باتفاق دمج التعليم، يخشى أهالٍ من أن تؤدي مرحلة الانتقال إلى فجوة تعليمية جديدة، خاصة للطلاب الذين درسوا لسنوات وفق مناهج "الإدارة الذاتية"، ويحتاجون اليوم إلى التكيف مع مناهج مختلفة من حيث المحتوى والآليات الامتحانية.

ريم، وهي أم لطالب في الصف التاسع بمدينة الحسكة، قالت إن ابنها "درس التاريخ والجغرافيا بطريقة مختلفة تمامًا، والآن سيطلب منه حفظ مقررات جديدة استعدادًا لامتحان الشهادة الإعدادية".

وأضافت أن الأسرة "اضطرت لتسجيله في معهد خاص لتعويض الفاقد التعليمي".

في المقابل، يرى آخرون أن توحيد المناهج خطوة ضرورية لضمان مستقبل أبنائهم الجامعي والمهني. سركيس، وهو موظف من القامشلي، قال، إن "الاعتراف الرسمي بالشهادات هو الأهم، لأن الطلاب بحاجة إلى متابعة دراستهم في جامعات سورية أو خارج البلاد دون عراقيل".

بين الهوية والاعتراف الرسمي

خلال السنوات الماضية، دافعت "الإدارة الذاتية" عن مناهجها باعتبارها "تعكس التنوع الثقافي" في الجزيرة السورية، وتمنح اللغات المحلية مساحة أوسع. غير أن غياب الاعتراف الرسمي بهذه الشهادات خارج مناطق سيطرتها حدّ من فرص الطلاب، خاصة الراغبين في متابعة دراستهم خارج المحافظة.

اليوم، ومع انحسار سيطرة "قسد" داخل المدن، فإن ملف المناهج يتجه نحو الحسم لمصلحة المنظومة الحكومية، مع الإبقاء على تعليم اللغة الكردية، ضمن أطر تنسقها وزارة التربية.

ماهر ع.، معلم من مدينة الحسكة قال لعنب بلدي، إن "التحدي ليس فقط في توحيد الكتاب المدرسي، بل في ردم الهوة النفسية بين الطلاب الذين عاشوا انقسامًا طويلًا"، وأضاف أن "إعادة الثقة بالمدرسة تحتاج إلى استقرار إداري، ودعم مادي، ورسالة واضحة بأن التعليم خارج التجاذبات السياسية".

التسرب.. خطر مستمر

سنوات الحرب والانقسام تركت آثارًا واضحة على معدلات التسرب المدرسي، خصوصًا بالأرياف، ففي بعض القرى، اضطر أطفال للعمل في الزراعة أو الورشات لتأمين دخل إضافي للأسر، في ظل الفقر وارتفاع تكاليف المعيشة.

شهلة الحسين، من ريف الحسكة الغربي، قالت إن ابنها (14 عامًا) "توقف عن الدراسة منذ عامين"، وأضافت أن الأسرة "تفكر بإعادته مجددًا إلى التعليم إذا تحسنت الظروف".

ويرى تربويون عديدون التقتهم عنب بلدي داخل الحسكة أن معالجة التسرب تتطلب برامج دعم نفسي وتعليمي، ودورات تعويضية للطلاب المنقطعين، إضافة إلى تحسين البيئة المدرسية، وتأمين مستلزمات التعليم الأساسية.

تحديات المرحلة المقبلة

بحسب علي الجدي، وهو موجه تربوي متقاعد، فعلى الرغم من أن اتفاق كانون الثاني الماضي شكّل نقطة تحول في ملف التعليم بالحسكة، فإن نجاحه يبقى مرهونًا بقدرة الجهات المعنية على:

- إعادة تأهيل المدارس المتضررة في الأرياف.
- تأمين الكتب والمستلزمات قبل بداية كل فصل دراسي.
- معالجة أوضاع المعلمين من حيث التثبيت الوظيفي والرواتب.
- وضع آلية واضحة لاستيعاب طلاب المناهج السابقة دون إقصاء.

في محافظة عانت طويلًا من الإهمال والانقسام، يبدو أن توحيد المنظومة التعليمية خطوة أولى على طريق طويل لإعادة بناء الثقة بالمدرسة كمؤسسة جامعة، بعيدًا عن الاستقطابات السياسية.

وبين آمال الأهالي بعودة الاستقرار التعليمي، ومخاوفهم من تعثر التنفيذ، يبقى مستقبل آلاف الطلاب في الحسكة مرتبطًا بمدى جدية الأطراف في تحويل الاتفاقات إلى واقع ملموس داخل الصفوف الدراسية.

درعا.. منشآت عامة تُطرح للاستثمار دون مزايدات وإشهار

درعا – محجوب الحشيش

طرحت بعض البلديات في محافظة درعا جنوبي سوريا مقار حكومية للاستثمار الخاص، ومنها مؤسسات "العمران" في مدينتي داعل وطفس، ومؤسسة "التجزئة" في داعل، والمركز الصحي في طفس.

بالمقابل، تفاجأ عدد من السكان بهذه العمليات الاستثمارية دون الإعلان عنها، إذ لم تُجرِ البلديات مزايدات علنية وفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

تحقيق وفر مالي

صرح رئيس مجلس مدينة طفس بريف درعا الغربي، هايل الزعبي، لعنب بلدي، أن الهدف من تأجير هذه المرفقات هو تحقيق مردود مالي يساعد المجلس في تغطية النفقات وتنفيذ الخدمات في المدينة.

وأضاف الزعبي أن مؤسسة "العمران" أجّرت فرع المديرية التابعة لها في طفس لمجلس المدينة، مقابل قيام البلدية بتأجيرها للمستثمرين، بما يحقق عائدًا ماليًا لكل من المؤسسة والمجلس.

وأشار الزعبي إلى أن الدولة السورية في مرحلتها الحالية تعتمد على تشجيع الاستثمار الخاص، على عكس النظام السابق الذي كان يُبقي على مؤسسات خاسرة وغير عاملة.

وضرب الزعبي مثالًا بإلغاء عمل مؤسسة "العمران" بعد التحرير، وهي المؤسسة التي كانت تتولى تزويد مشاريع البناء بالأسمنت والحديد.

وذكر أن أشخاصًا راجعوا موظفي "العمران" سابقًا بخصوص الاستثمار، لكن المؤسسة رفضت التعامل المباشر مع السكان، وأصرت على أن يتم الاستثمار عبر مجالس البلديات.

وحددت البلدية قيمة الإيجار بدولار أمريكي للمتر المكعب، يدفعه المستأجر شهريًا بناء على المساحة المستأجرة بموجب عقد سنوي.

وينص العقد على حق المستثمر في إزالة البناء بعد انتهاء مدته، مع إمكانية التبرع به لمصلحة البلدية. بالمقابل، فإن البلدية غير مُلزمة بدفع تكاليف هذا البناء.

وأكد الزعبي أن خطوات تأجير بعض الأماكن العامة تحقق وفرًا ماليًا للبلدية يعينها على تنفيذ الخدمات العامة.

بين مؤيد ومعارض

قال علي إقبال، وهو ناشط مدني في مدينة داعل، إن بعض المواقع الحكومية في المدينة، مثل فرع مؤسسة "العمران" وصالة البيع بالتجزئة وبعض الحدائق وقبو الجمعية الفلاحية، قد طُرحت للاستثمار.

وأضاف أن استثمار هذه القطاعات سيُنشّط القطاع الخاص ويُؤمّن فرص عمل، مُشيرًا إلى أن هذه المواقع أصبحت خاملة وبلا فائدة اقتصادية.

واعتبر الناشط أن تحويل تلك المواقع إلى محال تجارية أو مستودعات للقطاع الخاص يُخرجها من حالة الجمود المكاني، ويُحقّق عوائد مالية لمجلس المدينة تُساعده في تنفيذ الخدمات العامة.

ويرى مظفر الشرع، وهو من سكان مدينة داعل، أن هذه المؤسسات كانت قطاعات حيوية للسكان في السابق، وكان ينبغي إعادة تفعيلها بدلًا من إغلاقها.

وأشار إلى أن صالة التجزئة أو مؤسسة "العمران" كانت تبيع المواد الموجودة لديها بأسعار مدعومة، وكان يقصدها الفقراء ومحدودو الدخل، وإلغاؤها اليوم يُلغي الأمل في الحصول على دعم للمواد الغذائية أو العمرانية أو الزراعية.

من جهة أخرى، يرى المهندس أحمد كيوان، وهو من سكان مدينة طفس، أن الاستثمار يُسهم في التنمية الاقتصادية، ولكن يجب أن يكون مُقنّنًا ولفترات زمنية قصيرة.

وقال إنه كان من الممكن تأهيل هذه الأماكن عبر بنائها وتأجيرها بشروط ربحية أكبر، وبطرق مُزايدة تضمن أكبر عائد للدولة.

طريقة الإعلان غير كافية

قال مظفر الشرع، إن الإعلان عن استثمار الأماكن العامة تم بطرق غير قانونية، إذ لم يصل الإعلان إلى شرائح واسعة من المجتمع، واقتصر علم السكان على أن بعض الأماكن قد أُجّرت لمستثمرين محددين.

من جانبه، المهندس أحمد كيوان، أشار إلى أن الاكتفاء بطباعة الإعلان وتعليقه في مقر البلدية غير كافٍ، وكان يجب نشر الإعلان على وسائل التواصل الاجتماعي لانتشارها الأوسع بين السكان، بالإضافة إلى منح مهلة زمنية كافية لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من السكان للمشاركة والاطلاع.

ولفت كيوان إلى أهمية طرح هذه الاستثمارات بنظام المزايدة، لتحقيق مكاسب مالية لمجلس المدينة.

من جهته، صرح رئيس المجلس، هايل الزعبي، بأن مجلس البلد ـة نشر إعلانات على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن نية طرح هذه المواقع للاستثمار.

وبخصوص طريقة المزايدة، أوضح الزعبي أنها غير ممكنة في وضع مؤسسة "العمران" لأن الأرض لم تُشيّد بمحال تجارية، بل أُجّرت كأرض فضاء تبلغ مساحتها تسعة دونمات (يساوي الدونم الواحد 1000 متر مربع)، مما يعني أن إجراء المزايدة يتطلب شيئًا محددًا.

وأضاف الزعبي أن مستثمرًا عرض استثمار المساحة كاملة، لكن مجلس البلدية رفض ذلك لإتاحة الفرصة لجميع السكان للاستثمار.

خطة تأهيل تقتصر على الاحتياجات الطارئة

تهالك قنوات ومضخات الري يقوّض خطة الزراعة في الرقة

الرقة – أحمد الحمدي

يشتكي مزارعون في ريف محافظة الرقة شمالي سوريا من تضرر معظم قنوات الري في المحافظة، وهو ما أثر خلال السنوات الماضية في إنتاجية المحاصيل الزراعية، ومساحة الأراضي المروية، التي تعتمد على مياه نهر "الفرات"، إذ تصلها المياه عبر قنوات خرسانية تتوزع شبكاتها في معظم أرجاء أرياف الرقة.

اتفق محمد العساف (50 عامًا)، من سكان قرية حمرا غنام بريف محافظة الرقة الشرقي، مع مزارعين آخرين على جمع مبلغ لإصلاح قناة الري الفرعية، التي توصل المياه من القناة الرئيسة إلى أراضيهم الزراعية.

وقال محمد لعنب بلدي، إن تضرر أجزاء من قناة الري دفعه ومزارعين آخرين في القرية لجمع نحو 2000 دولار أمريكي، لشراء مستلزمات لصيانة القناة قبل بدء ري محصول القمح نهاية شباط الحالي.

وخلال ثماني سنوات من سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) على محافظة الرقة، لم تقدم الجهات المختصة أي حل لمشكلات المزارعين، ولم تستطع حتى توفير مياه الري بشكل جيد، ولم يُنفذ أي مشروع حقيقي، بحسب المزارع العساف، على الرغم من التزام المزارعين بدفع فواتير الري بشكل سنوي.

قنوات ري متهالكة

قال محمد الأحمد (40 عامًا)، من مزارعي ريف الرقة الشمالي، إن قنوات الري في المنطقة متهالكة جدًا وتعاني من أعطال متكررة تؤثر بشكل مباشر على المحاصيل الزراعية ومعيشة الأهالي.

وذكر محمد أن في المنطقة نوعين من قنوات الري، الأولى قنوات مدفونة، وهي تتعرض باستمرار للتكسير وأعطال فنية متكررة، نتيجة غياب المعالجة الفنية الحقيقية من قبل المختصين والورشات الفنية.

وأضاف أن الانقطاعات تتكرر بشكل أكبر في ذروة الموسم الزراعي، ولا سيما خلال شهري تموز وآب، ما يضطر المزارعين إلى تشغيل المحركات الخاصة، وتحمل تكاليف إضافية من وقود وصيانة، إلى جانب الجهد والتعب.

وبيّن أن النوع الثاني هو القنوات المعلقة، التي تسبب معاناة كبيرة، معتبرًا أن الخطأ فيها "لا يُغتفر"، إذ يكفي اقتراب سيارة منها أو اصطدام سيارة فيها خلال تعبئة المياه حتى يحدث خلل فني يؤدي إلى تكسير أجزاء منها، ما يتسبب بتوقف الري بشكل مفاجئ.

وطالب محمد بضرورة وجود جاهزية كاملة للتعامل مع هذه الأعطال، وأي طارئ قد يحدث في منظومة الري، مشددًا على أن الري هو الشريان الرئيس للزراعة، التي تعتمد عليها نسبة كبيرة من سكان المنطقة بشكل عام، ما يجعل استمرار هذه المشكلات تهديدًا مباشرًا للاستقرار المعيشي والاقتصادي في ريف الرقة الشمالي.

البدء بالصيانة

بدأت الموارد المائية في محافظة الرقة عملية تأهيل المحطات التي تضخ مياه نهر "الفرات" ورافده "البليخ" في قنوات الري، وتروي عشرات الآلاف من الهكتارات التي تتوزع على ريف المحافظة.

وقال مدير الموارد المائية في محافظة الرقة، أحمد العجاجي، إن المديرية أطلقت خطة لتأهيل محطات الضخ في ريف المحافظة، التي تهالكت بنيتها خلال السنوات الماضية.

وأضاف في تصريح لعنب بلدي، أن الخطة تهدف إلى ضمان وصول مياه الري إلى الأراضي الزراعية في محافظة الرقة، والتي بدأت عبر قيام ورشات الصيانة في مديرية الموارد المائية أعمال إعادة تأهيل محطات الضخ.

وأشار العجاجي إلى أن ورشات مديرية الموارد المائية أنهت إعادة تأهيل مجموعات الضخ في محطة "طاوي رمان" بريف محافظة الرقة الشرقي، والتي تروي مساحة زراعية تبلغ 4290 هكتارًا، إضافة إلى استكمال أعمال تأهيل مجموعتي الضخ في محطة "جروة" ضمن مشروع "بير الهشم" بعد إنجاز تأهيل مجموعتين منذ مطلع شباط الحالي.

وذكر مدير مديرية الموارد المائية، أن المجموعات العاملة في محطة "جروة" ضمن مشروع "بير الهشم" باتت مؤهلة بشكل كامل، بما سيؤدي إلى ري مساحة تصل حتى 2057 هكتارًا.

ولفت إلى أن الموارد المائية ستنتقل مستقبلًا إلى تأهيل بقية محطات الضخ التي تحتاج إلى ذلك وفق برنامج زمني معد مسبقًا، ومنها محطة "الحمرات" في ريف الرقة الشرقي.

خطة سنوية معطلة

تطلق الموارد المائية سنويًا خطة لتأهيل محطات الضخ في الشهرين الأول والثاني من كل عام، إلا أن الخطة تعطلت خلال السنوات الماضية، واقتصرت أعمال التأهيل على إصلاح الأعطال الطارئة.

وأكد مدير الموارد المائية أن المديرية تعمل على إعادة مجموعات الضخ إلى وضعها التصميمي الأساسي، بما يلبي الاحتياجات المائية للأراضي الزراعية، ويعزّز جاهزية وصول مياه الري بموثوقية إلى جميع مزارعي محافظة الرقة الذين يعتمدون على قنوات الري في سقاية محاصيلهم الزراعية.

وقال العجاجي، إن مساحة مشاريع الري في الرقة تبلغ نحو 103,000 هكتار، مشيرًا إلى أنها مقسمة بناء على طريقة الري، وهي مشروع "الرائد" ومشروع "الفرات الأوسط"، وبرويان بطريقة الراحة والضخ معًا، بينما مشروع "الهشم" يروى بالضخ فقط.

وقُسمت مشاريع الري إلى خمسة قطاعات تسهيلًا لإدارتها وتشغيلها هي: القطاع الأول، ويشمل جزءًا من مشروع "الرائد" حتى "سيبون الحمرات" بالإضافة إلى مشروع ثلاث غرب، بينما يشمل القطاع الثاني مشروع باقي القسم الأول ومشروع "الهشم".

ويتضمن القطاع الثالث مشروع القسمين الخامس والسادس، ويتألف من مرحلتين، الأولى منهما الضخ عبر "بير الهشم"، والثانية مشروع "الهيشة" بمساحة نحو 11,700 هكتار، وهو متوقف حاليًا نتيجة تعرض المحطة للدمار والسرقة، رغم جاهزية شبكة الري لإعادة التأهيل في المستقبل القريب، وفق ما ذكره مدير الموارد المائية.

وأضاف أن القطاع الرابع يشمل مشروع القسم الثاني وجزءًا من مشروع "الرائد"، فيما يشمل القطاع الخامس "الفرات الأوسط"، الضفة اليمنى- يمنى، من المحطة الرئيسة عند الجسر الجديد (الرشيد) حتى بلدة المغلة بريف الرقة الجنوبي الشرقي.

وأشار إلى أن مشروع باقي القسم الأول يروى بالراحة، كما يروى مشروع القسم الثاني بالراحة، فيما تروى مشاريع القسم الخامس والسادس، ومشروع ثلاثة غرب، ومشروع شرق الرقة بطريقة الضخ.

وأوضح أن مديرية الموارد المائية تنفذ أعمال صيانة دورية، وفق خطة سنوية تنطلق في الشهرين الأول والثاني من كل عام، تشمل محطات الضخ وشبكات الري، وفق خطة مسبقة تبين الأعطال التي ستعمل المديرية على إصلاحها، مؤكدًا أن الأعطال الطارئة يتم التعامل معها ضمن الصيانة الطارئة.

ومن خلال الخطة الزراعية السنوية، تؤمّن مديرية الموارد المائية مياه الري للمساحات المزروعة وفق نظام تقنين بحيث تصل المياه إلى كل هكتار مسجل ضمن الخطة.

سنوات من الإهمال

أشار مدير الموارد المائية إلى أن مشاريع الري في الرقة تعرضت خلال السنوات الخمس الأخيرة لإهمال كبير أثّر على كفاءة الري ومحطات الضخ، ما دفع المديرية إلى وضع سلم أولويات لإعادة تأهيل المشاريع، بما يشمل محطات الضخ وشبكات الري، إضافة إلى شبكات الصرف التي لم تشهد أي أعمال تعزيل منذ أكثر من ثلاث إلى أربع سنوات.

ويسهم عدم تعزيل شبكات الصرف في ارتفاع منسوب المياه الجوفية المالحة الذي قد يؤدي إلى تملح الأراضي الزراعية المجاورة، وبالتالي فقدانها للخدمة وتأثر إنتاجية المحاصيل، مع انعكاس ذلك على الاقتصاد المحلي والحياة الاجتماعية والزراعية.

وأكد مدير الموارد المائية أن المديرية تعمل ضمن الإمكانيات المتاحة على إعادة تأهيل هذه المشاريع بالتواصل مع بعض المنظمات الدولية والبرامج المخصصة للمساعدة، مشيرًا إلى أن كادر المديرية يحرص على تأمين مستلزمات التشغيل والصيانة لضمان وصول المزارع إلى محصوله وفق الإنتاجية المرجوة.

وأضاف أن بعض محطات الضخ أعيد تأهيلها بالفعل، من بينها محطتا "جروة" و"طاوي رمان"، فيما بدأت أعمال التأهيل في محطة "الحمرات"، إلى جانب أعمال تعزيل المصارف في منطقة الخميسية، وصيانة قنوات ري في منطقة الجديدات، معربًا عن أمله في تنفيذ خطة الصيانة وفق ما هو مطلوب لضمان استقرار الري في المحافظة.

الري خلال سيطرة "قسد"

مزارعون في أرياف الرقة كانوا يشتكونخلال فترة سيطرة "قسد" من تكرار أعطال قنوات الري التي تصل إلى أراضيهم الزراعية، والتي يعود تاريخ إنشاء بعضها إلى نحو نصف قرن.

وزاد تكرار أعطال قنوات الري من معاناة مزارعي ريف الرقة، التي ترافقت آنذاك مع انخفاض مستوى نهر "الفرات"، بسبب قلة تدفق مياهه من الأراضي التركية، وتراجع كمية الهطولات المطرية خلال الأعوام الماضية.

وبيّن مزارعو الرقة، الذين تحدثوا إلى عنب بلدي، أن مشاريع الري الموجودة في ريف المحافظة، سواء كانت مضخات رفع أو مشاريع ري الأنهار، كانت لا تلبي حاجة المزارعين، وخاصة في فصل الصيف، مطالبين الجهات المعنية بدعم القطاع الزراعي وإطلاق خطط لإعادة تأهيل مشاريع الري القائمة في المحافظة.

ويعود تاريخ إنشاء معظم مشاريع الري في أرياف الرقة إلى ما يزيد على أربعة عقود.

وأنشئت عدة محطات للري، منها خمس في قرية بئر الهشم بريف الرقة الشمالي التي توزع المياه عن طريق قنوات أسمنتية تصل إلى أراضي المزارعين بشكل مباشر.

بينما تقع محطتان في منطقة الكرامة والحمرات بريف الرقة الشرقي، ومحطتان أيضًا في ريف الرقة الجنوبي، وتعتمد تلك المحطات بشكل مباشر على مياه نهر "الفرات" ورافده "البليخ" في ري الأراضي الزراعية، إضافة إلى وجود قنوات ري تعتمد آلية "الضخ بالراحة" من بحيرة سد "الفرات" بريف الرقة الغربي.

محطة ري في ريف الرقة الشرقي – 15 شباط 2026 (عنب بلدي/أحمد الحمدي)

الحكومة تتولى بناء الهياكل الاستراتيجية المدمرة

دير الزور..
"فزعات" أهلية لترميم جسور الريف الشرقي

آليات تعمل خلال فزعة أهالي دير الزور لتأهيل جسر العشارة بريف دير الزور الشرقي – 26 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/ مروان العضمي)

دير الزور – مروان العضمي

تتحرك ملفات إعادة تأهيل الجسور في ريف دير الزور الشرقي عبر مسارين، الأول تقوده "فزعات" عشائرية ومبادرات أهلية لتأمين عبور يومي طارئ، والثاني يتمثل بمشاريع حكومية لإعادة بناء الهياكل الاستراتيجية المدمرة. وتأتي هذه التحركات في ظل اعتماد السكان الكلي على العبّارات النهرية التي باتت تشكل عبئًا ماديًا ومخاطر أمنية ولوجستية على ضفتي نهر الفرات.

الجسر الترابي كبديل مؤقت

في مدينة الميادين بريف دير الزور الشرقي، التي تعد المركز التجاري الأبرز في المنطقة الممتدة من العشارة حتى الطيبة، لجأت الإدارة المحلية والفعاليات الأهلية إلى إنشاء جسر ترابي يربط المدينة ببلدة الحويج من جهة "الجزيرة" (المناطق الواقعة شرق الفرات).

وجاء هذا الإجراء كاستجابة فورية لإنهاء حالة العزلة التي فرضها خروج الجسر الأساسي عن الخدمة.

من جانبه، قال رئيس مجلس مدينة الميادين، يعقوب الأيوب، لعنب بلدي، إن المشروع بدأ منذ الأيام الأولى لتغيير السيطرة الميدانية، مشيرًا إلى أن الهدف هو ربط ضفتي النهر وتخفيف المعاناة الناتجة عن تهميش الخدمات في منطقة الجزيرة.

ووصف الأيوب الأعمال التي لحقت بالجسر بأنها "إسعافية"، مؤكدًا أن الجسر الأساسي للمدينة يخضع لعمليات تأهيل قد تستغرق عامين أو أكثر، ما جعل من الجسر الترابي ضرورة لربط الأسواق وتسهيل حركة المدنيين.

الشعب والحكومة

تبرز في ريف دير الزور ظاهرة "التعاضد الاجتماعي" لتعويض نقص الإمكانيات اللوجستية الضخمة، ففي الميادين، لم يقتصر الدور الحكومي على التوجيه، بل تداخل مع مساهمات مباشرة من الأهالي لتسريع العمل.

قال محمد النايف، من سكان المنطقة، لعنب بلدي، إن الجسر يمثل "شريان حياة" نظرًا إلى ضخامة الإمكانيات التي يتطلبها إصلاح الجسر الأساسي.

وأضاف أن المبادرات الأهلية بالتنسيق مع مجلس البلدية، استهدفت حل معضلة التنقل لآلاف القاطنين الذين يعتمدون على أسواق الميادين، واصفًا العمل بأنه نتاج تعاضد بين المجتمع والمسؤولين.

من جانبه، قال سامر أحمد الأيوب، أحد المشاركين في المبادرة، إن المساهمات الأهلية شملت تقديم آليات ونقل مواد البناء (القساطل)، بهدف إلغاء أجور العبّارات التي استنزفت دخل المواطنين، معتبرًا أن التنسيق بين الكوادر العاملة والأهالي كان المحرك الأساسي لإنجاز الممر الإسعافي.

آليتان للتنفيذ

على طول مجرى النهر، تختلف أدوات التمويل والتنفيذ، ففي بلدة العشارة، اعتمد العمل بشكل رئيس على "فزعة العشائر"، حيث أسهم وجهاء المنطقة في تمويل عمليات الترميم لضمان تواصل القرى بسبب بطء المشاريع الكبرى.

عمر الخليف، أحد أصحاب المركبات التي شاركت بـ"فزعة العشائر" من أجل ترميم الجسر، أوضح لعنب بلدي أنه ومنذ انسحاب "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) من المنطقة، بدأت مساهمات أصحاب المركبات الثقيلة، بعد دعوات الأهالي، وذلك لتخفيف المعاناة والانتهاء من التنقل عبر العبّارات النهرية التي تسببت بغرق كثير من السيارات في أثناء التنقل.

ونقل عمر أكثر من 30 دفعة من البقايا الترابية، لردم الأماكن المدمرة، وعددها ثلاث فتحات، وتم العمل عليها على مدار أكثر من عشرة أيام، وشارك في الحملة معظم أبناء دير الزور.

أما في مدينة البوكمال، فتبدو الصبغة الرسمية أكثر وضوحًا، إذ إن عمليات التأهيل جرت بدعم مباشر من وزارة الدفاع ومجلس المحافظة، نظرًا إلى الأهمية الاستراتيجية لجسر البوكمال، الذي يربط بين ضفتي النهر، ولتأمين الممرات اللوجستية الحيوية.

ويربط الجسر مدينة البوكمال ببلدة الباغوز من جهة الشرق والمعروفة بمنطقة الجزيرة.

وكانت إدارة منطقة البوكمال وقيادات من وزارة الدفاع افتتحتا جسر البوكمال- الباغوز بعد الانتهاء من أعمال إعادة تأهيله التي نفذتها محافظة دير الزور بالتعاون مع وزارة الدفاع، وفق ما أعلنت عنه المحافظة في 9 من شباط الحالي.

جسر "السياسية"

أجرى وزير النقل زيارة إلى دير الزور مؤخرًا، والتقى بالمحافظ والجهات المحلية، حيث جرى بحث واقع قطاع النقل في المحافظة، وكان مشروع إعادة تأهيل جسر "السياسية" أبرز الملفات المطروحة.

وقال مدير فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية في محافظة دير الزور، عبد الكريم خضر، إن جسر "السياسية" يعد من أهم الجسور الواقعة على نهر الفرات، لأنه يشكل الرابط الرئيس بين منطقتي "الجزيرة" و"الشامية"، مشيرًا إلى أن إعادة تأهيله باتت من أولويات العمل في المرحلة الحالية.

وأوضح خضر أن أهمية الجسر ازدادت بعد "تحرير منطقة الجزيرة"، ما دفع وزارة النقل والمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية إلى وضع مشروع تأهيله في مقدمة خططها الخدمية لتسهيل حركة الأهالي في المحافظة.

وبيّن خضر أن الدراسة الفنية الخاصة بالجسر جاهزة، كما تم إعداد دراسة لجسر رديف هو جسر "كنامة" الواقع على الفرع الصغير، والذي يُعد امتدادًا لجسر "السياسية"، وأشار إلى أنه تم تسليم الإضبارة الخاصة بالمشروع إلى محافظة دير الزور، حيث طُرح للتنفيذ بإشراف المحافظة.

وفيما يتعلق بجسر البوكمال- الباغوز، أوضح خضر أن الأضرار كانت تتركز في فتحة واحدة من الجسر، مضيفًا أن أعمال الإصلاح نُفذت بالتعاون بين محافظة دير الزور ومديرية الخدمات الفنية والهندسة العسكرية، وبالتنسيق مع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية.

وأشار إلى أنه تم تركيب فتحة جسر حربي خلال نحو أسبوعين من العمل، ليُعاد افتتاح الجسر أمام الأهالي في منطقة البوكمال، بما يسهم في تحسين حركة التنقل بالمنطقة.

تحول في ملف الجسور

المهندس مهند الجميل، قال إن الاعتماد على الجسور الترابية والمبادرات المحلية في دير الزور يعكس عجز الميزانيات، وعدم قدرة الجهات الحكومية على تحمل تكاليف إعادة بناء الجسور الأسمنتية الضخمة بشكل فوري، ما دفعها لتشجيع الحلول المحلية.

وأكد أن تلك الجسور ستساعد على استعادة النشاط التجاري لأسواق الميادين والبوكمال، التي تضررت بشدة جراء انقطاع صلتها بقرى الجزيرة المنتجة زراعيًا.

وعانى الأهالي في دير الزور لسنوات بسبب الدمار في البنية التحتية، وخاصة الجسور التي تربط ضفتي نهر الفرات، وذلك نتيجة للحرب التي شهدتها المنطقة على مر السنوات الماضية.

وأدى تدمير هذه الجسور إلى مشكلات انعكست على الواقع اليومي للأهالي، إذ تعطلت حركة التنقل بين ضفتي النهر، وتضاعفت تكاليف النقل.

ويعتبر العبور باتجاه مدينة دير الزور، أو باتجاه محافظات سورية أخرى، حاجة ملحة بالنسبة لأبناء المنطقة، خصوصًا أولئك الذين يحتاجون إلى مراجعة المستشفيات، أو المؤسسات الحكومية الواقعة على الجانب الآخر من النهر.

وسبق أن وثّقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، في تقرير حمل عنوان "دير الزور.. محافظة مقطعة الأطراف"، 29 حادثة اعتداء على جسور المحافظة منذ عام 2011 حتى آذار 2017.

وتوزعت الاعتداءات إلى تسعة على يد قوات النظام السوري السابق، و15 كان "التحالف الدولي" مسؤولًا عنها، بينما دمّرت "التنظيمات المتشددة" جسرين، ونُفّر جسر واحد على يد القوات الروسية، بينما نسب التقرير حادثتين إلى جهات مجهولة.

وفي 3 من تشرين الثاني 2017، أعاد النظام فرض سيطرته على مدينة دير الزور، وقال محافظ دير الزور حينها، محمد إبراهيم سمره، إن المدينة تحتاج إلى ستة مليارات ليرة سورية كـ"حالة إسعافية" لإعادة إعمار وبناء ما خربته "التنظيمات الإرهابية" في البنى التحتية للمدينة.

وفي 18 من كانون الثاني الماضي، أكملت الحكومة السورية سيطرتها على كامل مدينة دير الزور، على حساب "قسد" التي كانت تسيطر على الجانب الشرقي من نهر "الفرات" الذي يقسم المحافظة إلى قسمين.

بعد مدونة السلوك.. من يطبق ومن يراقب وكيف؟

علي عيد

منتصف شباط الحالي، رعت وزارة الإعلام السورية حفل إشهار مدونة السلوك المهني لقطاع الإعلام في سوريا، بعد نحو ستة أشهر من العمل المتواصل، ومثل كثير من القضايا، ثارت تكهنات حول إلزامية تطبيقها، وكذلك حجم التدخل الحكومي فيها.

لم تكتب وزارة الإعلام المدونة، ولم تتدخل في صياغة حرف واحد فيها، لكن رعايتها ودعمها لاقى استهجانًا، في حين أن مثل هذا الأمر يحصل في كثير من دول العالم، وأسوق مثالًا قريبًا هو "ميثاق الشرف الإعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان" الذي أطلق في لبنان عام 2013، إذ بدأ العمل عليه انطلاقًا من تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإعلام، ثم بعد الصياغة اطّلع عليه رؤساء تحرير ومديرو نشرات أخبار ومسؤولو صفحات تم اختيارهم من قبل مديري المحطات والوسائل الإعلامية المشاركة. سُقت تجربة لبنان للدلالة على أن الظروف قد تدفع لوجود إطار حكومي داعم لا متدخّل، لكن 34 جسمًا بين صحيفة وإذاعة وتلفزيون وتشكيل نقابي قامت بالتوقيع، ومن بينها الإعلام الرسمي، وهو ما تظهره وثائق نشرتها الأطراف المشاركة وبينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الإعلام اللبنانية.

ما يفيد اليوم، هو الإجابة عن سؤال: ماذا بعد إطلاق المدونة في سوريا؟ في ظل فوضى نشر وإعلام مضلل وخطاب كراهية، يهدد حق الناس في المعرفة بل ويتسبب في تحريض وانقسامات مجتمعية.

تُركت مدونة السلوك للقطاع الإعلامي في سوريا مفتوحة أمام التطوير والتعديل، حسب الحاجة، كما لم يجرِ البت في طبيعة الجهة أو الجسم الذي سيراقب تطبيقها، وينظر في آليات المساءلة والمتابعة لتحقيق الهدف المرجو من المدونة.

لننظر أولًا إلى الاحتياجات الداعمة لعمل المدونة، إذ يتطلب الأمر عددًا من الجوانب أهمها:

- إدخال مفاهيم المدونة في سياسات وأدلة التحرير لوسائل الإعلام الراغبة بالتوقيع عليها.
- تنظيم دليل شارح لمضامين المدونة وطرق التطبيق.
- إجراء تدريبات واسعة للوسط الصحفي حول المعايير الأخلاقية والمهنية الواردة في المدونة.
- إنشاء آلية للمتابعة والمراقبة والتقييم وإصدار التقارير الدورية.

وفيما يتعلق بآلية المتابعة والمراقبة، يمكن طرح عدد من السيناريوهات المحتملة بينها:

- تنظيم ذاتي خالص، عبر دعوة أصحاب المصلحة لتشكيل هيئة أو لجنة للمتابعة، تكون ممثلة لوسائل الإعلام، والمنظمات المهنية، وصانعي المحتوى.
- تنظيم مشترك بين الإعلام الرسمي والخاص، بحيث تتولى وزارة الإعلام تقديم الدعم اللوجستي أو التنظيمي، مع الحفاظ على استقلالية في قرار اللجنة أو الهيئة.
- تكليف إحدى منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالقطاع، مع وجود منظمات اكتسبت خبرة خلال السنوات الماضية، مثل "هيئة ميثاق شرف للإعلاميين السوريين"، وهي شبكة سورية تضم حاليًا 24 مؤسسة إعلامية، تهدف إلى تعزيز البعد الأخلاقي والمهني عند كوادر المؤسسات الأعضاء، وتضم لجنة شكاوى متخصصة، تنظر في المخالفات على أكثر من مرحلة.
- تشكيل هيئة على غرار ""Office of Communications، المعروفة اختصارًا بـ"Ofcom"، والتي أنشئت عام 2003 وفق تشريع قانون "Communications Act 2003" عن البرلمان البريطاني. وتم دمج خمس هيئات تنظيمية في كيان واحد، وصدرت عنها "مدونة البث" (Broadcasting Code) الملزمة قانونيًا لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة، علمًا أن "Ofcom" هيئة مستقلة قانونيًا عن الحكومة، لكنها مسؤولة أمام البرلمان، وتمويلها يأتي من رسوم الترخيص التي تدفعها شركات البث والاتصالات، لا من ميزانية وزارة مباشرة، بحيث لا يكون الاستقلال بمعنى الانفصال عن الدولة، بل بمعنى تنظيم العلاقة معها.

المقارنة بالمثال البريطاني تستدعي النظر باختلاف السياق القانوني والسياسي بين بريطانيا وسوريا، ما يجعل تطبيقها صعبًا في المدى القريب.

من الأجدى اليوم التفكير في آليات التطبيق إذا تبين أنه لا مشكلة في مضمون مدونة السلوك التي رعت إطلاقها وزارة الإعلام، ولا بأس في الجدال الذي يعبر عن حيوية القطاع الإعلامي في سوريا، بل هو مطلوب، ويشير في عمقه إلى تحول بارز في الحريات الصحفية وفق ما يقوله الصحفيون أنفسهم، لكنه بحاجة إلى تعزيز وتثبيت، عبر الإسهام الإيجابي، وأخذ المبادرة، مع عدم نسيان الوظيفة الأساسية للإعلام، وهي مصلحة الجمهور لا تشتيته، واعتباره شريكًا في التنمية لا عامل ضعف، ومساحة لتوسيع الهوامش السياسية والمشاركة لا التضييق، وفاعلًا أساسيًا في السلم المجتمعي لا أداة تحريض أو تضليل.

بعد صدور المدونة، يحتاج القطاع الإعلامي إلى رؤية واضحة ومتكاملة، تضمن مصالحة، وتضبط مساره دون تقييد، وهو ما يتطلب مشاركة ومساهمة الجميع دون استثناء، وبإيجابية.

ليس من الصعب تدبيج البيانات، لكن الأهم الجسارة والاستعداد لتولي الدور، وتحويل ما هو حاصل إلى فرصة.

سوريا اليوم تحتاج إلى تضافر الجهود، ومن فاتته المشاركة أمس، يمكنه أن يتلمس مكانه على الطاولة، دون مبالغة في الدوران داخل حلقة مفرغة بينما تمضي الأمور إلى الأمام. وتحقيق ذلك لا يكون بالجلبة على من احتفل، بل بأخذ المبادرة ومنع أي تغوّل أو تعدٍّ لجهة تنفيذية، بل البناء على ما أُنجز.. وللحديث بقية.

سوريا.. الذاكرة المثقوبة!

غزوان قرنفل

كثيرًا ما نسمع العبارة الجاهزة التي تقول إن السوريين شعب جبار وقادر على تجاوز المحن، ويبدأ من تحت الركام كما لو أن شيئًا لم يكن، وربما يكون ذلك صحيحًا إلى حد ما في بعض جوانبه، لكن هذه العبارة تقال بإعجاب وتباهٍ باعتبارها شهادة قوة وصلابة، لكن ماذا لو أن هذه القدرة لم تكن فضيلة خالصة؟ وماذا لو كانت في أحد وجوهها تعبّر عن خلل عميق، وأن ما نسميه "قوة" ليس سوى قابلية مقلقة للنسيان؟

ليست المشكلة في أن الناس يريدون الحياة، فالرغبة في النجاة غريزة مشروعة، لكن الفارق كبير بين أن تتجاوز الألم بعد الاعتراف به، وبين أن تدفنه حيًا في الذاكرة، الفارق كبير بين أن تبني مستقبلًا بعد مراجعة الماضي ونقده ومحاسبته، وبين أن تقفز فوقه كأنه لم يكن وتعاود العيش بنفس الشروط والأفكار دون أي مراجعة، رغم أنك كنت قد أعلنت ثورتك عليها كما يفترض!

المصيبة الكبرى عندما يتحول النسيان إلى آلية ونمط سلوك جماعي، يصبح المجتمع شعبًا بلا ذاكرة، فهل يعقل أن يتحول معظم أولئك "الثوريون" بطرفة عين إلى مجرد أتباع لسلطة لا تختلف في آليات عملها وإدارتها للدولة عما ثاروا عليه، بل وفي بعض المناحي أسوأ منه؟ وهل من المنطقي ذلك الخرس غير المفهوم من معظم منظمات "المجتمع المدني" عن كل ما يرونه من انتهاك وتجاوز على القانون والأحكام الدستورية التي ألزمت السلطة نفسها بها؟ أين المواقف الحقوقية من تلك التجاوزات، وأين المواقف من تلك التعيينات الزبائنية والتعاقدات التي تخالف كل قانون، وأين الذاكرة الحقوقية من مجمل الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها معظم قادة السلطة الحالية قبل وصولها إلى السلطة وبعده؟

على امتداد السنوات الماضية، عرفت سوريا مجازر موثقة، وقتلًا جماعيًا، واعتقالًا تعسفيًا وإخفاء قسريًا واسع النطاق لم تكن القيادات الحالية بريئة من بعضه، ومع ذلك، ما إن تبدلت موازين القوى حتى ارتفعت أصوات تدعو إلى "طي الصفحة" و"التركيز على المستقبل"، وكأن الماضي عبء أخلاقي يجب التخلص منه، لا شرط لازم لفهم ما جرى وكيف يجب معالجة هذا الإرث من الألم.

المصالحة والصفح المجانيان ليسا أخطر ما في الأمر فحسب، بل إعادة إدماج القتلة والمجرمين ممن ارتكبوا الفظاعات ودون أي مساءلة ضمن بنية الدولة، فنحن هنا لا نطوي الصفحة، بل نمزقها، والمجتمعات التي تمزق صفحاتها لا تستطيع كتابة تاريخ جديد، بل تعيد اجترار النسخ القديمة منه.

تاريخ الاستبداد في سوريا لم يكن حدثًا عابرًا بل بنية متكاملة من الأجهزة الأمنية والقوانين الاستثنائية وثقافة الخوف وشبكات المصالح والزبائنية، والأخطر أفكار وبنية ثقافية مغيّرة لا تزال أسيرة ماضٍ يتوهم عشاقه أنه "مجيد". كل هذه البنى لا تسقط تلقائيًا مع أي تحول سياسي أو عسكري، لأنها ليست مجرد أشخاص في مواقع السلطة، بل منظومة تفكير وسلوك وعلاقات، وإذا لم يجر المجتمع قطيعة واضحة معها فإنه سيعيد إنتاجها بقوالب ووجوه مختلفة.

وحين نقول إن ذاكرة السوريين مثقوبة، فنحن لا نجلد الضحايا، بل نحاول فهم آلية دفاع جماعية تشكلت عبر عقود في ظل قمع مديد تعلّم الناس خلالها أن النجاة تتطلب الصمت، وأن الصمت يتطلب النسيان، أو على الأقل التظاهر به، حتى صار النسيان كأنه مهارة مجتمعية دون إدراك أن المهارات التي تنقذ الأفراد في زمن الخوف قد تتحول إلى عائق قاتل في زمن التحولات الكبرى.

إن الاستعداد لبدء حياة جديدة دون تصفية فاتورة الماضي يثير سؤالًا أخلاقيًا حول معنى العدالة وجدواها إن لم تكن وسيلة للإنصاف وتكريس الكرامة الإنسانية المحمية بالقانون كقيمة عليا في المجتمع، فالقوة الحقيقية ليست في إعادة التكيف مع الاستبداد، بل في رفض شروطه وتفكيك كل أدواته بدءًا من ثقافة تمجيد "الزعيم" والتطبيل له، مرورًا بتراث فقهي ومفاهيم مجتمعية لا تقيم وزنًا لكرامة وحرية الإنسان بل وتشجع على انتهاكهما، وليس انتهاء بكل القوانين والأفكار والأدوات والمؤسسات التي صنعت الاستبداد أو لم تقاومه، ومن دون هذه القطيعة سيظل الاستبداد حاضرًا كإمكانية كامنة جاهزة للعودة عند أول أزمة، والمجتمع الذي لا يتعلم من تجاربه وآلامه محكوم عليه بتكرارها كما هو واقع الحال الآن.

نحن لا نحتاج إلى سردية "الشعب الجبار" بل إلى سردية المجتمع الذي يعرف أن النسيان ليس فضيلة، وأن المصالحة بلا حقيقة ولا مساءلة ليست سلامًا بل عنف مؤجل، وأن الاستقرار بلا عدالة ليس سوى هدنة مؤقتة، وأن تدوين الفضاء العام ترغيبًا أو ترهيبًا لا يصنع مجتمعًا فاضلًا بل منافقًا.

قد يبدو النسيان طريقًا أسرع إلى الطمأنينة، لكنه طريق دائري يوصلنا دائمًا إلى نفس نقطة الانطلاق، أما الذاكرة رغم ألمها فهي الطريق الوحيد إلى مستقبل مختلف حقًا، ليس لأن التذكر يغيّر الماضي، بل لأنه يمنع الماضي من ابتلاع المستقبل، فالفرق بين الشعب الذي ينسى وذاك الذي يتذكر هو تمامًا الفرق بين مجتمع يكرر مأساته وآخر يتعلم منها، لذلك فإن نقطة البدء تكمن في رتق الذاكرة وليس دفن مخزونها، وفي نقد التجربة ومراجعة الأفكار وليس مواراتها تحت السجادة ثم الزعم أن البيت نظيف!

الاحتجاجات.. الوسيلة الأخيرة للمعلم

التعليم في سوريا..

قطاع يعاني بغياب استراتيجية للدولة

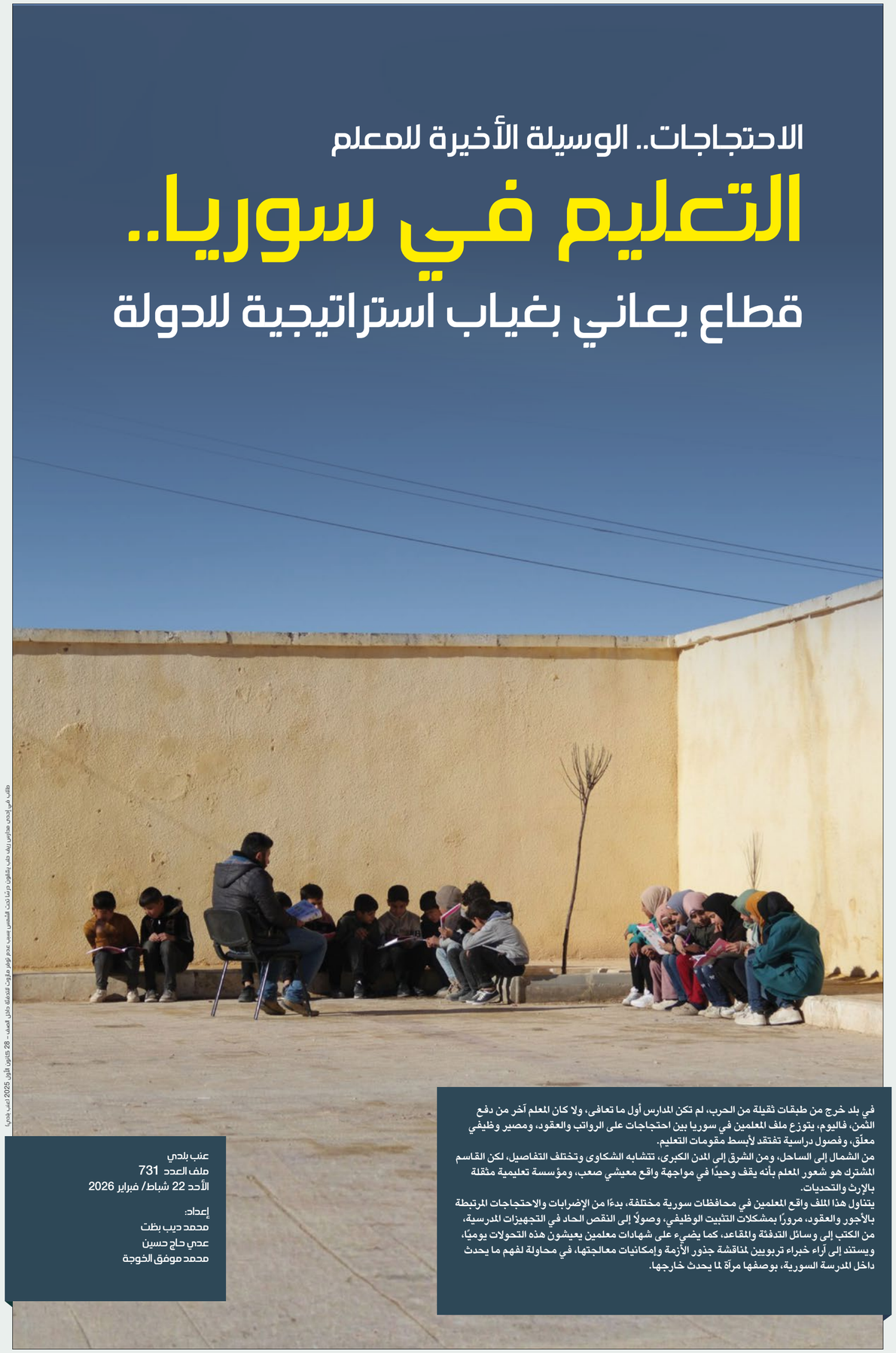

طالب في أحد صالونات ريف حلب يتطوع مراعاة لحال أقرانه الذين سبب عدم توفر مقاعد لتحقيق حلمهم - 28 كانون الأول 2025 (عنب بلدي)

في بلد خرج من طبقات ثقيلة من الحرب، لم تكن المدارس أول ما تعافى، ولا كان المعلم آخر من دفع الثمن، فاليوم، يتوزع ملف المعلمين في سوريا بين احتجاجات على الرواتب والعقود، ومصير وظيفي معلّق، وفصول دراسية تفتقد لأبسط مقومات التعليم.

من الشمال إلى الساحل، ومن الشرق إلى المدن الكبرى، تتشابه الشكاوى وتختلف التفاصيل، لكن القاسم المشترك هو شعور المعلم بأنه يقف وحيدًا في مواجهة واقع معيشي صعب، ومؤسسة تعليمية مثقلة بالإرث والتحديات.

يتناول هذا الملف واقع المعلمين في محافظات سورية مختلفة، بدءًا من الإضرابات والاحتجاجات المرتبطة بالأجور والعقود، مرورًا بمشكلات التثبيت الوظيفي، وصولًا إلى النقص الحاد في التجهيزات المدرسية، من الكتب إلى وسائل التدفئة والمقاعد، كما يضيء على شهادات معلمين يعيشون هذه التحولات يوميًا، ويستند إلى آراء خبراء تربويين لمناقشة جذور الأزمة وإمكانيات معالجتها، في محاولة لفهم ما يحدث داخل المدرسة السورية، بوصفها مرآة لما يحدث خارجها.

عنب بلدي
ملف العدد 731
الأحد 22 شباط/ فبراير 2026

إعداد:
محمد ديب بظت
عدي حاج حسين
محمد موفق الخوجة

إضراب الشمال يتصدر المشهد

يتصدر إضراب المعلمين في الشمال السوري مشهد الاحتجاجات التعليمية، بوصفه التعبير الأوضح عن أزمة تتجاوز مسألة الرواتب إلى طبيعة العلاقة بين المعلم والمؤسسة التربوية. ومع دخول الإضراب أسبوعه الرابع، يتمسك معلمون بخيار تعليق الدوام بعدما وصفوه باستنفاد وسائل المطالبة التقليدية، مطالبين بسلم أجور عادل يضمن حدًا أدنى من الاستقرار المعيشي، ومسارًا واضحًا للتثبيت الوظيفي.

ويقول معلمون إن مطالبهم لا تقتصر على تحسين الدخل، بل تشمل إنهاء حالة "الهشاشة الوظيفية" وغياب الضمانات المهنية، مؤكدين أن استقرار المعلم يشكل أساسًا لاستقرار العملية التعليمية.

وبينما انعكس الإضراب مباشرة على المدارس، يجد المسؤولون أنفسهم أمام تحدي الموازنة بين استمرارية التعليم والاستجابة لمطالب شريحة واسعة من الكوادر التربوية، في ظل دعم شريحة من الأهالي لهذه المطالب.

في سياق موازٍ، تشهد محافظتا طرطوس واللاذقية احتجاجات دورية منذ مطلع شباط الحالي، نفذها معلمون متعاقدون رفضًا لقرارات إعادة فرزهم إلى محافظاتهم الأصلية، بعد أن كانوا قد نُقلوا سابقًا بقرارات وزارية استندت إلى احتياج فعلي.

المشاركة في الإضراب تجاوزت 90% في مدينة الباب وريفها.

وأضاف، في حديث إلى عنب بلدي، أن عدد المدارس المشاركة بلغ 1713 مدرسة في حلب وإدلب، سواء بشكل كامل أو جزئي، مشيرًا إلى أن الراتب الذي يقارب 90 دولارًا لا يكفي في ظل الظروف الحالية.

وأوضح أن المعلمين انتظروا طويلًا دون صدور قرار رسمي واضح لتحسين الرواتب، رغم الوعود المتكررة، لافتًا إلى وجود تفاوت في الرواتب بين المناطق دون توضيح الأسباب.

وأشار الموسى إلى ضعف التواصل مع مديريات التربية، موضحًا أن المعلمين دعوا مديرَ تربية حلب إلى اجتماع في مدينة الباب، لكنه لم يحضر واكتفى بإرسال وفد، ما دفع المعلمين إلى الانسحاب.

وأضاف أن المعلمين يرغبون بالعودة إلى مدارسهم، لكنهم اضطروا إلى الإضراب في ظل غياب الاستجابة، لافتًا إلى مشكلات أخرى، منها نقص الكتب والكوادر، وعدم استكمال ملفات تثبيت المعلمين وإعادة المفصولين.

بدوره، قال المعلم فؤاد اليوسف، من إدلب، إن مشاركته في الإضراب لا ترتبط بالراتب فقط، بل بجملة من الملفات التي تمس استقرار المعلم وكرامته المهنية.

وأضاف، في حديث إلى عنب بلدي، أن الراتب الحالي لا يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية، مؤكدًا أن المعلمين يطالبون بسلم أجور واضح يمنحهم استقرارًا وظيفيًا.

وأشار أن الإضراب "لم يكن خيارًا مفضلًا"، لكنه جاء بعد استنفاد وسائل أخرى، مشيرًا إلى أن وعودًا سابقة لم تُنفذ، ما عزز فقدان الثقة بأي تعهدات غير مقرونة بإجراءات عملية.

ولفت إلى أن الإضراب أثر على العملية التعليمية، لكنه أكد أن الأهالي أبدوا دعمًا لمطالب المعلمين، مطالبين الجهات المعنية بالاستجابة لها حفاظًا على استقرار التعليم.

عدد المدارس المشاركة بالإضراب بلغ 1713 مدرسة في حلب وإدلب، سواء بشكل كامل أو جزئي.

المصدر: إحصائية للمعلمين ضمن غرف ومجموعات خاصة للمعلمين على مواقع التواصل.

اجتماعات لاحقة أعقبتها احتجاجات، إلا أن النتائج اقتصرت على الوعود دون تنفيذ فعلي، معتبرًا أن غياب الالتزام أسهم في تصاعد الاحتقان.

وأكد أن قرار الاستمرار في الإضراب يعود للمعلمين أنفسهم، لافتًا إلى أن الإضراب لا يتعلق بالرواتب فقط، بل يشمل تثبيت المعلمين وإعادة المفصولين وتوفير مستلزمات التعليم، مشيرًا إلى أن أبرز ما يفتقده المعلمون هو "الشفافية" في التعامل معهم.

مشاركة واسعة

من جانبه، قال خالد الموسى، عضو فرع "نقابة المعلمين الأحرار" ومدير مدرسة "قنطرة" الإعدادية، إن نسبة المشاركة في الإضراب تجاوزت 90% في مدينة الباب وريفها.

وأضاف، في حديث إلى عنب بلدي، أن عدد المدارس المشاركة بلغ 1713 مدرسة في حلب وإدلب، سواء بشكل كامل أو جزئي، مشيرًا إلى أن الراتب الذي يقارب 90 دولارًا لا يكفي في ظل الظروف الحالية.

وأوضح أن المعلمين انتظروا طويلًا دون صدور قرار رسمي واضح لتحسين الرواتب، رغم الوعود المتكررة، لافتًا إلى وجود تفاوت في الرواتب بين المناطق دون توضيح الأسباب.

وأشار الموسى إلى ضعف التواصل مع مديريات التربية، موضحًا أن المعلمين دعوا مدير تربية حلب إلى اجتماع في مدينة الباب، لكنه لم يحضر واكتفى بإرسال وفد، ما دفع المعلمين إلى الانسحاب.

وأضاف أن المعلمين يرغبون بالعودة إلى مدارسهم، لكنهم اضطروا إلى الإضراب في ظل غياب الاستجابة، لافتًا إلى مشكلات أخرى، منها نقص الكتب والكوادر، وعدم استكمال ملفات تثبيت المعلمين وإعادة المفصولين.

بدوره، قال المعلم فؤاد اليوسف، من إدلب، إن مشاركته في الإضراب لا ترتبط بالراتب فقط، بل بجملة من الملفات التي تمس استقرار المعلم وكرامته المهنية.

وأضاف، في حديث إلى عنب بلدي، أن الراتب الحالي لا يكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية، مؤكدًا أن المعلمين يطالبون بسلم أجور واضح يمنحهم استقرارًا وظيفيًا.

وأشار أن الإضراب "لم يكن خيارًا مفضلًا"، لكنه جاء بعد استنفاد وسائل أخرى، مشيرًا إلى أن وعودًا سابقة لم تُنفذ، ما عزز فقدان الثقة بأي تعهدات غير مقرونة بإجراءات عملية.

ولفت إلى أن الإضراب أثر على العملية التعليمية، لكنه أكد أن الأهالي أبدوا دعمًا لمطالب المعلمين، مطالبين الجهات المعنية بالاستجابة لها حفاظًا على استقرار التعليم.

الملاك العددي.. معضلة معلمي الساحل

في سياق تصاعد الاحتجاجات المرتبطة بملفات المعلمين، شهدت مدينة طرطوس منذ 1 من شباط الحالي اعتصامات متكررة نفذها معلمون متعاقدون أمام مديرية التربية، احتجاجًا على قرارات صادرة عن وزارة التربية والتعليم السورية، وصفوها بـ"الظالمة"، معتبرين أنها تهدد استقرارهم الوظيفي وتضعهم أمام مصير إداري ومهني غير واضح، بعد سنوات من العمل ضمن عقود يفترض أن تفضي إلى تثبيتهم، وهو ما فتح الباب أمام أزمة أوسع تتعلق بواقع المتعاقدين في الساحل السوري وتعقيدات أوضاعهم القانونية والإدارية.

وفق شهادات حصلت عليها عنب بلدي من معلمين متعاقدين في الساحل السوري، فإن ملفهم يعود إلى مسابقة أعلنت عام 2021 خلال تولي عماد العزب وزارة التربية، واستكملت إجراءاتها في عهد الوزير الذي خلفه دارم طباع، حيث جرى تعيين معلمين مجازين جامعيين بموجب مسابقات نظامية خضعت لاختبارات كتابية وشفهية، وأُبرمت معهم عقود سنوية مع وعود بتثبيتهم حكمًا بعد إتمام خمس سنوات من الخدمة الفعلية.

وبحسب الشهادات، لم يتقدم هؤلاء المعلمون أساسًا إلى شواغر في محافظتي اللاذقية وطرطوس، رغم أنهم من أبنائها، بسبب ما يعرف بـ"الملاك العددي"، إذ لم تكن المحافظتان تتضمنان شواغر عددية كافية تسمح بالتعيين المباشر، على الرغم من وجود شواغر وحاجة فعلية لاختصاصاتهم، في المقابل، أُعلن عن شواغر إضافية لمصلحة محافظات أخرى، فتقدم المعلمون إليها، وعُيّنوا فيها رسميًا، وباشروا عملهم وفق تلك الشواغر.

ومع استمرار النقص في الكوادر التعليمية بالساحل، أصدرت وزارة التربية لاحقًا قرارات وزارية بما يعرف بـ"تحديد مركز العمل"، الذي يسمح بموجبه بنقل المعلم من المحافظة المعيّن على ملاكها العددي إلى محافظة أخرى تعاني نقصًا فعليًا، مع بقائه إداريًا وماليًا على ملاك المحافظة الأصلية.

وبموجب هذه القرارات، حُدد مركز عمل عدد من المعلمين في مدارس الساحل، إذ باشروا العمل فعليًا هناك، بينما استمرت رواتبهم تُصرف من المحافظات المعيّنين عليها، وسط وعود متكررة بتوسيع الملاك العددي لمحافظتي اللاذقية وطرطوس وتسوية أوضاعهم ونقلهم نقلًا نهائيًا.

بعد سقوط النظام السابق، قال وزير التربية في حكومة تصريف الأعمال، نذير القادري، إنه "لا يوجد في القانون ما يعرف بتحديد مركز العمل"، ليصار لاحقًا إلى إصدار قرارات نقل جماعية نظامية لهؤلاء المعلمين إلى محافظتي اللاذقية وطرطوس، أي إلى المحافظات التي كانوا يعملون فيها فعليًا بموجب تحديد مركز العمل، بدلًا من المحافظات التي تعاقدوا معها أساسًا.

وبحسب المعلمين، جاءت قرارات النقل الصادرة عن الوزير القادري بموجب مراسلات خطية بين وزارة التربية ومديرياتها في المحافظات، تقضي باستغناء المديرية المتعاقدين لمصلحتها وحاجة فعلية من المديرية المنقولين إليها، وهذا يخالف ما وصفوه بـ"ادعاءات" بعض المديريات بوجود فائض أو أن هذه المديريات تخالف ما أقرت به سابقًا بموجب مراسلات عن وجود حاجة فعلية.

ورغم أن هذه القرارات ثبّتت وجودهم المكاني في مدارس الساحل من الناحية الإدارية، فإن أوضاعهم الوظيفية بقيت على حالها دون تغيير، إذ استمروا كمعلمين متعاقدين بعقود سنوية.

وخلال العام الذي تلا هذه القرارات، استمر تجديد عقود المعلمين لفترات قصيرة ومتقطعة، وسط حديث متكرر عن نية الوزارة توسيع الملاك العددي وتثبيتهم في أماكن عملهم الحالية، إلا أن المعلمين قالوا إن وتيرة التجديد تقلصت تدريجيًا في عهد الوزير الحالي محمد تركو، إذ جرى تجديد العقود لفترات شهرين أو ثلاثة أشهر، قبل أن يمدد آخر عقد لمدة شهر واحد فقط.

ومع انتهاء آخر فترة تجديد، أُبلغ المعلمون بأن استمرار التعاقد مشروط بعودتهم إلى المحافظات التي تعاقدوا معها أساسًا، وهو ما أثار اعتراضات واسعة بينهم، نظرًا لما يترتب على ذلك من أعباء اقتصادية ومعيشية، خاصة بعد سنوات من الاستقرار والعمل في محافظتي اللاذقية وطرطوس، وبانتظار تنفيذ الوعود السابقة بتثبيتهم ضمن ملاكهما العددي.

معلمو دير الزور.. مصير غير واضح

في شرقي سوريا، يواجه معلمون بريف دير الزور تحديات مختلفة، إذ يطالبون بتثبيتهم وصرف مستحقاتهم المالية، وسط غموض بشأن وضعهم الإداري بعد انتقال السيطرة إلى الحكومة السورية.

وبحسب شهادات حصلت عليها عنب بلدي، فإن بعض هؤلاء المعلمين عملوا في التعليم قبل عام 2011، ثم عادوا إلى التدريس خلال سنوات الحرب في مدارس "الإدارة الذاتية"، وهم اليوم يطالبون بالاعتراف بخدمتهم وضمهم رسميًا إلى وزارة التربية.

وقال مصدر في مديرية التربية بدير الزور، فضل عدم نشر اسمه، إنه يجري العمل على دراسة سجلات المعلمين الذين كانوا يعملون ضمن الهيئة التربوية في مناطق سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، تمهيدًا لتسجيلهم وصرف رواتبهم، مع وجود توجه لتثبيتهم ضمن الهيكل التعليمي الرسمي.

> يجري العمل على دراسة سجلات المعلمين الذين كانوا يعملون ضمن الهيئة التربوية في مناطق سيطرة "قسد"، تمهيدًا لتسجيلهم وصرف رواتبهم، مع وجود توجه لتثبيتهم ضمن الهيكل التعليمي الرسمي.
>
> مصدر من مديرية التربية بدير الزور لعنب بلدي

من جهته، قال المعلم عمر العلي، من ريف دير الزور، إن المعلمين الذين عملوا خلال السنوات الماضية كانوا يؤدون رسالتهم التعليمية بعيدًا عن أي اعتبارات سياسية، مؤكدًا أنهم يطالبون اليوم بحقوقهم كمعلمين.

وأضاف لعنب بلدي أن اجتماعات عُقدت مؤخرًا مع مسؤولين في المحافظة ومديرية التربية، وتضمنت وعودًا بصرف الرواتب، لكنها لم تتطرق بوضوح إلى مسألة التثبيت، ما يترك حالة من عدم اليقين بشأن مستقبلهم.

أزمة متعددة المسارات

تعكس هذه الملفات، في الشمال والساحل وشرقي سوريا، أزمة أوسع في قطاع التعليم، تتقاطع فيها المطالب المعيشية مع قضايا الاستقرار الوظيفي وإعادة تنظيم الكوادر التعليمية بعد سنوات من الانقسام.

وفي ظل استمرار الإضرابات والاحتجاجات، ينتظر المعلمون خطوات رسمية واضحة تنهي حالة الغموض، وتضمن استقرارهم المهني، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا لاستعادة استقرار العملية التعليمية.

احتجاج لمعلمين في مجمع الباب التربوي بريف حلب الشمالي – 21 شباط 2026 (عنب بلدي)

أصدرت نقابة المعلمين في سوريا، في 3 من شباط الحالي، بيانًا أعلنت فيه تبنيها مطالب المعلمين، ووصفتها بالمحقة، ولا سيما ما يتعلق بتحسين الأوضاع المعيشية والتربوية والاجتماعية للمعلم.

وأكدت النقابة في بيانها أنها صرحت في أكثر من مناسبة بتبني مطالب المعلمين ودعمها، مشيرة إلى أنها تواصل العمل مع المعلمين لتحقيق هذه المطالب.

مدارس في مدينة حلب تستلم مادة المازوت – 30 كانون الأول 2025 (مديرية التربية في حلب)

المدارس في سوريا.. نقص في كل شيء

في صفوف باردة وكتب لا تكفي إلا لجزء من الطلاب، يحاول المعلمون سد الثغرات بجهود فردية، ومع تراجع الدعم الحكومي، يجد الأهالي أنفسهم أمام عبء إضافي لتأمين الحد الأدنى من مستلزمات العملية التعليمية، في مشهد يعكس اتساع الفجوة بين الاحتياجات والإمكانات.

المازوت من جيوب الأهالي

معلم يطوف على سكان القرية، يبحث عن تبرعات لجمع ثمن المحروقات لتدفئة الصفوف، مشهد بات مألوفًا في عدة مناطق سورية، لا سيما في ريف حلب، حيث رصدت عنب بلدي أحد كوادر مدرسة قرية آق برهان في الريف الشمالي، وهو يتسلم 20 ليرة تركية، أي أقل من نصف دولار، كتبرع من أحد سكان القرية، إلا أن هذا التبرع لا يكفي لتعبئة ليتر واحد، حيث يبلغ ثمنه نحو 0.8 دولار أمريكي.

في مشهد مشابه، رصدت عنب بلدي تحلّق مجموعة من الطلاب حول معلمهم لأخذ الدروس تحت أشعة الشمس، هربًا من برد الصفوف، في إحدى مدارس ريف حلب الشمالي، تحفظت على نشر اسمها، باعتبار أن دخول الكوادر الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني ممنوع إلى المجمعات التعليمية، بتعليمات من مديرية التربية.

مدير مدرسة بلدة الباروزة في ريف حلب الشمالي، محمد فخري، أكد وجود نقص حاد في وسائل التدفئة، ما يضطرهم لجمع التبرعات من الأهالي والطلاب، حيث حصلوا على برميل واحد (220 ليترًا) يستفيد منه 700 طالب موزعين على 30 شعبة صفية، يستخدمونه في الساعة الأولى.

وأشار فخري إلى أن مادة المازوت التي يستخدمها للمدفأة الموجودة في غرفة الإدارة يشتريها من ماله الخاص، ولم يقتطعها من التبرعات.

وذكر مدير المدرسة، في حديث إلى عنب بلدي، أن بعض الأهالي امتنعوا عن إرسال أبنائهم خلال ذروة البرد، خصوصًا طلاب المراحل الأولى.

وأدى هذا النقص إلى تراجع في العملية التعليمية، وفق المدير، إذ أدى إلى تأخر الطلاب والمعلمين في الفترة الصباحية، خاصة الذين يستقلون الدراجات النارية (وسيلة التنقل الأكثر انتشارًا في الأرياف).

ولم يقتصر النقص على ريف حلب، بل هو حالة عامة في معظم المدارس السورية، حيث أكدت المعلمة ميس، وهي مدرّسة في مدينة مصياف، بريف حماة، وجود نقص بمواد التدفئة، إذ وزعت مديرية التربية 100 ليتر من المازوت على المدارس، في آخر الفصل الأول من العام الدراسي الحالي.

من جانبها، أعلنت محافظة حلب، بدعم من مديرية التربية، توزيع مليون ليتر من مادة المازوت على المدارس في المحافظة (بالمدينة والريف).

إداريون في مدارس بمحافظة حلب، أكدوا أيضًا توزيع مادة المازوت على المدارس، إلا أن الإداري في مدرسة "آق برهان"، محمد عيد الجاسم، أشار إلى أن الكمية الموزعة لم تكن كافية، فضلًا عن أن المدارس تسلمتها في آخر الفصل الدراسي الأول، أي بعد انقضاء ذروة البرد.

وبلغ نصاب الشعبة الصفية الواحدة 40 ليترًا، إذ لفت الجاسم إلى أن إدارة المدرسة خصصت لكل شعبة ليترًا واحدًا يوميًا حتى يكفيها إلى آخر فصل الشتاء.

الكهرباء غير مدعومة في الشمال

لم تدعم مديرية التربية فواتير الكهرباء، وفق ما أكده إداريون وعاملون في مدارس ريف حلب الشمالي، أو ما كانت تسمى سابقًا بمدارس المجالس، والتي كانت تحت إدارة "الحكومة السورية المؤقتة" (منحلة حاليًا).

وتعتمد المنطقة على شركات كهرباء خاصة سورية- تركية، تستجر الطاقة من تركيا مثل "AK ENERGY"، وتكون الفواتير مسبقة الدفع، عبر شراء باقات من الشركة.

الجاسم ذكر أن المجالس كانت تدفع فواتير الكهرباء، عبر شحن 100 كيلو شهريًا لكل مدرسة، إلا أن الحكومة الحالية، التي تسلمت إدارة المنطقة بعد سقوط النظام، لم تدعم المدارس عبر دفع فواتير الكهرباء.

وكما هو الحال في تأمين مادة المازوت، تلجأ الكوادر التعليمية في ريف حلب الشمالي إلى شحن الكهرباء في المدارس عبر التبرعات، بحسب ما أشار إليه مدير مدرسة "الباروزة".

غير أن مدرسة "آق برهان" حُرمت في كانون الثاني الماضي من الطاقة بسبب عدم قدرتها على تأمين ثمن شحن الباقة.

مدارس خالية من وسائل الإيضاح

إلى جانب المواد الأساسية، كالتدفئة والكهرباء، تفتقر معظم المدارس في سوريا إلى الوسائل التعليمية وأدوات الإيضاح، في حين أن بعض المدارس تخلو من هذه الأدوات أيضًا، وتقتصر على اللوح والقلم والمقاعد فقط.

الإداري في مدرسة "آق برهان" التي تضم نحو 300 طالب من المرحلتين، الابتدائية والإعدادية، أوضح أن مدرسته تخلو من كل الوسائل التعليمية، حيث لا يوجد فيها أي أجهزة حاسوب أو أجهزة إسقاط أو مختبرات أو غيرها.

وأمام هذا الفقد، يلجأ المعلمون إلى ابتكار وسائل إيضاح من قصاصات الورق أو الشجر أو الكرتون، وغيرها من الوسائل البدائية.

الكتب لربح الطلاب

طالبت زينب، وهي مدرّسة للصف السادس بإحدى مدارس دمشق، من قسم من طلابها شراء نسخ من المنهاج بعد أن فقدت الأمل بوصول النسخ المتبقية من مديرية التربية، إذ إن الأخيرة لم ترسل نسخًا كافية لجميع الطلاب.

مدير مدرسة "الباروزة"، فخري، أوضح أن التربية أرسلت 20 نسخة من منهاج الصف الأول، في حين أن المدرسة تحتوي على أكثر من 100 طالب.

وأضاف أن ذوي الطلاب المهتمين اشتروا نسخًا على حسابهم الشخصي، في حين بقي بعض الطلاب دون كتب مدرسية.

محمد عيد الجاسم، أكد أيضًا أن نسبة الكتب التي وزعوها لا تتجاوز 20% من نسبة الطلاب الموجودين، مشيرًا إلى أن بعض الصفوف لم تتلقَّ كتبًا لطلابها.

ووزعت إدارة مدرسة "آق برهان" نسخة واحدة للمدرّس في بعض الصفوف الدراسية.

وفيما يخص طلاب المراحل الأساسية (التاسع والبكالوريا) اشترى الطلاب نسخًا من المنهاج على حسابهم الشخصي، حيث يبلغ سعر النسخة 15 دولارًا، وفق الجاسم.

نقص في الكوادر

أشار الجاسم إلى نقص في الكوادر التعليمية أيضًا، وتسجيل ندرة في مدرّسي الاختصاصات، ومدرّسي الشهادات.

وعزا الجاسم هذا النقص إلى مغادرة بعض المعلمين من المهجرين الذين كانوا يقيمون في الريف الشمالي إلى مدنهم ومناطقهم بعد سقوط النظام.

وعلمت عنب بلدي من الكادر التعليمي في مدرسة "الباروزة"، أنها تعاني أيضًا من نقص في الكوادر التعليمية، إذ لا يضم كادرها سوى معلم واحد لمادة الرياضيات، لمدرسة تضم نحو 700 طالب.

بالمقابل، فإن مدارس المدن لا تعاني من هذا النقص الحاد، كما في ريف حلب الشمالي، غير أن المدرسة التي تعمل بها ميس في مدينة مصياف، لا تحوي على مدرّس لمادة العلوم، حيث تعتمد المدرسة على مدرّسي مادتي الرياضيات والمعلوماتية لتعويض هذا النقص.

من جانبها، أشارت المعلمة زينب، العاملة بإحدى مدارس مدينة دمشق، إلى أن الكوادر التعليمية في المدرسة كاملة، ولا تعاني من نقص.

أرسلت عنب بلدي استفسارات رسمية إلى المكتب الصحفي في وزارة التربية والتعليم السورية، عبر الرسائل الإلكترونية، للحصول على ردود حول ملفات إضراب معلمي الشمال، وأوضاع المتعاقدين في الساحل، ومصير المعلمين الذين عملوا في مناطق سيطرة "قسد"، إضافة إلى نقص التجهيزات المدرسية، إلا أن هذه الرسائل لم تتلقَّ أي إجابة.

لاحقًا، توجهت عنب بلدي إلى مقر الوزارة في دمشق، والتقت بالمكتب الصحفي، الذي برر عدم الرد بتلقيه "مئات الرسائل يوميًا"، ووعد بتقديم إجابات عن الأسئلة، لا سيما المتعلقة بمعلمي الساحل والمعلمين القادمين من مناطق "قسد"، إلى جانب ملف التجهيزات المدرسية، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أنه لن يجيب عن الأسئلة المرتبطة بإضراب معلمي الشمال.

ورغم هذا الوعد، لم تتلقَّ عنب بلدي أي رد رسمي من الوزارة حتى لحظة إعداد هذا الملف.

من إضراب وأزمة نقل ودمج إلى "خارطة طريق"

يعيش قطاع التعليم إحدى أخطر مراحله، خاصة في المناطق التي شهدت تغيرات إدارية كبرى، ففي الوقت الذي تتصدر فيه الملفات السياسية والعسكرية واجهة الأحداث في سوريا، في شمال حلب الشرقي وإدلب، يهدد إضراب المعلمين بإجهاض العام الدراسي بسبب ضعف الرواتب، وعلى امتداد الساحل في اللاذقية وطرطوس تعالت أصوات المتعاقدين الجدد احتجاجًا على قرارات نقل تعسفية، وفي الرقة ودير الزور، يخيّم شبح الإقصاء على آلاف المعلمين الذين كانوا يعملون تحت سيطرة "الإدارة الذاتية"، خوفًا من مستقبل غامض بعد دمج المؤسسات.

ثلاث أزمات تبدو متباعدة جغرافيًا، لكنها تجتمع في جوهرها على معاناة واحدة: غياب رؤية حكومية واضحة للتعامل مع الكوادر التعليمية في مرحلة انتقالية بالغة الحساسية.

إضراب شرق حلب وإدلب.. يهدد جيلًا كاملًا

تحولت المدارس من فضاء للتعلم إلى ساحة احتجاج في ريف حلب الشرقي وإدلب، فالمعلمون الذين صمدوا لسنوات في ظل حكومة "الإنقاذ" و"الحكومة المؤقتة"، وأداروا العملية التعليمية في ظروف صعبة، يضربون اليوم عن العمل للمطالبة بتسريع تثبيتهم وصرف مستحقات تلبق بجهودهم.

الدكتور مصعب شيب، باحث بشؤون التربية والتعليم العالي ومدير منصة تعليمية وأستاذ أكاديمي بجامعة "إدلب"، شرح لعنب بلدي الجذور العميقة لهذه الأزمة، مؤكدًا أن غياب الاستقرار التعليمي في هذه المناطق "يؤثر مباشرة وبشكل سلبي على جودة التعليم".

الإضرابات المتكررة وعدم الاستقرار الوظيفي يؤديان إلى "تقليص زمن التعلم الفعلي" و"تفاقم الفاقد التعليمي"، بحسب شيب، محذرًا من أن هذا الوضع قد "يحول التعليم من عملية بنائية هرمية إلى مجرد ظاهرة إسعافية تفتقر للمخرجات الحقيقية".

وأشار إلى أن استمرار هذا الواقع سيزيد من حجم الكارثة، مستشهدًا بتقارير "يونيسف" التي تؤكد وجود أكثر من مليوني طفل سوري بحاجة لترميم الفاقد التعليمي.

> لا يمكن لمدرّس أن يؤدي واجبه بفعالية وهو يضطر لقطع مسافات تتراوح بين 50 و100 كم يوميًا للوصول إلى مدرسته براتب لا يتجاوز 90 دولارًا في بعض الأحيان.
>
> د. مصعب شيب
> باحث بشؤون التربية والتعليم العالي

خبير الإدارة والحوكمة، ومدير "المعهد الأوروبي للمبادرات السياسية والتحليل الاستراتيجي"، باسم حتاحت، يرى في حديث إلى عنب بلدي، أن ما يحدث في الشمال هو نتاج طبيعي لغياب استراتيجية متكاملة للدولة في قطاع التعليم، فالمشكلة ليست في الأشخاص (الوزراء) بل في النظام المترهل واللوائح الإدارية القديمة التي تفشل في استيعاب مرحلة انتقالية معقدة.

لا يمكن فهم حجم الأزمة الحالية بمعزل عن التشخيص الدقيق للجذور، وهنا يتفق الخبيران على أن ما يحدث ليس مجرد عطل إداري مؤقت، بل هو خلل بنيوي في منظومة التعليم برمتها.

نقل المتعاقدين في الساحل.. تهديد لترك المهنة

تحوّل النقل الوظيفي إلى كابوس للمعلمين المتعاقدين الجدد في اللاذقية وطرطوس، قرارات نقل تعسفية تبعدهم عشرات الكيلومترات عن مساكنهم، تلتهم تكاليف المواصلات جزءًا كبيرًا من رواتبهم الهزيلة، وتجعل المعادلة مستحيلة: "إما المعاناة على الطريق وإما ترك المهنة".

وصف الدكتور مصعب شيب هذه القضية بأنها "إنسانية قبل أن تكون تربوية".

ولفت شيب الانتباه إلى وجود "خلل واضح في آليات توزيع المعلمين"، مستشهدًا بالاحتجاجات الأخيرة التي قام بها المعلمون في اللاذقية وطرطوس ضد هذه القرارات التعسفية.

وقال الدكتور باسم حتاحت، إن المشكلة أعمق من مجرد قرارات نقل فردية، فهي تتعلق بعشوائية الإدارة وغياب أطر إدارية حديثة تنظم شؤون المعلمين، مثل النقل والترسيم الوظيفي، وهو ما يفتح الباب للمحسوبية والفساد الإداري.

شبح الإقصاء يطارد معلمي "الإدارة الذاتية"

ينتظر آلاف المعلمين في الرقة ودير الزور مصيرهم بقلق، فمع توقيع اتفاق دمج مؤسسات "الإدارة الذاتية" في هيكلية الدولة السورية، وبعد سنوات من العمل تحت مظلة مختلفة، يخاف هؤلاء المعلمون من أن تطولهم إجراءات الإقصاء أو الفصل، أو ألا تُحسب لهم سنوات الخدمة السابقة.

وصف الدكتور مصعب شيب ملف دمج معلمي هذه المناطق بأنه "ملف شائك يتطلب ديناميكية عالية وحلولًا سريعة بعيدًا عن الروتين الإداري".

وحدد أبرز التحديات بالنقاط التالية:

• فقدان الكثير من المعلمين وثائقهم الرسمية بسبب التهجير.

• صدور أحكام قضائية (باعتبار المستقيل) بحق بعض المعلمين الذين كانوا معينين سابقًا في وزارة التربية.

• اختلاف المناهج والهيكليات الإدارية ومصادر التمويل.

وأضاف الدكتور باسم حتاحت بعدًا وطنيًا وأخلاقيًا للموضوع، مؤكدًا أن عملية الدمج يجب أن تكون "وطنًا واحدًا، بعيدًا عن أي إقصاء سياسي".

وأشار إلى وجود اتفاقية بين الحكومة السورية و"الإدارة الذاتية"، تنص بوضوح على إدماج جميع المؤسسات، بما يضمن حقوق المعلمين في تلك المناطق.

الإجراءات العلاجية

دعا الدكتور شيب إلى "وقفة تاريخية" من الحكومة، تجمع بين حلول عاجلة يلمسها المعلم مباشرة، وإجراءات مؤسساتية بعيدة المدى.

على المستوى العاجل، أكد ضرورة صرف المستحقات بقيمة تضمن كرامة المعلم فورًا وبدء حوار جاد مع نقابة المعلمين.

قدم الدكتور مصعب شيب في ملف الدمج آلية واضحة تقوم على تشكيل "لجان دمج مشتركة" تضم إلى جانب الموظفين الحكوميين، "خبراء تربويين وميدانيين" عملوا فعليًا في تلك المناطق.

وشرح شيب فلسفة هذه اللجان: "كلما كانت لجان الدمج قريبة من الواقع الميداني وتفهم تفاصيله، كانت عملية الدمج أسرع وأكثر مرونة وأقل روتينًا".

ودعا إلى تبني "هندسة عكسية" في عملية التوزيع، تبدأ بجمع البيانات الحقيقية من المدارس نفسها، وليس من المكاتب المغلقة، مع مراعاة "مكان السكن" كأساس لتحقيق الراحة النفسية والتربوية.

وأقر الدكتور شيب بوجود أخطاء في المرحلة الأولى، قائلًا: "القرارات التي اتخذت في الأشهر الثلاثة الأولى التي تلت سقوط النظام اتسمت بشيء من الاستعجال لغياب البيانات الحقيقية".

لكنه أكد أن الأمور بدأت تعود الآن إلى نصابها مع توفر بيانات أكثر دقة لدى وزارة التربية.

الدكتور باسم حتاحت، دخل في تفاصيل أكثر تنظيمًا، مقترحًا ثلاث مراحل متتالية لنجاح عملية الدمج:

• الإحصاء الرسمي والتدقيق: حصر الأعداد بدقة، والتمييز بين المدرسين القدماء ومن التحق حديثًا، والتحقق من الأهلية والكفاءة.

• المواءمة مع النظم واللوائح السورية: التأكد من أن الشهادات التي يحملونها معترف بها وتتيح لهم التوظيف وفق القانون السوري.

• التعامل مع الحالات الطارئة (لجنة الاستقصاء): تشكيل لجان خاصة للنظر في حالات الأساتذة الذين لا تنطبق عليهم الشروط، بهدف إعادة تأهيلهم عبر دورات تدريبية أو معالجة أوضاعهم القانونية، بدل استبعادهم.

دعا الدكتور حتاحت إلى تحرك تشريعي عاجل يتمثل في تشكيل "لجنة مشتركة بين وزارتي التربية والتعليم العالي والنقابة" لإعادة صياغة النظام الداخلي للمعلمين واللائحة الإدارية. وضرب مثلًا بضرورة مواءمة الأنظمة مع القانون المدني، خاصة في حق المعلمات بالانتقال تبعًا لمكان إقامة الزوج، بدلًا من تقييدهن بفترات زمنية طويلة (خمس أو ست سنوات).

هذا التحديث، برأيه، يحقق ثلاث نتائج كبرى: منع الفساد الإداري، وحماية الكوادر، وتحقيق الاستقرار النفسي.

خارطة الطريق

الدكتور باسم حتاحت أكد أن الهدف الأسمى هو "بناء الإنسان السوري"، وأن بوابة هذا البناء هي التعليم.

واستذكر المكانة العالمية التي كانت تتمتع بها الشهادة السورية (الثانوية والبكالوريا) تاريخيًا، معتبرًا أنها كانت تعادل أعلى الشهادات العالمية. للعودة إلى تلك المكانة، وضع حتاحت قواعد كبرى لخارطة الطريق:

• تطوير النظم والقوانين الإدارية (المؤسسة): إعادة هيكلة الوزارة والمديريات لتكون أكثر مرونة وعدالة.

• تطوير المناهج التعليمية: التركيز على جودة المحتوى ومواكبته للعصر.

• المواءمة مع الاحتياج الوطني: ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل الفعلية (مهندسون، أطباء، متخصصو معلوماتية...).

استعادة الوزن الأخلاقي للمعلم: إعادة الاعتبار للمعلم كقدوة ومرب، ودوره في رأب الصدع الاجتماعي وحماية الأجيال من الأفكار المتطرفة.

أبعادًا أخرى حيوية لخارطة الطريق:

• التحول الرقمي: انتقد الدكتور غياب "الحكومة الإلكترونية" والاعتماد على البيروقراطية الورقية، مما يعطل صرف الرواتب ويؤخر المعاملات. ودعا إلى تسريع الرقمنة كحل جذري للترهل الإداري.

• البعد الأخلاقي والوطني: أكد أن المعلم يحمل رسالة وطنية في لم الشمل، ويجب أن يُنظر إلى عملية الدمج كاستعادة لأبناء الوطن، بعيدًا عن الإقصاء السياسي، مع ضرورة وجود ميثاق شرف مهني يحمي الطلاب ويضمن بيئة تعليمية سليمة.

إحدى المدارس المدمرة في حي طريق الباب بمدينة حلب – 20 شباط 2026 (عنب بلدي)

حين يُقرأ الدم طائفيًا.. عن حمص وأزمة هويتها

أحمد عسيلي

انشغل السوريون خلال الأسبوع الماضي بجريمة وقعت في مدينة حمص، حيث قُتل الشاب خضر كراكيت مع خطيبته ندى السالم، وكلاهما من أبناء الطائفة العلوية، برصاص مجهولين يقودون دراجة نارية، في حادثة أثارت صدمة واسعة في الشارع المحلي، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وسرعان ما أعادت الجريمة إلى الواجهة أسئلة العدالة والأمن، والعلاقة بين مكوّنات المدينة، ودور الطائفة العلوية في نسيجها الاجتماعي، خاصة أن هذا النوع من حوادث القتل أصبح متكررًا بكثرة في الآونة الأخيرة بحسب بعض ناشطي المدينة، وأن حمص نفسها تعيش حالة من العلاقة المرتبكة بين مكونات المدينة منذ سنوات عديدة.

ولفهم هذا الارتباك، لا بد من العودة إلى تعقيد العلاقة بين المكوّنين السني والعلوي في حمص، هذه العلاقة لم تكن مستقرة منذ سنوات طويلة، بل عرفت شدًّا وجذبًا متراكمين، ومرّا بمحطات دامية، تركت أثرًا عميقًا في الذاكرة الجمعية، خاصة بعد انطلاق الثورة السورية، وارتكاب مجزرة الساعة (وهو جرح لم يلتئم بعد) إلى حادثة تكسير المحال في شارع الحضارة، مع الوقت، تحوّل الاحتقان إلى قطيعة شبه واقعية على الأرض، خاصة بعد عام 2012، وبدأت المدينة تُعاش لا كهوية جامعة، بل كمجال تتجاور فيه جماعتان تخشيان بعضهما، وبمعنى آخر، فإن حمص كمدينة وهوية قد دُمرت منذ سنوات.

في علم النفس الاجتماعي، حين لا تُعالَج الصدمة، فإنها لا تبقى في الماضي، بل تتحوّل إلى عدسة تفسير دائمة، يصبح الجرح هو المنظار الذي يُقرأ من خلاله كل حدث جديد، هكذا، لا يعود السؤال: ماذا حدث؟ بل: لمَ حدث؟ وما الذي يعنيه لنا نحن؟ في مجتمع يحمل رضًا نفسيًا طائفيًا، يصبح أي عنف محتملًا لأن يُقرأ طائفيًا، حتى قبل تبيّن معطياته، التي قد تكون طائفية أو لا تكون.

هذه الآلية ليست حكرًا على سوريا، فلكل مجتمع رضّه النفسي الخاص، أي نقطة ألم التي يعيد عبرها تفسير الوقائع، في مصر مثلًا، يتقدّم السؤال الطبقي بوصفه الجرح الأكثر حساسية، لذلك تضخّمت قبل سنوات حادثة عامل النظافة وطبق "الكشري"، لأنها لامست شعورًا عميقًا بالإهانة الطبقية، لم يكن الحدث بحد ذاته استثنائيًا، لكن الجرح كان حاضرًا، فاستُدعي فورًا، وفي فرنسا، كثيرًا ما يُقرأ الحدث من خلال سؤال الهوية والانتماء: فرنسي أصلي أم مجنّس؟ أبيض أم أسود؟ مسلم أم غير مسلم؟ العدسة تختلف، لكن الآلية واحدة.

في الحالة السورية، السؤال الطائفي هو الأكثر قابلية للاستدعاء لأسباب تاريخية وسياسية معروفة، تراكمت خلال نصف قرن من حكم أمني ارتبط في الخيال الجمعي بصورة طائفية محددة، ثم تعمّقت خلال سنوات الثورة، ومع كل حادث جديد، يعود هذا الجرح ليعيد تنظيم الفهم ويقدّم تفسيرًا جاهزًا، من هنا تأتي جاذبية عبارة "قتلوه لأنه علوي"، إنها تختصر الخوف، وتمنح القلق معنى واضحًا، حتى لو أغلقت الباب أمام احتمالات أخرى.

الأثر النفسي هذا لا يتوقف عند طريقة التلقي فقط، فحين تتكرّر الشكوك حول العدالة وسرعة المحاسبة وحياد القانون، فإن المسألة تتجاوز الجريمة إلى صورة الدولة نفسها، ففوق منطق الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز، تقوم الدولة الحديثة على تفويض الأفراد لها سلطة احتكار العنف مقابل الطمأنينة، إنها الـ"Leviathan"، مستعيرًا وصف هذا الحيوان الأسطوري الذي ورد ذكره في العهد القديم، ليعبر استعاريًا عن هذا الكيان الذي يحتكر العنف، أما في التحليل النفسي، فيمكن فهم الدولة بوصفها ما يسميه لاكان "Nom du Père"، أي "اسم الأب" الذي يمنح القانون شرعيته ويضع حدًا للفوضى.

إذا بدا هذا "الأب" غير عادل أو غير قادر على الحماية المتساوية، فإن وظيفته الرمزية تتآكل، وعندها لا يعود الناس مواطنين داخل إطار جامع، بل جماعات تبحث عن حماية ذاتية، بعد فقدان الأب لوظيفته تتفكك الرابطة الأسرية، وهنا تكمن الخطورة: ليس في الجريمة بحد ذاتها، بل في اهتزاز الثقة بالمرجع الذي يفترض أن يكون فوق الانقسام.

لقد جرى تقويض فكرة الدولة في سوريا منذ سنوات عديدة بواسطة الأسد الأب، وذلك حين جرى التعامل مع المواطنين على أساس هوياتهم لا على أساس مواطنتهم، ومع تراكم ذلك، انهارت الهوية الجامعة وتفتّت المجتمع، واليوم، في لحظة ما بعد الانهيار، يدرك كثيرون حجم العبء الملقى على عاتق السلطة الجديدة في إعادة بناء الهوية السورية من جديد، غير أن هذا المسار لا يُنجز بالاحتفالات المتكررة، والمهرجانات التي أصبح لا حصر لها، أو بلغة الإنجازات السريعة، تلك المليارات التي نشاهدها في الإعلام فقط، بل يتحقق ذلك بعمل جاد على ترميم الثقة وإرساء المساواة الفعلية أمام القانون.

أول خطوة في إعادة بناء الدولة ليست خطابًا سياسيًا، بل عدالة واضحة ومتوازنة، تعيد تثبيت الـ"Leviathan" كضامن للجميع، وتُحيي "اسم الأب" كرمز جامع لا كطرف في الانقسام، من دون ذلك، سيبقى الجرح حاضرًا، وستظل كل جريمة شرارة تُعيد إشعال الخوف، ولن تستعيد المدينة هويتها، ولا الدولة معناها.

أرشيف الغرائز.. من جزيرة إبستين إلى مكاتب طلاس

خالد المطلق

لم يعد الصراع على السلطة في القرن الـ21 يُدار فوق طاولات المفاوضات أو عبر صناديق الإقتراع فحسب، بل انتقل إلى "القبو المظلم" حيث تُحفظ الأسرار التي لا تجرؤ النخب على مواجهتها، ونحن اليوم نعيش لحظة تاريخية فارقة تحولت فيها "المعلومة الشخصية" من مجرد تفصيل عابر إلى "عملة سيادية" قادرة على إسقاط حكومات وتغيير خرائط جيوسياسية، إن ما كشفته قضية جيفري إبستين لم يكن مجرد انحراف أخلاقي لملياردير، بل كان إعلانًا عن سقوط "ورقة التوت" عن وجه النظام العالمي ليكشف عن هيكل قبيح يُدار بـ"الريموت كنترول" عبر ملفات الابتزاز، وفي هذا السياق تبرز المقارنة بين إبستين ونموذج "مصطفى طلاس" كضرورة لفهم كيف تلاقت الرأسمالية المتوحشة مع الدكتاتورية الشمولية في نقطة واحدة، وهي تحويل الجسد البشري إلى فخ والفضيحة إلى دستور، إننا أمام مواجهة بين عالمين أحدهما يدّعي الديمقراطية والآخر يمارس السلطة المطلقة، لكنهما يجتمعان في "مختبر السيطرة" حيث يُحول القادة إلى رهائن في أرشيفات الغرائز.

اعتمد جيفري إبستين على فكرة "المصيدة الجغرافية" متمثلة بجزيرة معزولة (ليتل سانت جيمس) تُرفع فيها التكلفة الأخلاقية ويتم توثيق سقطات النخب العالمية عبر شبكة كاميرات معقدة، ولم يكن الهدف المتعة الشخصية فحسب بل تحويل "الضيف" إلى رهينة معلوماتية لدى أجهزة استخباراتية، حيث تصبح الصور المسربة "أصفادًا غير مرئية" تتحكم في قرارات القادة لسنوات طويلة، في المقابل، طبّق مصطفى طلاس النسخة السيادية من هذه المنظومة في قلب الشرق الأوسط، إذ لم تكن دمشق بحاجة لجزيرة معزولة بل كانت "الشقق الآمنة" والمكاتب الفارهة هي المصيدة، وطلاس الذي أدار وزارة الدفاع لعقود لم يكن مجرد جنرال عسكري، بل كان "أمين أرشيف الغرائز"، وكان استدراج الشخصيات العامة إلى دوائر المتعة تحت إشرافه المباشر وسيلة لتحويلهم إلى براغي في آلة النظام، حيث تصبح "الوثيقة الحميمة" أقوى من أي قانون.

لا يجد الباحث عن تجليات "إباحية السلطة" أبلغ من مذكرات طلاس الشهيرة "مرآة حياتي"، وفي هذا الكتاب يكسر طلاس وقار "البذلة العسكرية" ليتحول إلى راوٍ للنزوات بجرأة غريبة حاشدًا صوره مع عارضات الأزياء والسينما العالمية جنبًا إلى جنب مع صور الجبهات، إن "مرآة حياتي" هي النسخة الورقية العلنية من "كاميرات المراقبة" في جزيرة إبستين، ومن خلال هذا الكتاب مرّر طلاس رسالة استعلائية مفادها أن النخبة الحاكمة تمتلك "حقًا سياديًا" في استباحة كل شيء، فهو لم يكتب مذكرات نصر عسكري بل دوّن "جردة حساب للمتعة والنفوذ"، فهذا الاستعراض لم يكن مجرد نرجسية، بل كان غطاء لشرعنة الابتزاز حيث جعل طلاس من "الفضيحة" أدبًا رسميًا للدولة محصنًا نفسه والمنظومة التي يمثلها عبر استعراض "القوة الناعمة" كدليل على التمكن والسيطرة.

وبينما كان إبستين وطلاس يعتمدان على التوثيق المادي (صور، أفلام، شهادات)، انتقل العالم اليوم إلى مرحلة أشد رعبًا وهي "الابتزاز السيبيري" مع ظهور الذكاء الاصطناعي وتقنيات "التزييف العميق"، ولم تعد الحاجة قائمة لاستدراج المسؤول إلى "جزيرة" أو "شقة آمنة"، يمكن الآن صناعة "الفضيحة" بدقة رقمية تجعل من المستحيل نفيها، وهنا يلتقي إرث طلاس وإبستين بأدوات المستقبل، فإذا كان طلاس قد احتاج إلى عقود لبناء أرشيفه السيادي، فإن أجهزة الاستخبارات اليوم يمكنها تخليق "ملفات سوداء" لأي معارض أو قائد في غضون دقائق، وهذا التطور يحول "إباحية السلطة" من فعل مادي إلى حرب رقمية شاملة حيث تصبح الحقيقة هي الضحية الأولى، ويصبح "الابتزاز" هو المحرك الفعلي للسياسة الدولية في عصر ما بعد الحقيقة.

إن الدرس المستفاد من تقاطع مساري إبستين وطلاس هو أن السلطة التي تُبنى على "الابتزاز" هي سلطة تحمل بذور فنائها في داخلها، ومن الواضح أننا نقترب من عصر "الانفجار المعلوماتي العظيم"، حيث لم تعد الخزائن المصفحة قادرة على حماية الأسرار القاتلة، وسقوط إرث إبستين وتفتت الأرشيفات التي بناها أمثال طلاس يضع العالم أمام حقيقة مرعبة، وهي أن "شرعية" الكثير من الأنظمة والقادة لم تكن قائمة على الرضا الشعبي أو الكفاءة السياسية بل على الصمت المتبادل حول الفضائح المشتركة، وفي النتيجة، إن العالم الذي استقر لعقود على توازنات "الرعب النووي" يترنح اليوم تحت وطأة "توازن الرعب المعلوماتي"، ومع دخول الذكاء الاصطناعي على خط المواجهة لم يعد السؤال هو "من يملك الملفات؟" بل "من يملك القدرة على إقناع العالم بصدقها أو كذبها؟"، والتاريخ يخبرنا أن "السيرة الذاتية" التي تُكتب في الغرف المظلمة لا بد أن تخرج يومًا إلى الضوء، وعندها لن تنفع الحصانة الدبلوماسية ولا الرتب العسكرية، فالحقيقة عندما تنفجر لا تترك وراءها سوى رماد الأنظمة التي اعتقدت أن "الفضيحة" هي أقصر الطرق للخلود، لقد انتهى زمن الحكم بـ"الملفات المغلقة"، وبدأ زمن الحساب بـ"الحقائق العارية".

لا تخلو من عوائق

المشاريع السعودية تضع سوريا على لائحة "الفرص" الاستثمارية

عنب بلدي – ركان الخضر

شهدت الفترة الماضية توقيع اتفاقيات اقتصادية بين الحكومة السورية والسعودية شملت قطاعات متعددة، وتنوعت بين تعزيز البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتطوير منظومات الربط الرقمي، وتأسيس شركة طيران سورية- سعودية لتعزيز الربط الجوي، وتشغيل وتطوير شركة الكابلات السورية الحديثة.

وتضمنت العقود الموقعة بين الجانبين السوري والسعودي التي أُعلن عنها في مؤتمر صحفي حضرته عنب بلدي بدمشق، في 7 من شباط الحالي، المشاريع التالية:

• مشروع تطوير مطار حلب الدولي الجديد وتشغيل وتحسين المطار الحالي، وتأسيس شركة طيران في سوريا لمزاولة الطيران التجاري والشحن الجوي بالشراكة مع الهيئة العامة للطيران المدني السوري.

• اتفاقية لتطوير مشاريع تحلية ونقل المياه من خلال إجراء الدراسات الاقتصادية والفنية والمالية اللازمة، وإيجاد الحلول المناسبة لتقييم مشروع تحلية مياه البحر.

• مشروع للارتقاء بالبنية التحتية للاتصالات في سوريا من خلال تمديد كابلات الألياف الضوئية وإنشاء مراكز بيانات، بما يُسهم في تعزيز تقديم خدمات الإنترنت، وتمكين سوريا من أن تكون مركزًا إقليميًا لنقل البيانات والاتصال الدولي.

• اتفاقية تشغيل وتطوير شركة الكابلات السورية الحديثة، إضافة إلى تطوير المنصة الوطنية للتدريب والتأهيل المهني والفني والتقاني.

• توقيع اتفاقية إطارية للتعاون التنموي، وإطلاق 45 مبادرة تنموية بين صندوق التنمية السوري واللجنة التنموية السعودية.

تناقش عنب بلدي الاتفاقيات المعلنة مع خبراء اقتصاديين، محاولة الوقوف على أبرز الإيجابيات والمكاسب العائدة على الاقتصاد السوري والشركات السعودية المنفذة، بالإضافة إلى دراسة النقاط السلبية وبعض العوائق التي قد تعترض تنفيذ هذه الاستثمارات الضخمة.

مسؤولون سوريون وسعوديون خلال مراسم توقيع اتفاقيات استثمارية مشتركة في دمشق - 7 شباط 2026 (عنب بلدي/ أحمد مساماني)

المكاسب المترتبة على الاتفاقيات

يعتقد الباحث الاقتصادي محمد السلوم أن ضخ رأس مال مباشر في قطاعات سيادية ترتبط بالبنية التحتية والربط الإقليمي والاقتصاد الرقمي، وإعادة الإعمار، يعكس أن القيادة الجديدة في دمشق استطاعت إعادة إنتاج صورة سياسية واقتصادية مختلفة عن مرحلة العزلة السابقة، وفتح نافذة ثقة أولية لدى المستثمر العربي، خصوصًا من دولة بحجم السعودية.

وقال السلوم، إن دخول الرياض بهذا الحجم لا يحمل فقط بعدًا اقتصاديًا، بل يمثل "إشارة سوق" قوية بأن البيئة السياسية تتجه نحو قدر أكبر من الاستقرار النسبي، وأن مخاطر الاستثمار بدأت تنتقل من خانة "المستحيل" إلى خانة "القابل للحساب".

وعلى مستوى صورة سوريا في الأسواق الإقليمية، أشار الباحث الاقتصادي السلوم إلى أن هذه الاتفاقيات تعمل كرافعة معنوية واستثمارية في آن واحد، لأن المستثمرين عادة لا يتحركون منفردين، بل يتبعون "مؤشرات الثقة"، وعندما تدخل السعودية في مشاريع طيران واتصالات وبنية تحتية، فهي عمليًا تعيد وضع سوريا على خارطة الفرص، وتخفض علاوة المخاطر المرتبطة بها تدريجيًا.

وبيّن السلوم أن قطاع الطيران والمطارات يبدو بوابة استراتيجية لإعادة ربط سوريا اقتصاديًا، فالإعلان عن تأسيس شركة طيران اقتصادية وتطوير مطاري حلب لا يعني فقط زيادة الرحلات، بل يشير إلى تحريك التجارة والخدمات اللوجستية وتنشيط السياحة وفتح مسارات جديدة لسلاسل الإمداد، فالنقل الجوي في الاقتصادات الخارجة من الصراع ليس قطاعًا خدميًا فقط، بل هو أداة لإعادة دمج الدولة في محيطها الاقتصادي، وإرسال رسالة بأن البلاد تستعيد قدرتها على الحركة والانفتاح.

في المقابل، يمثل قطاع الاتصالات والربط الرقمي وفق السلوم، رهانًا بعيد المدى وأكثر عمقًا، فمشروع "سيلك لينك" لا يقتصر على تمديد كابلات أو تحسين الإنترنت، بل يضع سوريا في موقع محتمل كممر إقليمي لعبور البيانات بين آسيا وأوروبا، وهذا النوع من الاستثمارات يخلق بيئة جديدة لجذب شركات التكنولوجيا والخدمات، ويمنح الاقتصاد السوري فرصة للخروج من الاعتماد التقليدي على القطاعات الريعية، باتجاه اقتصاد رقمي أكثر إنتاجية واندماجًا.

وأشار الباحث الاقتصادي محمد السلوم إلى أن قطاع البنية التحتية الثقيلة، مثل مصانع الأسمنت ومشاريع المياه والتحلية، يمثل العمود الفقري لأي دورة إعادة إعمار، وتسهم هذه المشاريع في خلق وظائف مباشرة وغير مباشرة، وتعيد تشغيل قطاعات البناء والصناعة والخدمات، وتسهم في تحسين الخدمات الأساسية التي تشكل شرطًا للاستقرار الاجتماعي، فالاستثمار في الأسمنت والمياه ليس تفصيلًا تقنيًا، بل هو مؤشر على أن إعادة الإعمار باتت تدخل مرحلة التنفيذ الفعلي لا مجرد الخطط.

ومن الناحية النقدية والمالية قال السلوم، إن تدفقات استثمارية بهذا الحجم قادرة على دعم سعر الصرف عبر زيادة تدفق العملة الصعبة، وتحسين احتياطي القطع الأجنبي، وتنشيط ميزان المدفوعات، كما يمكن أن ترفع معدلات النمو في الأجل القصير عبر تحريك الطلب والاستثمار، وفي الأجل المتوسط عبر بناء طاقات إنتاجية جديدة، بشرط إدارتها بشكل صحيح.

والميزة الأهم، بحسب السلوم، تكمن في أن هذه الاستثمارات تمثل خطوة في انتقال الاقتصاد السوري من "اقتصاد حرب" قائم على السوق السوداء والانكماش والتهريب، إلى اقتصاد أكثر انتظامًا وإنتاجية، حيث يصبح الاستثمار والبنية التحتية والتشغيل أدوات رئيسة بدل اقتصاد الطوارئ.

من جهته، ذكر المحلل الاقتصادي والسياسي في شؤون الشرق الأوسط، الأكاديمي محمد صالح الفتيح، عدة آثار إيجابية محتملة من توقيع الاتفاقيات الأخيرة مع السعودية، يتمثل أولها في إرسال رسالة إيجابية للمستثمرين الأجانب للقدوم إلى سوريا ومحاولة الاستثمار في البنى التحتية، مشيرًا إلى وجود حالة من العزوف من قبل المستثمرين الأجانب عن القدوم للاستثمار في السوق السورية حتى الآن، متوقعًا أن تخفف الاتفاقيات الموقعة أخيرًا مع السعودية من حدة هذا الجمود في الموقف الدولي.

وأضاف الفتيح أن الاتفاقيات الأخيرة مع السعودية تلبي بعض المتطلبات الاقتصادية والخدمية التي تحتاج إليها سوريا لبدء التعافي من مرحلة الحرب، منوهًا إلى أن بعض الاتفاقيات تأتي تحديدًا لتملأ ثغرات لا تستطيع الحكومة السورية التعامل معها حاليًا، وهو ما ينطبق على اتفاقية شركة الطيران "ناس سوريا"، فإعادة بناء أسطول شركة الطيران السورية هو مهمة عالية التكلفة وشديدة التعقيد قد تصل إلى مليارات الدولارات، فضلًا عن الحاجة للانتظار سنوات لتأهيل الكوادر الفنية والملاحية والإدارية اللازمة بعد سنوات من الجمود في قطاع الطيران السوري المدني.

وبخصوص الفائدة التي تعود على الشركات السعودية المستثمرة في هذه الاتفاقيات، بيّن المحلل الاقتصادي محمد الفتيح، أن الشركات السعودية ستكسب باعتبارها أول الواصلين إلى السوق السورية في مرحلة انتقال هذا السوق نحو اقتصاد السوق الحر، الأمر الذي يمنح الشركات السعودية فرصة البروز كلاعب رئيس ومهيمن في بعض القطاعات.

وأوضح الفتيح أن بعض الشركات السعودية التي وقعت الاتفاقيات الأخيرة، مثل "أكوا باور"، تملك فروعًا في دول عدة ويأتي التوسع إلى سوريا استمرارًا للمسار السابق، أما شركة "طيران ناس"، فيمثل خروجها إلى سوريا أول توسع لها خارج السوق السعودية، وهي مشاريع تأتي في سياق التنوع الاقتصادي الذي تعمل السعودية على تحقيقه بعيدًا عن النفط والدعم الحكومي السعودي المباشر.

العوائق والسلبيات

قال المحلل الاقتصادي محمد الفتيح لعنب بلدي، إن العوائق التي قد تقف أمام الاستثمارات السعودية المعلنة في السوق السورية تتركز في نوعين، رئيسي وثانوي.

يتعلق النوع الثانوي، وفق الفتيح، بالبنية التحتية والفنية والتشريعية في سوريا، ومتطلبات استكمال بعض المخططات قبل انطلاق المشاريع، موضحًا أن تنفيذ شركة "ناقل" السعودية الوطنية شبكة لنقل المياه إلى دمشق والمنطقة الجنوبية يتطلب بداية إنهاء وضع المخططات التنظيمية لإعادة إعمار دمشق وريفها وأجزاء الجنوب السوري، قبل انطلاق مشاريع نقل المياه، خصوصًا أن هذه المشاريع ستنفذ تحت الأرض وبالتالي يجب أن تنجز خططها ومساراتها في أول مراحل التخطيط.

وأشار الفتيح إلى أن العائق الرئيس الذي قد يعترض المشاريع المعلنة، يكمن في الجدوى الاقتصادية والربحية لهذه المشاريع، فمشروع شركة الطيران "ناس سوريا" سيخدم السوريين الراغبين باستخدام الرحلات الجوية، أما مشاريع شركة "أكوا باور" التي ستنفذ محطة لتحلية مياه البحر وتسهيل نقل المياه إلى دمشق والجنوب السوري، فقد تدفع إلى رفع تعرفة المياه في سوريا، لأن الشركة خاصة وتبحث عن الأرباح من خلال هذه المشاريع.

المحلل الاقتصادي محمد الفتيح، لم يستبعد ألا تبدأ الجهة السعودية بتنفيذ المشروع قبل التحقق من وجود خطوات جدية من جانب الحكومة السورية لرفع تعرفة المياه بشكل ملموس يضمن الوصول للربحية عند انطلاق المشروع السعودي، وهو ما رأيناه في مجال الكهرباء التي ارتفعت أسعارها بعيد توقيع اتفاقات إنشاء محطات الكهرباء الخمس مع "UCC" القطرية القابضة.

من جانبه، يرى الباحث الاقتصادي محمد السلوم، أن المخاطر التي قد تعترض المشاريع المعلنة مع السعودية، تتركز في الفساد وسوء إدارة العقود، مبيّنًا أن أي اختلال في الشفافية سيحول هذه المشاريع إلى مصدر ريعي جديد بدل أن تكون محرك تنمية.

وأضاف السلوم سلبية أخرى تتمثل في التركز الجغرافي للمشاريع في مناطق محددة مثل حلب ودمشق، دون أن ينعكس ذلك على بقية المحافظات، ما قد يعمّق الفجوة التنموية الداخلية.

ونوه السلوم إلى نقطة ثالثة تمحورت حول الاعتماد المفرط على شريك واحد، الأمر الذي قد يؤثر على "الاقتصاد الصحي" الذي يحتاج إلى تنويع الشركاء والاستثمارات لتقليل التبعية وتعظيم الاستقرار.

يتحدثون عن الأسواق والسحور واللمّة

عائدون: رمضان دمشق يعاش ولا يوصف

عنب بلدي – أمير حقوق

مع بدء شهر رمضان، لا تتغير ملامح العاصمة السورية دمشق فحسب، بل تتبدل وتيرتها أيضًا، إذ تهدأ الضوضاء قبيل المغرب، وتتسارع الخطوات في الأسواق، وتعلو في المساء أصوات التراويح من مآذن الجامع الأموي، في مشهد اعتاد الدمشقيون أن يصفوه بأنه "الشهر الذي تستعيد فيه المدينة روحها".

في أزقة أحيائها العتيقة، حيث تتكئ الحجارة على ذاكرة البيوت القديمة، تمتلئ واجهات المحال و"بسطات" الطرق بأنواع التمور وأكياس "المعروك" و"الناعم"، وتوضع صحون الحلويات إلى جانب أباريق "العرقسوس" و"التمر هندي".

وتختلط رائحة المشروبات الرمضانية بقهوة السحور، بينما تتشابك نداءات الباعة مع التواشيح المنبعثة من المساجد، لتتكوّن لوحة رمضانية نابضة يقول عنها الدمشقيون إنها تجربة "تُعاش ولا تُوصف".

لكن هذا العام، لا تقتصر الحكاية على الطقوس ذاتها، بل تمتد إلى أولئك الذين أبعدتهم الغربة سنوات طويلة، ليعودوا حاملين حنينهم إلى تفاصيل صغيرة افتقدوها خارج سوريا.

الإفطار.. مائدة تتسع للجميع

تتبدل ملامح المدينة على نحو درامي مع اقتراب الغروب، فيخف الضجيج تدريجيًا، وتعلو وتيرة الاستعداد في البيوت، كأن دمشق كلها تحبس أنفاسها بانتظار لحظة واحدة، دقائق قليلة تفصل بين حركة محمومة وصمت شامل، بين صخب السوق وسكون المائدة، خاصة تلك التي تعيد جمع العائلة مع أبنائها المغتربين.

وبالنسبة للعائدين، لا تُختصر لحظة الإفطار بكسر الصيام فحسب، بل تتحول إلى طقس جماعي يعيد وصل ما انقطع، ويمنح للمدينة وأبنائها معنى المشاركة الذي افتقدوه طويلًا.

رنا زهير (34 عامًا)، عادت هذا العام من ألمانيا بعد سبع سنوات من الغربة، تقول لعنب بلدي، "كنت أفتقد لحظة على عجل، كلٌّ في بيته يسمع الأذان من جواله، أما هنا، فحتى صوت الأذان له طعم مختلف، ونبرات أفراد العائلة التي تطلب صمت الموجودين لسماع الأذان، فتشعر أن المدينة كلها تجلس إلى المائدة نفسها".

وتضيف أن أكثر ما اشتاقت إليه هو "سكبة الجيران"، تلك العادة الدمشقية التي تعبّر عن تضامن اجتماعي متجدد، حيث تتبادل العائلات أطباق الطعام قبيل الإفطار.

"في أول يوم رمضان، طرقت جارتنا الباب بطبق "شيخ المحشي"، حينها شعرت أنني عدت حقًا، قالت رنا.

> في الغربة، كنا نفطر على عجل، كلٌّ في بيته يسمع الأذان من جواله. أما هنا، فحتى صوت الأذان له طعم مختلف.
>
> رنا زهير
> سورية عائدة من ألمانيا

حالة مشابهة يرويها طارق المعراني (41 عامًا)، الذي أمضى أكثر من عشر سنوات في السويد قبل أن يعود هذا العام لقضاء رمضان مع عائلته في دمشق.

يقول طارق، إن أكثر ما كان يرهقه في الغربة هو "الإفطار الصامت"، "هناك، ينتهي يوم العمل فأعود إلى شقتي الصغيرة، أعدّ طعامًا سريعًا وأفطر أمام شاشة التلفاز، لا مدفع، لا أصوات أطفال في الحارة، ولا طرقات مفاجئة على الباب، أما هنا، فحين أسمع الأذان أشعر أنني أستعيد جزءًا من نفسي".

التراويح.. فسحة روحية في قلب المدينة

بعد الإفطار، يتجه الناس إلى المساجد لأداء صلاة التراويح، إذ تتراص الصفوف تحت القباب المضيئة، بينما يفترش الأطفال ساحات المساجد بضحكاتهم. أحمد المنجد (42 عامًا)، الذي أمضى عقدًا في لبنان قبل أن يعود للاستقرار في دمشق، يقول إن صلاة التراويح هنا "تجربة روحية واجتماعية في آن".

ويضيف، "في الخارج كانت المساجد جميلة، لكن لم يكن هناك ذلك الدفء داخلها، وهذا ما كنت أفقده بشدة كل رمضان، خاصة أنني كنت بعد الصلاة أسير في سوق الحميدية، وأشتري البوظة وألتقي بأصدقاء لم أرهم منذ سنوات".

وفي باحات المساجد، يتجاور كبار السن والشباب، وتتحول الصلاة إلى لقاء اجتماعي يومي، وبعد التراويح، تمتد السهرات في المقاهي، ويخرج البعض للتنزه في شوارع دمشق التي تبقى يقظة حتى السحور.

السحور.. المدينة التي لا تنام

عند اقتراب الفجر، كانت تستيقظ حارات دمشق على صوت "المسحراتي" وهو يجول بطبلته مرددًا الأهازيج التقليدية، ورغم زوال هذا الطقس الرمضاني، لا تزال شوارع دمشق تعيش أجواء السحور كمدينة لا تنام شوارعها.

ليلى حيان (29 عامًا)، عادت من ألمانيا لقضاء رمضان مع أهلها، تقول إن السحور كان أكثر ما يوقظ حنينها، "في أوروبا كان كل شيء صامتًا، هنا، حتى الليل له حياة، نجتمع حول مائدة السحور المليئة بالحواضر الموجودة في كل بيت سوري، وننتظر صوت الإمساك، كأنه إعلان رسمي بأننا معًا".

يوافقها الرأي طارق المعراني، ويشرح أنه في غربته لم يعش أجواء السحور، بل كانت تقتصر على منبه هاتفه، يستيقظ بمفرده يتناول وجبة السحور، ويعود للنوم، دون أي طقوس أو أجواء ترافقه أو حتى تلم شمل المغتربين العرب، وهذا ما زاد رغبته في زيارة سوريا خلال فترة رمضان.

> السحور كان أكثر ما يوقظ حنيني في أوروبا. كان كل شيء صامتًا هناك، حتى الليل له حياة، تجتمع حول مائدة السحور المليئة بالحواضر.
>
> ليلى حيان
> سورية عائدة من ألمانيا إلى دمشق لقضاء رمضان

أجواء الشوارع.. بين الزينة والحنين

ما إن تثبت هلال الشهر، حتى تبدلت ملامح الشوارع، إذ تدلّت الفوانيس من الشرفات، وانسابت خيوط الأضواء بين الأبنية كأنها جسور صغيرة من نور، تربط بيتًا ببيت وحارة بأخرى.

تكتسب الأزقة وهجًا خاصًا، الأطفال يركضون تحت الزينة، وصوت الباعة يمتزج بضحكات العابرين، ورغم الضغوط الاقتصادية التي تثقل كاهل كثير من العائلات، يحرص الأهالي على إبقاء شعلة البهجة متقدة، ولو بزينة بسيطة أو طبق حلوى متواضع يشارك به الجميع.

"أبو طارق"، صاحب محل عصائر في منطقة الصناعة بدمشق، يقف خلف براداته المليئة بـ"التمر هندي" و"الجلاب"، ويقول لعنب بلدي، إن رمضان "يعيد الروح إلى السوق".

ويضيف مبتسمًا، "الحركة تختلف تمامًا، الناس يخرجون مساء، يتبادلون التهاني، ويشعرون أن السوق صار مكان لقاء لا مجرد بيع وشراء".

ويشير إلى أن المغتربين العائدين يضفون على المكان طاقة مضاعفة، "حتى الذين يعيشون خارج البلد منذ سنوات، جاؤوا بحماسة واضحة هذا العام، يريدون أن يعيشوا كل التفاصيل، من تناول أول حبة تمر في سحور اليوم الأول إلى آخر ركعة في صلاة التراويح"، بحسب "أبو طارق".

في الشوارع الدمشقية، لا تبدو زينة شهر رمضان مجرد أضواء معلّقة، بل إشارات صغيرة إلى ذاكرة جماعية تصرّ على البقاء، بحسب ما ترى رنا زهير، العائدة من ألمانيا.

وتضيف أنه بين الحنين إلى ما كان، والإصرار على استمرار الطقوس رغم كل شيء، يحتفظ رمضان بمكانته كأكثر الشهور قدرة على إعادة الحياة إلى المدينة، وإلى قلوب أبنائها، سواء المقيمون أو العائدون من دروب الغربة.

> في الشوارع الدمشقية، لا تبدو زينة شهر رمضان مجرد أضواء معلّقة، بل إشارات صغيرة إلى ذاكرة جماعية تصرّ على البقاء.
>
> رنا زهير
> سورية عائدة إلى دمشق

عكس الغربة.. طقس للانتماء

بالنسبة لكثير من العائدين، لا تُختصر الطقوس الرمضانية في العبادات فقط، بل تمثل إعادة وصل بما انقطع.

الغربة، كما يجمع العائدون من الغربة خلال حديثهم، "تعلمك قيمة التفاصيل الصغيرة"، أما في دمشق، فتلك التفاصيل تتحول إلى طقوس يومية، "سكبة الجيران"، تنزه ما بعد صلاة التراويح، سحور عائلي طويل، دفء اجتماعات المصلين في صلاتي التراويح والسحور، والإقبال على شراء المأكولات المتعلقة بشهر رمضان.

ويختتمون أن رمضان هنا ليس شهرًا فحسب، بل حالة، في الغربة كانوا يعدّون الأيام حتى ينتهي، أما في دمشق فيلجؤون لذلك خوفًا من أن ينتهي سريعًا.

وهكذا، بين طقوس شهر رمضان وعباداته، وبين حرارة الأجواء والحنين إليها، تعود دمشق اليوم، لتؤكد أن رمضان فيها ليس مجرد مناسبة دينية، بل ذاكرة جماعية تتجدد، ودفء اجتماعي يختصر معنى العودة للسوريين، ماسحًا قساوة طقوسه في بلاد اغترابهم التي عاشوها لسنوات.

يبقى رمضان أكثر الأشهر قدرة على بث الحياة بمدينة دمشق وقلوب أهلها سواء من لم يغادروها يومًا أو من عادوا إليها بعد غياب طويل (تعديل عنب بلدي)

دولار أمريكي ▲ مبيع 11725 شراء 11675 | يورو ▼ مبيع 13810 شراء 13640 | ليرة تركية ▼ مبيع 267 شراء 264
الذهب 21 ▲ 143.81 $ الذهب 18 ▲ 123.26 $ المازوت = 0.75$ البنزين = 0.85$ الغاز = 10.5 (لاجرة) السكر (كغ) = 0.82$ الأرز (كغ) = 1.03$

تحدثت لعنب بلدي عن دورها "اليتيم" في رمضان

جيني إسبر تتحرر من عباءة "صبايا"

عنب بلدي – أمير حقوق

تعد الفنانة جيني إسبر من أبرز الوجوه النسائية في الدراما السورية خلال العقدين الأخيرين، إذ رسخت حضورها عبر مجموعة من الأعمال التي جمعت بين الانتشار الجماهيري والنجاح التجاري.

واستطاعت إسبر أن تحجز لنفسها مكانة خاصة لدى الجمهور، مستفيدة من حضورها اللافت وقدرتها على التنقل بين أنماط درامية مختلفة، من الاجتماعي إلى الكوميدي والبيئة الشامية.

وارتبط اسمها لدى شريحة واسعة من المشاهدين بشخصية "ميديا" في مسلسل "صبايا"، وهي الشخصية التي شكّلت محطة مفصلية في مسيرتها، ووسّعت قاعدة شعبيتها عربيًا.

وعلى امتداد مسيرتها، واصلت إسبر البحث عن أدوار جديدة تسعى من خلالها إلى تنويع صورتها الفنية، وتأكيد حضورها كممثلة قادرة على خوض تجارب مختلفة داخل المشهد الدرامي السوري.

في حوار خاص مع عنب بلدي، تتحدث جيني إسبر عن مشاركتها في الموسم الرمضاني الحالي، وعن أبرز ملامح الموسم، وحماستها لعودة بعض الفنانين السوريين إلى الأعمال الدرامية.

الفنانة السورية جيني إسبر – 17 شباط 2026 (عنب بلدي/ أحمد مسعاني)

الخروج من عباءة المرحلة العمرية

عن مشاركاتها في هذا الموسم، تبيّن إسبر أن حضورها ليس واسعًا، إذ تشارك في مسلسل "اليتيم"، وهو عمل بيئة شامية، من إخراج تامر إسحاق، وإنتاج شركة "أفاميا".

تؤدي إسبر في العمل شخصية "بهيجة"، وهي امرأة قوية ومتحكمة بعائلتها، قد يراها بعض المتابعين ظالمة، فيما يراها آخرون مظلومة.

وتصف الشخصية بأنها جديدة عليها، إذ سيما من ناحية المرحلة العمرية، إذ تجسد دور أم لأبناء كبار على مشارف الزواج، تدافع عن حقهم في الميراث.

وعن انعكاس هذا التحول العمري على صورتها لدى الجمهور، خاصة أن شريحة واسعة لا تزال تراها بصورة الفتاة الشابة الجميلة المرتبطة بشخصية "ميديا" بمسلسل "صبايا"، تؤكد أن ما يهمها هو أن تكون مقنعة في الدور وأن يحبها الناس من خلاله، لا كيف سينعكس ذلك على صورتها.

وتتمحور قصة العمل، الذي يؤدي بطولته سامر إسماعيل وسلوم حداد وشكران مرتجى، حول قضايا الحب والطمع والحقد، لتكشف خبايا صراع عائلي ينطلق من جريمة مروعة، وتتصاعد أحداثه نحو ذروة مأساوية، قبل أن تحمل النهاية مسحة من الأمل تعيد للحارة توازنها بعد سلسلة من الانكسارات.

وتشير إسبر إلى أنها خلال السنوات الأخيرة تحاول الخروج من عباءة "ميديا"، وهي الشخصية التي أثّرت كثيرًا في الجمهور وشغلت مساحة واسعة لسنوات طويلة منذ عرض مسلسل "صبايا"، لافتة إلى أن كثيرين شبّهوها بالشخصية حتى في حياتها اليومية، ما جعل من الصعب على بعضهم رؤيتها في أنماط مختلفة.

وعن سر استمرار الجمهور في إعادة مشاهدة "صبايا" بجزأيه الأول والثاني، تقول إن العمل يتمتع بخصوصية نادرة في الدراما المحلية، إذ يخاطب فئات عمرية متعددة، يمكن أن يشاهده الأطفال كما يشاهده من هم فوق الـ30 والـ40.

وتصف إسبر "صبايا" بأنه عمل عائلي خالٍ من الإسفاف، يقوم على حكاية قريبة من الحياة اليومية، بطابع كوميدي خفيف، معتبرة أن "حكاية الصبايا" لا تنتهي، لذلك لا يشيخ المسلسل، على حد تعبيرها.

موسم رمضاني بطابع متنوع

تتوقف إسبر كفنانة وكعضو في لجنة صناعة السينما والتلفزيون، عند ملامح الموسم الرمضاني الحالي، بسعين المطلعة والأوضاع المعيشية والاجتماعية التي عاشها الناس في الفترة الماضية، معتبرة أن توثيق هذه المرحلة بات ضرورة فنية، ولا سيما في هذا التوقيت.

وتوضح أن الموسم لا يقتصر على لون واحد، بل يجمع بين الأعمال الاجتماعية والبيئة الشامية، إلى جانب الكوميديا، ما يجعله، برأيها، موسمًا متنوعًا على مستوى الطرح والشكل.

وعن نوعية الأعمال التي تستوقفها، تؤكد إسبر أنها لا تنحاز إلى تصنيف محدد، سواء كان كوميديًا أو اجتماعيًا أو شاميًا، بقدر ما تنحاز إلى الجودة.

عودة بعض الفنانين إضافة للموسم

فيما يتعلق بعودة عدد من الفنانين الذين غابوا لسنوات، تعبّر إسبر عن اشتياقها لهم، وترى أن وجودهم يشكّل إضافة مهمة للموسم.

وتذكر من بينهم فارس الحلو ومكسيم خليل وياسا صبري، وغيرهم من الأسماء التي تركت، بحسب قولها، فراغًا كبيرًا في الدراما السورية.

وترى أن اجتماعهم مجددًا تحت مظلة واحدة، يشكّل فرصة لمحاولة إعادة الألق إلى الدراما السورية كما كانت دائمًا.

رؤية لتقديم شخصيات متنوعة

تختم إسبر حديثها بالتأكيد على أن لديها شخصيات كثيرة تتمنى تقديمها، معتبرة أنها كانت من المملات اللواتي حُصرن في زاوية واحدة، إذ جرى النظر إليها من جانب محدد فقط.

تقول إسبر إن أسلوبها في الحياة أو شكلها الخارجي لا يعني أنها غير قادرة على أداء شخصيات مختلفة، بل عبر عن "ستايل جيني" في الحياة، لتثبت تنوعها كممثلة.

> الموسم الرمضاني يحمل طابعًا متنوعًا على مستوى الطرح والشكل، وسقف الحرية مرتفع.
>
> جيني إسبر
> فنانة سورية
> وعضو لجنة صناعة السينما والتفزيون

كيف يمكن تحقيق التوازن؟

مع المهارات التقنية.. أطفالنا أذكى معرفيًا وأضعف عاطفيًا

يعد ضعف تحقق الإحباط لدى الطفل أساس مشاشة التنظيم العاطفي (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنب بلدي – شعبان شاميه

تدخل العواطف في كل جوانب حياتنا، ويتمثل الوعي العاطفي للأطفال بقدرة الطفل على التعرف على مشاعره الخاصة وتسميتها، وفهم تأثيرها على سلوكه، تحمل الإحباط، إدارة الخسائر، وبناء علاقات عميقة، بالإضافة إلى القدرة على فهم مشاعر الآخرين والتعاطف معهم، ما يساعدهم على التعبير بطرق صحية بدلًا من الكبت أو الاندفاع، وذلك ركن أساسي في تطوير الذكاء العاطفي الشامل.

وبالرغم من ارتفاع معدل الذكاء المعرفي لدى الأطفال حاليًا، إذ أصبحوا يتميزون بسرعة الوصول للمعلومة، ويتمتعون بالمهارات التقنية، والقدرة على البحث والتحليل، والتعرض المبكر لمفاهيم معقدة، فإنهم أضعف عاطفيًا، وفق ما تؤكده الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، في حديث إلى عنب بلدي.

تناقش عنب بلدي في هذا التقرير أسباب ومخاطر ضعف الوعي العاطفي لدى الأطفال، وتقدم خطة علاجية هبة اختصاصيين تمكن الأهالي من تنمية الذكاء العاطفي لأطفالهم بالتوازي مع الذكاء المعرفي.

أسباب أبعد من التكنولوجيا

أرجعت العرنوس أسباب الضعف العاطفي لدى الأطفال إلى أن الحضور الجسدي موجود، في وقت يغيب الحضور النفسي، إذ يمتلك الطفل أجهزة كثيرة، لكنه يفتقد إلى الإصغاء الكامل، والتواصل البصري، والاحتواء الهادئ، والوقت بلا استعجال.

ولفتت الاستشارية إلى أن الدماغ العاطفي للطفل يتشكّل من خلال التفاعل العاطفي مع الوالدين، مشيرة إلى أنه عندما ينشغل الأهل ولو بحسن نية عن أولادهم تتشكل فجوة غير مرئية، إذ لا يحتاج الطفل إلى والدين مثاليين، بل إلى والدين حاضرين.

ومن الأسباب أيضًا، ثقافة السرعة والنتائج الفورية، بحسب العرنوس، إذ يحصل الطفل على فيديو خلال ثانية، وإجابة خلال لحظة، ولعبة دون انتظار، بينما الحياة الواقعية تتطلّب صبرًا وجهدًا واحتمال فشل وتأجيل إشباع، موضحة أنه في مثل هذه الحالة ينشأ ضعف تحمّل الإحباط، وهو أساس مشاشة التنظيم العاطفي.

وتسبب الحماية الزائدة ضعفًا عاطفيًا للطفل، أضافت الاستشارية، إذ إن كثيرًا من الأهل أصبحوا يتدخلون لحل مشكلات الطفل فورًا، ويمنعون أي تجربة ألم، ويخافون من فشله أو حزنه، لكن من وجهة نظر الصحة النفسية، فإن الألم الخفيف المتكرر هو لقاح القوة العاطفية، فالطفل الذي لا يُسمح له أن يحزن لن يتعلم كيف يتعافى.

كما أن ضعف تعليم المشاعر داخل البيت يؤثر سلبًا، بحسب العرنوس، ومعظم البيوت تعلّم النجاح والأدب والتحصيل، لكنها لا تعلّم ما الغضب؟ كيف أهدأ؟ ماذا أفعل عندما أُرفض؟ كيف أطلب احتياجي دون عدوان؟ وبالتالي الأطفال اليوم يمتلكون مفردات تقنية واسعة، لكن مفرداتهم العاطفية محدودة جدًا.

وتتحدث الاستشارية النفسية الأسرية أيضًا عن المقارنة الاجتماعية المستمرة، إذ خلقت وسائل التواصل الاجتماعي وليس فقط الذكاء الاصطناعي (AI) ضغوطًا مثالية وخوفًا من الفشل العلني وقلق أداء دائمًا، فالمراهق بات يعيش تحت "كاميرا نفسية" مستمرة، بحسب وصفها.

مخاطر نفسية بعيدة المدى

إذا لم يُعالج هذا الأمر، تبيّن العرنوس، سنلحظ قلقًا مزمنًا، ونوبات غضب سريعة، ومشاشة في العلاقات، وانسحابًا اجتماعيًا، واعتمادًا مفرطًا على العالم الرقمي للهروب، وصعوبة في الزواج لاحقًا بسبب ضعف مهارات التواصل العاطفي، وقابلية أعلى للإدمان.

وتُعطي الاستشارية أمثلة حياتية واقعية من وحي الاستشارات النفسية اليومية، مثل: طفل بعمر عشر سنوات متفوّق دراسيًا، لكنه ينهار إذا خسر في لعبة، لأنه لم يُدرَّب على الخسارة التدريجية، توضح العرنوس.

كما نجد مراهقة نشيطة على "السوشال ميديا"، لكنها تخاف التحدث أمام الصف، باعتبار أنها تمتلك مهارات رقمية عالية، وثقة ذاتية منخفضة في الواقع، بحسب الاستشارية.

ونشهد أيضًا أطفالًا سريعي الغضب عندما يُمنعون من الجهاز، باعتبار أن الجهاز أصبح منظّم مشاعرهم الوحيد، بحسب العرنوس، مؤكدة أن جوهر المشكلة في مثل هذه الحالات هو ضعف الوعي العاطفي.

تعزيز الوعي العاطفي

الوعي العاطفي، بحسب ما عرّفته الاستشارية، هو قدرة الطفل على التعرّف على مشاعره وتسميتها بدقة، وفهم سببها، وتنظيمها بطريقة صحية، والتعبير عنها دون أذى.

ويعزز الوعي العاطفي عمليًا، وفق العرنوس، من خلال مجموعة من الممارسات والسلوكيات، تشمل:

• تسمية المشاعر: بدل أن نقول: "ليش معصب؟ ما في شي!" نقول: "واضح إنك زعلان لأنك خسرت.. طبيعي تزعل"، التسمية هنا تخفف شدة المشاعر بنسبة كبيرة، لافتة إلى أن هذا مثبت علميًا عبر تنظيم اللوزة الدماغية.

• تعليم مهارة تحمّل الإحباط: ويكون ذلك من خلال عدم المسارعة إلى حل كل مشكلة، وترك الطفل يحاول، والسماح له بالغضب مع مساعدته على التهدئة.

• وقت خاص يومي بلا أجهزة: من الضروري إعادة بناء الجسر العاطفي مع الطفل لمدة 15 دقيقة يوميًا على الأقل يتخللها لعب حر وحديث بسيط، دون هاتف أو نصائح.

• تعليم مهارات تنظيم المشاعر: تمارين تنفس، العدّ التنازلي، كتابة المشاعر، الرسم، رياضة منتظمة.

• نموذج الأهل أهم من أي درس: إذا كان الأب ينفجر غضبًا ولا يعترف بخطئه ويكبت مشاعره، فالطفل سيتعلّم الشيء نفسه، إن الأطفال لا يسمعوننا، بل يقلدوننا.

دور التكنولوجيا و"AI"

توضح الاستشارية النفسية الأسرية أن المشكلة ليست بالأداة، بل باستخدامها كبديل عن الملل الصحي واللعب الواقعي والحوار والتجربة، معتبرة أنها مفيدة في حال جرى استخدامها كأداة تعليمية متوازنة، وتبدأ المشكلة عندما تصبح منظم المشاعر الأساسي للطفل.

خطة علاجية عملية للأسرة

تشرح الاستشارية لعنب بلدي خطة علاجية مؤلفة من ثلاث مراحل يمكن للأسرة الاعتماد عليها في حالات ضعف الوعي العاطفي:

تكون المرحلة الأولى عبر إعادة بناء الأمان، احتواء بلا نقد، مع استماع أكثر من توجيه.

وتشمل المرحلة الثانية التدريب التدريجي على الاستقلال، إضافة إلى مسؤوليات منزلية، ومهام دون مساعدة فورية، والسماح بالفشل الآمن.

وتركّز المرحلة الثالثة، وفق العرنوس، على بناء مناعة عاطفية، تعريض تدريجي لمواقف صعبة، مناقشة المشاعر بعد كل تجربة، وتعزيز معنى الجهد وليس النتيجة.

كيف نطور شخصية متوازنة؟

تقوم الشخصية القوية عاطفيًا على إحساس بالأمان، وقدرة على التحمّل، ومهارات تواصل، ومعنى للحياة، وانضباط ذاتي، بحسب الاستشارية، مشددة على أن ذلك لا يُبنى بالمحاضرات، بل بالتجارب اليومية الصغيرة.

وخلصت العرنوس إلى أن جيل اليوم ليس أضعف، هو فقط نشأ في بيئة مختلفة لم تُعد العاطفة نفس العناية التي أعطتها للمعلومة، موضحة أن المعادلة لا تكون بتقليل التكنولوجيا، بل بزيادة العلاقة، فالطفل الذي يشعر أنه مرئي ومسموع ومفهوم، يستطيع أن يعيش في أي عصر، حتى عصر الذكاء الاصطناعي.

التهابات "النكفة" ما أسبابها وكيف تعالَج؟

الغدد "النكفية" هي زوج من الغدد اللعابية تقع على جانبي الوجه أمام الأذن مباشرة، تعمل على إفراز اللعاب في الفم، يؤدي التهابها إلى تورم الخد على جانب واحد أو كلا الجانبين. وقد يصيب الأطفال منذ الولادة أو الكبار.

اختصاصي جراحة الأنف والأذن والحنجرة الدكتور أحمد سليمان ديب، قال لعنب بلدي، إن أشيع أمراض الغدة "النكفية" هو الالتهاب، مبينًا أن الالتهاب قد يكون قيحيًا أو غير قيحي.

التهاب "النكفة" غير القيحي

المثال الأشيع للالتهاب غير القيحي هو الالتهاب الفيروسي (النكاف)، الذي تسببه الفيروسات نظيرة المخاطية، بحسب ما قاله الدكتور أحمد سليمان ديب.

الاختصاصي ذكر أن هذا الالتهاب يسبب تورم "نكفة" مؤلمًا ثنائي الجانب مع إعياء وضرر (عدم القدرة على فتح الفم).

وتابع ديب أن العلاج في مثل هذه الحالة محافظ، يشمل راحة بالسرير وتدفئة وسوائل ومسكنات، مشيرًا إلى أن الحالة محددة لذاتها.

السبب الثاني الشائع لتضخم "النكفة" غير القيحي، بحسب ديب، هو انسداد قنوات النزح بسدادة مخاطية أو حصيات، مبينًا أن العلاج هنا مشابه لحالة الالتهاب الفيروسي مع تدليك ومحرّضات اللعاب (قطع الليمون مثلًا).

التهاب "النكفة" القيحي

أشار الاختصاصي إلى أن التهاب "النكفة" القيحي هو التهاب جرثومي بالعنقوديات، وهو إما حاد أو مزمن.

وينتج الالتهاب القيحي، وفق ديب، بتورم الغدة مع ألم وحمى ونزح قيحي من قناة الغدة الرئيسة في جوف الفم.

ومن أهم المسببات، بحسب الدكتور ديب، تجفاف مزمن في مريض مضعف (تثبيط مناعي، علاج شعاعي، علاج كيماوي).

وتابع الاختصاصي أن العلاج في مثل هذه الحالة هو "إماهة" (زيادة الوارد من السوائل) إضافة إلى الصادات الحيوية، مشيرًا إلى احتمالية الحاجة لنزح جراحي (خروج السائل من مكان لآخر) في الحالات غير المستجيبة، كما قد يحتاج الالتهاب المزمن أو المتكرر لاستئصال الغدة.

الحالات الطبية المؤهبة

أبرز الحالات الطبية المؤهبة لالتهاب "النكفة" الحاد القيحي، تشمل الداء السكري وقصور الدرق والقصور الكبدي أو الكلوي وسوء التغذية و"متلازمة جوغرن" والإيدز و"القهم" (قلة الشهية) والنهم وفرط حمض البول بالدم وفرط البروتينات الشحمية في الدم والانسمام بالرصاص، كما أوضح ديب.

ومن الحالات المؤهبة أيضًا، بحسب الاختصاصي، الأدوية المسببة للتجفاف، مثل المدرات وحاصرات بيتا ومضادات الاكتئاب وصادات معينة ومضادات الكولين.

"متلازمة جوغرن" هي اضطراب مناعي ذاتي مزمن يتميّز بمهاجمة الجهاز المناعي عن طريق الخطأ للغدد المنتجة للرطوبة في الجسم، ويؤدي هذا إلى انخفاض إنتاج اللعاب، وبالتالي جفاف الفم وانخفاض في إنتاج الدموع، مما يسبب جفاف العين (التهاب القرنية والملتحمة الجاف).

الالتهابات الفيروسية والجرثومية أكثر أمراض الغدد النكفية شيوعًا (كانفا)

عبر أربعة أعمال

"الميكرو دراما".. مفاجأة الدراما السورية في رمضان

في موسم درامي يتسم بالمنافسة الحادة وتبدّل عادات المشاهدة، برزت "الميكرو دراما" بوصفها المفاجأة الأبرز في خريطة دراما رمضان السورية 2026، وهي نمط درامي يعتمد السرد القصير المكثف، بإيقاع سريع، يجذب جمهور المنصات الرقمية من خلال حلقات لا تتجاوز بضع دقائق.

أربعة أعمال شكّلت العنوان الأوضح لهذا التحول ضمن مسلسلات الموسم الرمضاني الحالي، وهي "ابن الحارة" و"بيت نجيب" و"بيت الأحلام" و"صراع الملكة والمنتقم" و"الزير سالم".

ملحمة "الزير سالم" بصيغة خاطفة

يعتبر مسلسل "صراع الملكة والمنتقم" إحياء لواحدة من أشهر الملاحم العربية، وهي "الزير سالم" بنسخة جديدة، تحمل قالبًا معاصرًا يعتمد على "الميكرو دراما".

المسلسل يقوم على تقديم المشاهد المكثفة واللحظات المفصلية من الملحمة، بدلًا من السرد المطوّل، في صيغة تراهن على التشويق والاختزال.

يجسد الفنان عامر علي شخصية "الزير سالم"، أما الفنانة سوزانا الوز فتؤدي دور "الجليلة"، وهو بمشاركة كنان كريدي وعلي صطوف ويوشع محمود وراما زين العابدين، ومن تأليف سارة سوار الذهب، وإخراج زاهر قصيباتي.

"ابن الحارة".. أول عمل بيئة شامية

يعد "ابن الحارة" أول عمل بيئة شامية يُنتج بصيغة "الميكرو دراما"، إخراج إياد نحاس، وبطولة فراس إبراهيم وبلال مارتيني وحسام الشاه وعلي كريم ومصطفى المصطفى وسوزان سكاف وبسام دكاك.

يتألف المسلسل من 60 حلقة، مدة كل منها نحو دقيقة ونصف فقط، في مغامرة فنية تسعى إلى كسر مرونة البيئة الشامية ضمن إيقاع معاصر.

تدور الأحداث حول "فارس"، الشاب الذي يعود إلى حارته بعد سنوات من الغياب لاستعادة حقه وحق عائلته، لتشتعل المواجهة مع المختار، الرجل النافذ في الحارة، غير أن الصراع يتعقّد حين تقع ابنة المختار في حب خصم والدها.

"بيت نجيب".. تشويق اجتماعي

يذهب "بيت نجيب" إلى الدراما الاجتماعية المشوّقة، بإخراج إبراهيم ملحم ونص سارة سوار الذهب، مرتكزًا على حبكة تقوم على الأسرار العائلية والتقاطعات المصيرية.

تجسد نانسي خوري شخصية "أمل"، المرضة التي تنتقل للعمل لدى عائلة ثرية، لتكتشف أن العائلة فقدت ابنتها منذ سنوات طويلة.

تبدأ رحلة بحث تتداخل فيها الأزمنة، وتتقاطع مصاير عائلة أمل مع عائلة "نجيب"، في سرد يقوم على كشف تدريجي للأسرار المدفونة.

يشارك في البطولة جيانا عيد وسوزان سكاف ونذير لكود ونهاد عاصي وأسيمة يوسف وفادي أحمد.

"بيت الأحلام".. كوميديا سوداء

يخرج "بيت الأحلام" عن القوالب التقليدية، مقدمًا كوميديا سوداء ممزوجة بالغرابة والتشويق، وتدور أحداثه داخل منزل غير اعتيادي يجمع خمس شخصيات رئيسة، لكل منها أحلامها وأزماتها، قبل أن تتقاطع مصايرهم في سلسلة مفاجآت وتقلبات حادة.

المسلسل مؤلف من 15 حلقة قصيرة، في توجه إنتاجي قائم على التكثيف بعيدًا عن الإطالة المعتادة، الفكرة للكاتب كنان حاتم، والسيناريو والحوار للمى عبد المجيد وصالح منصور وإخراج عبد الرحمن ياسين.

يضم العمل مجموعة من الفنانين الشباب، منهم سليمان رزق وغدير سلمان وأسيمة يوسف ووائل زيدان.

مع ارتفاع الجماهيرية والمنافسة المحلية

الرياضة السورية تعاني فشل "إدارة الحشود"

عنب بلدي – يزن قر

لم تعد المشكلات التنظيمية في الملاعب والصالات الرياضية السورية حوادث معزولة مرتبطة بمباراة واحدة، بل تتكرر مع تزايد الحضور الجماهيري وارتفاع وتيرة المنافسة في البطولات المحلية.

بين ازدحام عند البوابات، واقتحام أرض الملعب في بعض المباريات، وتعثر ملف النقل التلفزيوني، تتكشف تحديات إدارية تتجاوز حدود الأداء الفني داخل المستطيل الأخضر.

ومع تصاعد جماهيرية كرة السلة وعودة الزخم إلى مباريات كرة القدم، يبرز سؤال حول جاهزية البنية التنظيمية لمواكبة هذا الحضور، وقدرة الجهات المعنية على ضبط الجوانب الأمنية واللوجستية والمالية، بالتوازي مع استمرار المنافسة الرياضية.

جماهيرية متصاعدة وتنظيم تحت الاختبار

تزايد الحضور الجماهيري في مباريات كرة السلة، خلال الموسم الحالي، وضع آليات تنظيم الدخول إلى الصالات تحت الاختبار.

ومع امتلاء المدرجات في عدد من اللقاءات، برزت مشكلات تتعلق بإدارة الحشود وعدد المداخل المعتمدة، ما انعكس ازدحامًا عند البوابات قبل انطلاق بعض المباريات.

ما حدث قبل مواجهة الكرامة والاتحاد، في صالة "غزوان أبو زيد"، أعاد النقاش حول تنظيم المباريات.

عند المدخل الرئيس، تصاعدت حالة الازدحام، إذ حاول الحضور الدخول في وقت واحد، ما خلق ضغطًا على الحراس وموظفي الصالة.

مدير المكتب الإعلامي في الاتحاد السوري لكرة السلة، مهند ملص، قال لعنب بلدي، إن جماهيرية كرة السلة ارتفعت خلال السنوات الأخيرة نتيجة تقارب مستويات الأندية، وارتفاع المستوى الفني، وزيادة عدد المحترفين، ما انعكس بزيادة الإقبال على المباريات.

وأضاف ملص أن هذا التزايد لم يرافقه تطوير في البنية التحتية أو أنظمة إدارة الحشود، إذ لا تزال بعض الصالات تعتمد مدخلًا رئيسًا واحدًا، ما يضع اللاعبين والإداريين والجمهور في مسار واحد، ويضاعف احتمالية وقوع الفوضى عند بداية كل مباراة.

وأشار أيضًا إلى أن مدينة حمص بحاجة إلى صالة ثانية، مع تزايد شعبية اللعبة ووجود ناديين منافسين في المدينة، ما يزيد الضغط على صالة "غزوان أبو زيد" ويجعل تنظيم المباريات أكثر تعقيدًا.

من جانبه، وصف مدرب نادي الكرامة، هيثم جميل، دخول جميع الأطراف من باب واحد بأنه "غير منطقي"، مشيرًا إلى أن اللاعبين، والكوادر الفنية والإدارية، وجماهير الفريق المنافس، بالإضافة إلى الإعلاميين وأفراد النقل التلفزيوني، جميعهم يمرون من نفس المدخل.

ودعا جميل إلى ترتيب أفضل وتنسيق أوضح بين إدارة النادي والجهات المعنية، لضمان انسيابية الدخول ومنع تكرار المشكلات التي شهدتها المباراة.

وفيما يخص بيع البطاقات، برزت روايات متباينة بعد المباراة، إذ حمّل الاتحاد نادي الكرامة مسؤولية بيع بطاقات بأعداد تفوق المسموح، بينما أكد النادي أن عدد البطاقات المطبوعة بلغ 1800 بطاقة، مع اعتذار رسمي عن الفوضى التي حدثت.

ويعكس هذا التباين الحاجة إلى آلية رقابية أوضح تضمن الالتزام بالطاقة الاستيعابية المعتمدة لكل صالة، وتحدد مسؤوليات الأطراف المنظمة بشكل دقيق.

أزمات تنظيمية بكرة القدم

في ملاعب كرة القدم، يتضاعف الضغط التنظيمي بسبب القدرة الاستيعابية الأكبر وعدد الجماهير الأعلى.

ورغم اتساع المساحات مقارنة بالصالات المغلقة، فإن آليات الدخول في بعض الملاعب تعتمد نقاطًا محدودة، ما يؤدي إلى تشكل طوابير طويلة قبل المباريات الجماهيرية.

مدير مكتب الاتحاد السوري لكرة القدم، أنس عمو، قال إن مسؤولية تنظيم مباريات كرة القدم تقع على عاتق الاتحاد، إلا أن أي فعالية رياضية تحتاج إلى جهود مشتركة من عدة جهات.

وأضاف عمو أن تنظيم المباريات يتطلب تنسيقًا مع مديريات الرياضة في مختلف المحافظات، إضافة إلى جهات أمنية وخدمية مثل وزارة الداخلية، والدفاع المدني، ووزارة الصحة، وعناصر حفظ النظام، لضمان سلامة الجماهير واللاعبين والحكام.

وأشار إلى أن ما حدث في مباراة أمية وحمص الفداء، من دخول بعض الجماهير إلى أرض الملعب، والاعتداء على الحكام، كشف عن وجود عدد محدود من عناصر حفظ الأمن داخل الملعب، ما أسهم في تفاقم الفوضى.

وبيّن عمو أن اجتماعًا عُقد مؤخرًا مع وزير الداخلية، بحضور وزير الرياضة والشباب، طُرحت خلاله القضايا التي تعاني منها الرياضة السورية، وعلى رأسها تأمين أعداد كافية من عناصر حفظ النظام في الملاعب، مع مقترح تخصيص وحدة أمنية مختصة بالملاعب، على غرار شرطة السياحة، مشيرًا إلى وجود تجاوب مبدئي من وزارة الداخلية لدراسة هذه الطروحات.

النقل التلفزيوني.. مزاد لم يُحسم

إلى جانب تحديات التنظيم داخل الملاعب، يواجه الدوري السوري لكرة القدم إشكالية تتعلق بحقوق النقل التلفزيوني.

وبحسب عمو، عُقدت جلسة مزاد لبيع حقوق نقل مباريات الدوري، إلا أنها لم تصل إلى الرقم المالي المطلوب، ما اعتُبر فشلًا للجلسة الأولى.

ومن المقرر إعادة طرح المزاد في 23 من شباط الحالي، مع احتمال إعادة الطرح مجددًا في حال عدم الوصول إلى العرض المناسب.

وكانت شركة "برايم" قد بدأت الموسم الحالي كناقل رسمي للدوري، إلا أنها لم تسدد الدفعتين الأولى والثانية من مستحقاتها، رغم منحها أكثر من مهلة، ما دفع الاتحاد إلى فسخ العقد معها.

في المقابل، تتولى شركة "أنا سوريا" نقل مباريات كرة السلة، وبحسب مصادر خاصة لعنب بلدي، فإن "أنا سوريا" من بين الشركات التي تقدمت للمشاركة في مزاد لنقل مباريات كرة القدم.

وبين تحديات التنظيم داخل الملاعب وتعثر ملف النقل، تبدو المسابقات المحلية أمام اختبار إداري يتجاوز حدود المستطيل الأخضر، في ظل سعي الاتحادات لضبط الجوانب التنظيمية والمالية بالتوازي مع استمرار المنافسة الرياضية.

جمهور نادي الكرامة خلال مباراة فريقهم ضد نادي الاتحاد – 14 شباط 2026 (نادي الكرامة الرياضي/ فيسبوك)

تطبيقات تلاحقك عبر الهواتف المفتوحة.. كيف تحمي معلوماتك؟

منذ ظهور عبارة "There's an app for that" مع إطلاق "آيفون" عام 2009، تغيّرت علاقتنا بالهواتف الذكية جذريًا، إذ تحوّل الهاتف إلى أداة متعددة الاستخدامات، لكن في المقابل، تحولت تفاعلاتنا اليومية، من الرسائل إلى المعاملات البنكية، إلى بيانات ثمينة في اقتصاد رقمي يعتمد على الإعلانات.

ورغم إدراك المستخدمين اليوم أن جمع البيانات أصبح ممارسة شائعة، فإن كثيرين لا يعلمون أن الحد من ذلك لا يتطلب معرفة تقنية معقدة، بحسب تقرير نشره موقع "slashgear".

خمس خطوات فعالة يمكن تنفيذها خلال دقائق لتقليل كمية البيانات التي تجمعها التطبيقات عنك:

مراجعة أذون التطبيقات بدقة

تمنح أنظمة "iOS" و"أندرويد" المستخدمين قدرة كبيرة على التحكم في الأذون، مثل الوصول إلى الموقع الجغرافي أو الكاميرا أو الميكروفون. القاعدة الذهبية، بحسب التقرير، لا تمنح أي إذن إلا إذا كنت تفهم سبب حاجته إليه.

يمكنك الدخول إلى إعدادات الخصوصية في هاتفك، ومراجعة التطبيقات التي تستخدم كل إذن، ثم إلغاء أي صلاحيات غير ضرورية.

ومن المقرر إعادة طرح المزاد في 23 من شباط الحالي، مع احتمال إعادة الطرح مجددًا في حال عدم الوصول إلى العرض المناسب.

في "أندرويد"، من المفيد أيضًا التحقق من "الوصول إلى بيانات الاستخدام" وتعطيله للتطبيقات التي لا تحتاج إليه، لأنه يسمح بتتبع طريقة استخدامك لها.

إيقاف تتبع الإعلانات

تعتمد معظم التطبيقات على معرف إعلاني لعرض إعلانات مخصصة بناء على نشاطك. في "أندرويد"، يمكن حذف أو إعادة تعيين المعرّف الإعلاني من إعدادات "جوجل" داخل الهاتف.

أما في "iOS"، فيمكن منع التطبيقات من طلب التتبع بالكامل من خلال قسم التتبع في إعدادات الخصوصية.

وبحسب التقرير، أفضل وسيلة لتجنّب التتبع هي عدم تثبيت التطبيق من الأساس.

قبل التحميل، راجع قسم الخصوصية في متجر "آب ستور" أو قسم سلامة البيانات في "جوجل بلاي" لمعرفة نوع البيانات التي يجمعها التطبيق.

تعديل إعدادات الخصوصية داخل التطبيقات نفسها

حتى لو ضبطت إعدادات النظام، فإن كثيرًا من سياسات جمع البيانات يمكن تعطيلها من داخل التطبيق.

على سبيل المثال، في "إنستجرام" يمكن الدخول إلى تفضيلات الإعلانات وإدارة البيانات المستخدمة في التخصيص.

في "تيك توك" يمكن إيقاف الإعلانات الموجهة ومسح البيانات المجمعة خارج التطبيق.

غالبًا ما تُدفن هذه الخيارات في قوائم عميقة وبمصطلحات تسويقية مبهمة، لذا يتطلب الأمر بعض التدقيق.

إعدادات "سامسونغ"

إلى جانب "جوجل"، تضيف "سامسونغ" طبقة إضافية من جمع البيانات عبر خدماتها الخاصة في هواتف "Samsung Galaxy".

يمكن إيقاف ميزات مثل تحسين الإعلانات المخصصة وإرسال بيانات التشخيص من قسم الخصوصية في الإعدادات.

كما يُنصح بتعطيل خدمة "Customization Service" في جميع تطبيقات "سامسونغ" المثبتة، بما فيها المتجر والتقويم والمعرض.

توصيات بحذف التطبيقات غير المستخدمة

أبسط خطوة لكنها الأكثر فعالية، كل تطبيق مثبت هو بوابة محتملة لجمع بياناتك.

راجع مكتبة تطبيقاتك، واحذف أي تطبيق لم تستخدمه منذ فترة.

يمكنك دائمًا إعادة تثبيتها لاحقًا عند الحاجة، إذ إن تقليل عدد التطبيقات يقلل تلقائيًا من حجم البيانات المتداولة عنك.

لم تعد عناوين مثل الخصوصية الرقمية والحماية داخل إعدادات التطبيقات وشبكات التواصل الاجتماعي من الأمور التي يهملها المستخدمون، بل مسؤولية شخصية، نظرًا لحجم البيانات التي يمكن جمعها وبيعها لجهات خارجية دون إخطار المستخدم بشكل مباشر.

دراما "يوم وشوي".. توثيق يوم واحد يختصر سنوات الوجع

يقدم مسلسل "يوم وشوي"، في خمس حلقات مكثفة، تجربة درامية قصيرة تتكئ على فكرة بسيطة في ظاهرها، وهي: يوم واحد في حياة عائلة سورية.

غير أن هذا اليوم يتحوّل، عبر تعدد وجهات النظر، إلى مرآة لسنوات طويلة من الفقد والانتظار والتحولات القاسية التي عاشها الشعب السوري.

يجمع العمل في بطولته يارا صبري وجمال العلي وفرح الديبات وتيم حناوي، إلى جانب حضور مؤثر للطفلين جاد الرجولة وجميل مرعي، ومن إخراج وكتابة يمان عنتابلي، وعرض عبر منصة "العربي"، بمعدل حلقة أسبوعيًا، في صيغة راهنت على التكثيف بدل الإطالة.

من حكاية فردية إلى قصة جماعية

يعتمد المسلسل بنية تقوم على إعادة رواية اليوم نفسه من خلال ست شخصيات مختلفة، بحيث تتكشف التفاصيل تدريجيًا مع كل حلقة. ما يبدو حدثًا عابرًا في منظور شخصية، يتحول إلى نقطة مفصلية في منظور أخرى. ومع تقدم السرد، تتكشف التفاصيل الصغيرة للحياة اليومية، كالخوف والانتظار والحنين ومحاولات التماسك، لتلتقي الشخصيات في الحلقة الأخيرة عند نقطة تقاطع درامية تكشف أن الحكاية الفردية ليست سوى جزء من قصة جماعية أوسع.

ومع تقاطع الخطوط الدرامية في الحلقة الأخيرة، تتشكل صورة أشمل لعائلة تحاول التماسك وسط ذاكرة مثقلة بالخسارات.

هذا البناء يمنح العمل طابعًا أقرب إلى السينما منه إلى الدراما التلفزيونية التقليدية، ويعكس رؤية مخرجه وكاتبه، الذي يتجنب الخطاب المباشر، ويفضّل ترك المساحات مفتوحة أمام تأويل المشاهد.

وجوه متعددة لواقع واحد

العمل يتناول الواقع السوري من خلال قصة عائلة تتجاوز الانقسامات والتصنيفات الضيقة، وتواجه آثار التهجير والغياب والصدمات النفسية بصمت يومي.

الأب المثقل بمسؤولياته، الأم التي تعيش على تخوم الذاكرة، الشباب الباحثون عن معنى الاستمرار، والأطفال الذين يرثون أسئلة الكبار قبل أوانهم، جميعهم يشكّلون فسيفساء إنسانية تعكس هشاشة اللحظة وقسوتها في آن واحد.

بدلًا من التركيز على الأحداث الصاخبة، يذهب المسلسل إلى التفاصيل الصغيرة: نظرة عابرة، حوار مقتضب، صمت طويل، وكأن الرسالة تقول إن ما لم يُقل أهم أحيانًا مما يُقال.

كما تتداخل الذكريات واللحظات والمواقف لتكشف عن الصورة الكاملة لواقع عائلة في سوريا، ويجمعها في النهاية حدث "أعظم" يكشف المعنى الحقيقي لما عاشته الشخصيات كلها، وهي لحظة سقوط النظام السابق.

تحمل الموسيقا التصويرية توقيع كرم صليبي، وتأتي منسجمة مع إيقاع العمل الهادئ، حيث تؤدي دورًا داعمًا للمناخ التأملي الذي يطغى على الحلقات.

عودة يارا صبري إلى الدراما

يشكّل المسلسل محطة لافتة في عودة يارا صبري إلى الدراما السورية، إذ يعد أول عمل درامي تُصوّره في دمشق بعد سنوات من الغياب.

نقاد الفن أشادوا بالعمل، معتبرين أنه لا يسعى إلى تقديم خطاب سياسي مباشر أو حلول جاهزة، بل يفتح مساحة للتأمل في معنى العائلة والهوية والانتماء، عبر تجربة قصيرة زمنًا، لكنها تحاول أن تقول الكثير عن مرحلة تبحث فيها الدراما السورية عن استعادة قصصها المؤجلة، وإعادة سردها بصوت أكثر هدوءًا وصدقًا.

مشهد من مسلسل "يوم وشوي" – 10 شباط 2026 (صنعة العربي)

إقالات مبكرة تهز استقرار الدوري السوري

عنب بلدي – محمد ديب بظت

فرضت ظاهرة تغيير المدربين نفسها مبكرًا على مشهد الدوري السوري الممتاز لكرة القدم، بعدما أقدمت سبعة أندية من أصل 16 على تبديل أجهزتها الفنية عقب مضي ثماني جولات فقط.

وكان نادي الجيش أحدث المنضمين إلى قائمة الأندية التي غيرت مدربيها، لتضاف هذه الخطوة إلى سلسلة قرارات مشابهة اتخذتها أندية أخرى منذ انطلاق الموسم.

وشملت قائمة الأندية التي غيرت مدربيها كلًا من أمية وجبلة والشرطة والفتوة والكرامة وتشرين والجيش، وذلك لأسباب تفاوتت بين سوء النتائج والبحث عن تحسين الأداء.

وكانت بعض القرارات لافتة من حيث توقيتها المبكر، إذ أقال نادي أمية مدربه المغربي عبيس إدريس بعد جولتين فقط من انطلاق الدوري، في واحدة من أسرع الإقالات هذا الموسم.

في المقابل، جاء قرار نادي تشرين بعد خسارة ثقيلة أمام أهلي حلب بستة أهداف، وهي نتيجة عجلت بإنهاء العلاقة مع الجهاز الفني.

أما نادي الكرامة، فقد أنهى تعاقده مع المدرب المغربي بدر الدين الإدريسي، بعد سلسلة نتائج سلبية أبقت الفريق في المركز الـ11.

تغييرات مبكرة

لعبت طبيعة المنافسة دورًا في تسريع هذه القرارات، إذ تسعى معظم الفرق إلى تثبيت موقعها مبكرًا، سواء ضمن دائرة المنافسة أو للهروب من مراكز الخطر.

وفي هذا السياق، قال المدرب أحمد عزام، خلال حديث إلى عنب بلدي، إن ظاهرة إقالة المدربين في سوريا ليست جديدة، بل تتكرر في معظم المواسم، في ظل غياب الاستقرار الفني وسوء التخطيط الإداري.

نقطة البداية تكمن في طريقة اختيار المدرب، بحسب عزام، موضحًا أن إدارة النادي عندما تختار مدربًا، يفترض أن تكون على ثقة بأنه قادر على تلبية احتياجات الفريق وبنائه بالشكل الصحيح، لأن بناء الفريق هو الأساس، وليس مجرد البحث عن نتائج سريعة.

نجاح العلاقة بين الإدارة والمدرب يتطلب وضوحًا وشفافية منذ البداية، من خلال وضع استراتيجية محددة يعمل عليها الجهاز الفني، تتضمن أهداف الموسم، سواء كانت البقاء في الدوري الممتاز، أو تحقيق مركز متوسط، أو المنافسة على اللقب، أو دخول المربع الذهبي، وفق ما قاله المدرب أحمد عزام.

وأشار إلى أهمية إعلان هذه الأهداف بشكل واضح، قائلًا إن من المفترض عقد مؤتمر صحفي مع بداية الموسم، يوضح فيه المدرب خطته.

وانتقد عزام قرارات الإقالة المبكرة، معتبرًا أن خسارة مباراة أو مباراتين غالبًا ما تؤدي إلى إنهاء العلاقة مع المدرب، سواء عبر الإقالة أو الاستقالة، مضيفًا أن هذا الأسلوب غير صحيح، ويتسبب بوجود فجوة بين الإدارات والأجهزة الفنية.

واعتبر أن التقييم الفني يجب أن يكون أكثر واقعية، مشيرًا إلى أن المدرب يحتاج إلى فرصة كافية، ومن الأفضل منحه على الأقل مرحلة الذهاب كاملة، قبل الحكم على تجربته وتقييم النتائج التي حققها.

"المهم نقلة نوعية"

من جهته، قال المدرب طارق جبان، الذي تولى قيادة نادي الجيش خلفًا لفراس معسعس، إن أي تغير في الجهاز الفني لا يشكل مفاجأة للمدرب الجديد، لأن هناك معلومات وانطباعات عن عمل المدرب السابق تسهل على القادم الجديد التعاطي مع الفريق.

وأضاف المدرب، في حديث إلى عنب بلدي، أن الانطباعات الأولية عادية، ولا تؤثر بالضرورة على عمله كمدرب جديد، مشددًا على أن التحدي الأساسي يكمن في قدرة المدرب على تحقيق نقلة نوعية للفريق في وقت قصير، سواء كانت النتائج إيجابية أو سلبية.

ويرى جبان أن تغير المدربين المتكرر لا يخدم استقرار الفرق، بل يضعف الكرة السورية، معتبرًا أن التغييرات المتكررة في الكوادر الفنية لا تساعد على بناء فرق قوية ومستقرة، وتشكل عبئًا على استقرار الدوري بشكل عام.

المدرب السابق لنادي الجيش فراس معسعس خلال حصة تدريبية مع الفريق – 13 شباط 2026 (نادي الجيش الرياضي)

كتاب

"حراس الهواء" عن عذاب انتظار السوريين بين الداخل والخارج

في روايتها "حراس الهواء"، تقترب الكاتبة السورية روزا ياسين حسن إلى واحدة من أكثر المناطق التي ستصبح لاحقًا الأكثر انتظارًا في التجربة السورية المعاصرة، الانتظار، ذاك الذي لا يمكن وصفه بحالة عابرة، بل كزمن كامل يعيشه الإنسان معلقًا بين مصيرين، بين الداخل والخارج، وبين الحرية والسجن.

تدور الرواية حول "عنات"، مترجمة تعمل في السفارة الكندية بدمشق، حيث تقضي أيامها في نقل شهادات طالبي اللجوء من مختلف الدول العربية والآسيوية، رجال ونساء يروون قصص التعذيب والاعتقال والخوف، بحثًا عن فرصة للنجاة خارج بلد انهم.

عمل "عنات" يضعها في تماس يومي مع ألم بشتى أنواعه، لكنها في الوقت نفسه تعيش قصتها الخاصة، المنتظرة إطلاق سراح خطيبها "جواد"، المعتقل بسبب نشاطه السياسي، في سجن "صيدنايا"، بعد نقله من سجن "تدمر" الصحراوي.

هذا التوازي بين الشهادات التي تترجمها "عنات" وتجربتها الشخصية، يمنح الرواية عمقها الإنساني، فالمعاناة هنا ليست قصة فردية، بل واقع مشترك، يتكرر بأشكال مختلفة، إذ إن الانتظار الذي يعيشه الآخرون أمام نوافذ السفارات، تعيشه هي أمام أبواب السجن، وبين الاثنين، يتشكل عالم كامل من القلق والأسئلة المفتوحة.

تضيف الكاتبة بعدًا آخر لهذه التجربة، حين تواجه "عنات" حملها، في لحظة تختلط فيها الحياة الجديدة بالخوف من المستقبل، حيث يصبح الجسد نفسه جزءًا من الرواية، مساحة يتقاطع فيها الأمل مع القلق، والاستمرار مع الشك، ولا تقدم الرواية بذلك إجابات جاهزة، لكنها تضع القارئ أمام تفاصيل الحياة اليومية لشخص يجد نفسه مضطرًا لمواصلة العيش، رغم غياب اليقين.

تعتمد روزا ياسين حسن على سرد هادئ، يخلو من الخطابة، ويركز على التفاصيل الصغيرة "المكاتب، غرف الانتظار، والحوارات العابرة"، ومن خلال هذه التفاصيل، ترسم صورة لمدينة تعيش تحت سطح الصمت، حيث تبدو الحياة طبيعية في ظاهرها، بينما تخفي داخلها خوفًا دائمًا.

صدرت الرواية عام 2009، قبل سنوات من التحولات الكبرى التي شهدتها سوريا، لكنها تلامس جذور تلك التحولات، عبر تسليط الضوء على العلاقة المعقدة بين الفرد والسلطة، وبين الحياة اليومية والواقع السياسي.

في "حراس الهواء"، لا تكتب روزا ياسين حسن عن السجن فقط، بل عن أثره الممتد خارج الجدران، وعن أولئك الذين يعيشون في ظله، إنها رواية عن الانتظار، وعن الحياة التي تستمر رغم كل شيء، وعن الحرية بوصفها احتمالًا مؤجلًا، لكنه لا يختفي.

روزا حسن

ولدت روزا ياسين حسن في مدينة دمشق عام 1974، وعاشت في مدينة اللاذقية مسقط رأس والديها، وبقيت فيها إلى أن تخرجت في كلية الهندسة المعمارية بجامعة "تشرين" عام 1998، ثم انتقلت إلى مدينة دمشق وبقيت مقيمة فيها حتى خروجها إلى منفاها في ألمانيا أواخر عام 2012.

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 22 شباط/فبراير 2026
العدد 731 - السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سعر النسخة 100 ليرة سورية

ساعة باب الفرج..
نبض حلب وذاكرة تعود إلى 125 عامًا

عنب بلدي - محمد ديب بظت

في قلب حلب، حيث تتقاطع الطرق بين الأسواق الأثرية والأحياء القديمة، تقف ساعة باب الفرج شامخة، لا بوصفها برجًا حجريًا يعلو الساحة، وإنما كواحدة من العلامات القليلة التي لا تزال تختصر معنى المدينة نفسها.

بين باب الفرج مرورًا بباب جنين وحتى أزقة التلل، لم تكن الساعة يومًا مجرد وسيلة لمعرفة الوقت، وإنما هي مرجع يومي، ونقطة التقاء، وعين مفتوحة على حياة كاملة تعاقبت أمامها.

كل من عاش في حلب أو مر بها، يعرف أن السؤال عن الوقت لم يكن يحتاج إلى ساعة يد، كانت نظرة واحدة إلى البرج كافية لتحديد بداية النهار أو اقتراب المساء، ولم تكن العقارب وحدها تعمل، بل كانت الساحة كلها تدور معها، فالباعة يرتبون بضائعهم، والطلاب يسرعون نحو مدارسهم، والنساء يقطعن الساحة عائدات إلى بيوتهن قبل الغروب.

من قسطل السلطان إلى برج الساعة

بدأت حكاية الساعة في عام 1316هـ، 1898م، خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حين وضع والي حلب، رائف باشا، حجر الأساس لها في ساحة باب الفرج، على موقع من آثار السلطان سليمان القانوني ابن السلطان سليم العثماني، والذي يعود إلى القرن الـ16.

وبحسب موسوعة الآثار في سوريا، اكتمل بعد عام واحد، وتحديدًا في 1317هـ، 1899م، بناء البرج بارتفاع بلغ نحو 28 مترًا، بتصميم شارك فيه المهندسان الفرنسي شارل شارتييه، والسوري بكر صدقي.

جمع البناء بين الزخرفة الإسلامية المحلية والتأثيرات الأوروبية، في لحظة كانت فيها المدينة تعيد تنظيم نفسها على إيقاع الزمن الحديث، ولم تكن الساعة تعمل وفق نظام واحد، بل كانت تشير إلى توقيتين، شرقي وغربي، في ذلك التفصيل الصغير، كانت المدينة تعكس موقعها بين عالمين، وبين زمنين يتجاوران الوجه الواحد.

الساحة التي حملت اسمها الساعة لم تكن فقط مسرحًا للحياة اليومية، بل كانت أيضًا شاهدًا على تنفيذ أحكام الإعدام العلنية في مراحل مختلفة، آخرها عام 2007، حين اجتمع الناس في المكان نفسه الذي اعتادوا أن يمروا فيه كل يوم، لكن هذه المرة لمراقبة نهاية حياة، ومنذ ذلك الوقت، بقيت الساعة تحمل ذاكرة مزدوجة، ذاكرة الحياة التي انتظمت على إيقاعها، وذاكرة العدالة التي نفذت تحت ظلها.

مرجع يومي للحياة

بالنسبة لمحمد قضيماتي (60 عامًا)، الذي يعمل منذ أكثر من 40 عامًا في محل للصابون والزعتر قرب ساحة ساعة باب الفرج، لم تكن الساعة مجرد معلم بصري، بل جزءًا من تفاصيل حياته.

وقال محمد لعنب بلدي، إن يومه كان يبدأ حين يرى عقاربها تشير إلى الثامنة صباحًا، وهو الوقت الذي اعتاد فيه فتح المحل، ولم يكن يحمل ساعة يد، ولم يشعر يومًا أنه يحتاج إلى واحدة، كانت ساعة باب الفرج تكفي، بحسب تعبيره.

وتذكّر كيف كانت الساحة تمتلئ تدريجيًا، عمال قادمون من مختلف الأحياء الحلبية والريف الحلبي، طلاب يحملون حقائبهم المدرسية، وباعة يجرون عرباتهم نحو الأسواق، فكان يرى في العقارب ما هو أكثر من الوقت، يرى انتظام الحياة نفسها.

المواعيد كلها كانت تُضرب نسبة إليها، اللقاءات وبداية العمل، وحتى مواعيد العودة إلى البيت، حيث كانت الساعة مرجعًا مشتركًا، ولغة زمنية يفهمها الجميع دون اتفاق مسبق.

من جانبها، تستعيد جومانة طحان (54 عامًا) علاقتها بالمكان بوصفه جزءًا من تفاصيل الحياة اليومية، أكثر من كونه مجرد معلم أثري.

وقالت جومانة لعنب بلدي، إن الجلوس قرب الساعة كان عادة تتكرر دون تخطيط، سواء بعد جولة في الأسواق أو خلال العودة من جهة التلل سيرًا على الأقدام. المكان كان يشكل نقطة استراحة طبيعية، يجلس فيها الناس قليلًا قبل أن يكملوا طريقهم، يراقبون حركة المارة ويشعرون أنهم في قلب المدينة.

الساعة، في وجدان الحلبيين، لا تقل أهمية عن قلعة حلب، وإن كانت لكل منهما رمزيته الخاصة، بحسب جومانة، فبينما تمثل القلعة عمق التاريخ البعيد، تمثل ساعة باب الفرج ذاكرة الحياة اليومية القريبة، وما يزيد من جمال المكان موقعه القريب من المكتبة الوطنية في حلب، إلى جانب أسواق باب الفرج المعروفة، حيث تختلط روائح الصابون والزعتر بحركة الناس، ما يمنح الساحة طابعًا خاصًا.

الوصول إلى الساعة بعد مشوار طويل من التلل كان يمنح شعورًا بالراحة، وكأن الطريق ينتهي عندها، فلم تكن الساعة مجرد برج يعلن الوقت، وإنما محطة يتوقف عندها الناس، ومكان يشعرون فيه بأنهم أقرب إلى مدينتهم، حتى لو لم ينتبهوا إلى عقاربها.

ووصفت السيدة الحلبية المكان بأنه كان يمنح شعورًا بالأمان، إذ لم يكن أحد يضيع في حلب ما دام يعرف طريقه إلى الساعة.

ذاكرة لا تقيس الوقت

لم تكن الساعة بمنأى عن التحولات التي شهدتها المدينة، حيث مرت عليها سنوات توقفت فيها عقاربها، وأخرى عادت فيها إلى العمل، كما تغيرت الوجوه في الساحة، وغابت أسماء كثيرة، لكن البرج بقي في مكانه.

ولكن حتى حين تبدلت وظيفة المكان، من مركز يومي للحياة إلى مساحة أقل ازدحامًا خلال سنوات الحرب، بقيت الساعة نقطة جذب صامتة، وكان المارة يرفعون رؤوسهم إليها دون وعي، كما لو أنهم يتحققون من شيء أعمق من الوقت.

لم تعد ساعة باب الفرج مجرد أداة لقياس الزمن، إذ أصبحت ذاكرة قائمة بذاتها، ففي حجارتها تختزن تفاصيل لا تروى، خطوات الذين مروا بقربها، وأصوات الذين انتظروا، ووجوه الذين لم يعودوا.

من باب الفرج إلى باب جنين، ومن هناك إلى التلل، لا تزال الطرق نفسها تقود إلى البرج، فلا يزال المكان يؤدي وظيفته الأعمق، بأن يكون نقطة تلتقي عندها المدينة بنفسها.

محمد قضيماتي، ذكر أن الساعة لم تكن يومًا مجرد بناء بالنسبة لهم، بل كانت جزءًا من حياتهم اليومية، مضيفًا، "كنا نشعر أن المدينة كلها تعيش على إيقاعها، حين ننظر إليها اليوم، لا نرى الوقت فقط، نرى أعمارنا التي مرت من هنا، الساعة بقيت ونحن تغيرنا، لكنها ما زالت تذكرنا أن حلب مهما تبدلت لا تفقد قلبها".

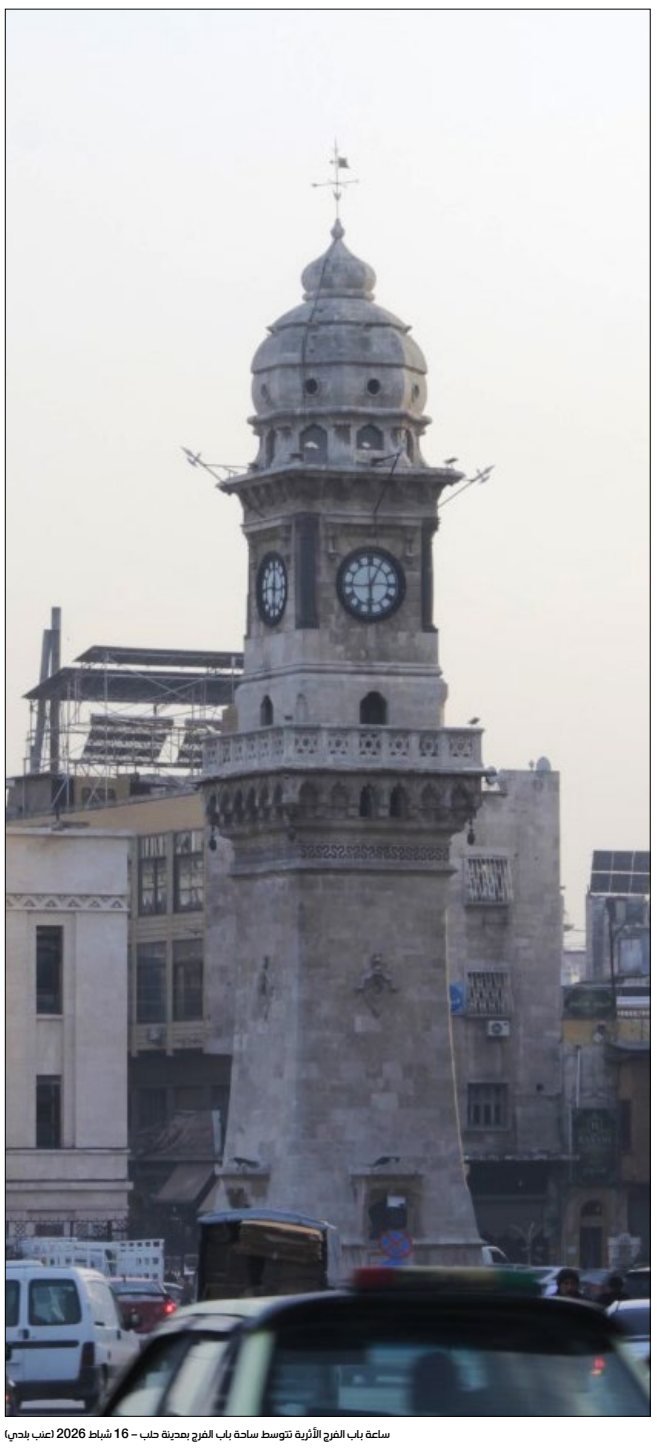

ساعة باب الفرج الأثرية تتوسط ساحة باب الفرج بمدينة حلب - 16 شباط 2026 (عنب بلدي)

صناعة بريطانية أمريكية محلية

خطيب بدلة

أتحدث، في هذه المساحة من عنب بلدي، عن ظاهرة غريبة تختص بها ثقافتنا، وهي أننا ننسب كل ما يجري لنا من أفعال سيئة، وضارة، إلى قوى خارجية عاتية.. ولكن تلك القوى، مع الأسف، غائمة، وغير محددة، فلو أردنا أن نذهب إليها، ونعاتبها على أفعالها القذرة بحق شعبنا، لما وجدنا لها عنوانًا، أو مكان إقامة.

يقول أحدهم، بقليل من المبالاة والاكتراث: يا أخي، بريطانيا هي التي صنعت جماعة "الإخوان المسلمين"، في مطلع القرن الـ20. طيب يا عمي، حياك الله، أنا أوافق على فرضيتك هذه، شريطة أن تجيبني عن أسئلتي الكثيرة، المتتابعة: لماذا لم تصنّع بريطانيا جماعة "الإخوان المسلمين" في بريطانيا؟ ستقول لي: هذا غير ممكن، فغالبية سكان بريطانيا مسيحيون! أيواه، يعني: تشكيل تنظيم إسلامي، لا يكون إلا في بلاد المسلمين، فمادته الخام من عندنا.. طيب، بريطانيا غادرت مصر، سنة 1952، فلماذا لم يغادر تنظيم "الإخوان"، الذي صنعته، معها؟ ولماذا تمدد هذا التنظيم في معظم بلاد المسلمين الأخرى؟ وكيف أصبح من أغنى التنظيمات السياسية على مستوى العالم؟ هل بريطانيا هي التي تموله، بكل هذه الأموال، منذ 98 سنة؟

المشكلة في الإخوة الذين يركنون إلى فكرة وجود مؤامرات دائمة علينا، أنهم يلقون علينا فكرتهم، ويمشون، بلا مبالاة قاتلة. شخص آخر، يقول لك، مثلًا: بريطانيا صنعت "الإخوان"، وأما تنظيم "القاعدة" فصنعته أمريكا. ليش؟ يقول: أرادت أن تحارب بهم السوفييت في أفغانستان.

ليس من اللائق أن نعيد، أمام قرائنا، الأسئلة ذاتها، كأن نتساءل: ما الذي يدفع دولًا عظمى، كأمريكا، لأن تصنع منظمات جهادية، في بلادنا نحن؟ الجواب: كل مجتمع، في العالم، وعبر التاريخ، ينتج الجماعات والمنظمات المتطرفة التي تحمل أفكاره ومعتقداته، وقد أنتج مجتمعنا الكثير من الفرق، والمذاهب، والجماعات المتطرفة، قبل أن توجد أمريكا، والصهيونية، والماسونية، عندما لم يكن لبريطانيا أي نفوذ خارج حدودها..

وأما المجتمعات التي يحمّل مثقفوها جهات خارجية مسؤولية وجود تشكيل تنظيمات متطرفة، فهي، نفسها، تتعامل مع هذه التنظيمات بأريحية، وتشكل لها حواضن شعبية واسعة، وتمدها بالمال، والرجال، والمخابئ.

لعل أكثر شخصية سياسية أمريكية يتكئ عليها الأشخاص الذين يلحون على أن أمريكا أوجدت تنظيم "القاعدة"، هي نائبة الرئيس الأمريكي الأسبق، هيلاري كلينتون، وأنا، شخصيًا، تلقيت كلامًا حادًا من بعض متابعي صفحتي، لأنني ألححت على فكرة أن هذه التنظيمات من إنتاج مجتمعنا، فكانوا يكتبون لي، بغضب: يا رجل هيلاري كلينتون قالت، بعظمة لسانها: نحن "أوجدنا" تنظيم "القاعدة".

إذا كنت تريد الحق، هذه الإجابات أوشكت على إقناعي بصحة هذا الزعم، إلى أن عثرت، قبل مدة قريبة، على فيديو للباحث الأمريكي من أصل عراقي، زاك هارفي، يحلل فيه المقطع الخاص بتصريح هيلاري كلينتون. هي تقول، بحسب ترجمة إخوتنا العربان، نحن "أوجدنا" تنظيم "القاعدة"، والواقع أنها استخدمت الفعل "Funded"، ومعناه "مَوَّلنا"، ولو أرادت أن تقول "أوجدنا" لاستخدمت الفعل "Finded"، وأمريكا، أصلًا، لا تنكر أنها موّلت تنظيم "القاعدة"، وسلّحته، و"دفشته" على السوفييت، في ذلك التاريخ!

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper